أثر المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر

علي تجويد مخرجاته

الدكتور/ المأمون علي عبدالمطلب جبر

أستاذ م / القانون العام (اقتصاد وماليه)

كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

٢٠١٤م / ١٤٣٥هـ

فصل تمهيدي
الإجراءات المنهجية للبحث

مقدمة:

في عصر التنافس العلمي والمعرفي أصبحت القدرات والمهارات البشرية المؤهلة بشكل جيد وتنافسي هي العامل الأساسي في خلق اقتصاد المعرفة وقيادة التنمية في كل بلدان العالم حتى التي تتمتع بموارد طبيعية أخرى.

وتزيد أهمية الموارد البشرية المؤهلة في بلدان مثل مصر حيث يتزايد فيها عدد السكان بمعدلات مرتفعة بينما تظل مواردها وثرواتها الطبيعية محدودة والكثير منها غير مستغل. ذلك كله ينعكس بشكل واضح علي المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة ومواطنيها.

وبالإضافة إلى مصادر الدخل القومي وضرورتها في التنمية فإن عدالة توزيع الناتج القومي قضية لا تتعلق بالسلام الاجتماعي فقط ولكن بحقوق الإنسان أيضاً.

ولا يختلف اثنان علي أن التعليم حق من حقوق الإنسان يجب علي الدولة توفيره بفرص متكافئة لكل مواطنيها. وإن نظرنا إلى التعليم العالي الجيد المتخصص فإنه يعتبر مصدر العقول المفكرة والمبدعة والقادرة علي حل القضايا وخلق الفرص وقيادة التنمية.

وفي مصر علي وجه الخصوص فإن الموارد البشرية المصرية العاملة خارج الدولة تشكل مصدراً مهما من مصادر العملات الأجنبية التي تحتاجها الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

ويقف تمويل التعليم العالي عائقاً أمام توفير فرص التعليم العالي الجيد للمواطنين الراغبين في ذلك وأحيانا صعوبة المساواة في إتاحة الفرصة بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة.

فالجامعات الحكومية المكتظة بالطلاب تحتاج لتمويل مضاعف لإمكانية التوسع الأفقي واستيعاب أعداد أكبر، وتحتاج أيضا إلى التمويل المضاعف للتحسين والتجويد الرأسي في العملية التعليمية.

والمؤسسات التعليمية الخاصة غير متاحة لكثير من المواطنين لعدم قدرتهم علي سداد مصروفاتها المرتفعة بالنسبة لدخولهم وما يمكن أن توفره أسرهم.

كل ذلك يدعو إلى الاهتمام بمشكلة تمويل التعليم العالي في مصر واستطلاع أوضاعه والعوامل المؤثرة فيه للتوصل إلى بعض المقترحات التي قد تمثل حلولاً ولو جزئية للمشكلة. وهذا البحث – رغم أنه لا يهدف إلى وضع حلول دائمة لمشكلة تمويل التعليم الجامعي ومخصصاته المالية من واقع الموازنة العامة للدولة فيمصر – إلا أنه يهدف لإلقاء الضوء عليها وبيان آثارها علي درجة إتاحة التعليم العالي ومدي تكافؤ فرصه بين المواطنين المصريين.

إن مرحلة التعليم العالي شأنها شأن أي مرحلة تعليمية أخري تشتق أهدافها من طبيعة المجتمع والعصر الذي يوجد فيه، هذا مع اختلاف الجامعات والمعاهد العليا عن بقية المؤسسات في كونها أكثر هذه المؤسسات ارتباطاً بنواحي التنمية الاجتماعية، وبالتالي يمكن إرجاع أهمية تطوير مثل هذه المؤسسات إلى أهمية دورها في نقل الدول وخاصة النامية منها من مرحلة التخلف والسيطرة الاستعمارية إلى مراحل متقدمة في النمو.

ويشكل التعليم العالي نسقاً فرعياً لنسق التعليم، والذي يعد بدوره نسقاً فرعياً لأنساق أكبر تتمثل في النسق المجتمعي والأنساق الإقليمية والعالمية، فإن نسق التعليم العالي يتضمن أنساقاً فرعية يمكن الإشارة لأهمها في أهداف التعليم العالي وبنيته وإدارته وتمويله ومناهجه ومعلمه وأساليب تقويمه وصلاته بالمجتمع ورعاية الطلاب في إطاره[١].

إن التعليم العالي هو المسئول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وهو أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامح المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي، وبذلك يلعب التعليم العالي دوراً بارزاً وأساسياً في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطاً ضرورياً للتراكم والتكاثر المعرفي، ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة[٢].

وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وإن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى.

---

[١] فايز مراد مينا، **التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص ٣٢.

[٢] محمد إبراهيم عطوة مجاهد، **التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز علي أزمة كليات التربية،المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة**، التعليم وعالم العمل في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، ٣-٤ أبريل، سنة ٢٠٠١، ص ١٩٨.

ويعد الإنفاق علي التعليم العالي من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إذ أن هناك جدل لا يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع، فالبعض يعالج هذه المسألة من منظور اقتصادي بحت داعياً إلى إلغاء المجانية، وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الصناعة والتجارة، والتوسع في فتح الجامعات الخاصة، والبعض الآخر ينطلق منطلقا اجتماعيا منادياً بالإنفاق العام والتوسع في القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وثالث يغلب النواحي المعرفية والأكاديمية مؤكداً علي الجدارة والأهلية في القبول والتمويل المختلط في الإنفاق[١].

وبالتالي تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة[٢].

ويتناول هذا الفصل تقديم الإطار المنهجي للبحث ومجموعة الإجراءات التي يقوم علي أساسها التصميم المنهجي للبحث.

---

[١] عبدالله عبدالعزيز الهلاوي، **الاتجاهات حول الإنفاق علي التعليم العالي والحوار المطلوب، المجلة التربوية**، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع ٥٦، سنة ٢٠٠٠، ص ١١٢.

[٢] السيد محمود البحيري، **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ١.

١- مشكلة البحث:

من المؤكد أن المخصصات المالية لها دور كبير في تحقيق جوده العملية التعليمية في مصر، فإذا ما أعدت المخصصات المالية إعداداً جيداً فإنها تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في تناول ومعالجة العديد من مشكلات العملية التعليمية المطروحة علي الساحة في مصر، وتبرز قضية المخصصات المالية ومدي توافرها وقدرتها علي جعل من المجتمع التعليمي مجتمعا ممكناً كأحدي القضايا الأساسية التي تناولتها العديد من الدول سواء كقضية محورية أو ثانوية في العديد من المؤتمرات العلمية وذلك للتحقيق علي أرض الواقع معايير الجودة الشاملة.

ومن هنا برزت مشكلة الدراسة البحثية وبشكل أساسي في التساؤل الرئيسي التالي:

كيفية تفعيل المخصصات المالية للتعليم الجامعي وتحقيق معايير جودة العملية التعليمية؟

٢- أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور المخصصات المالية في تفعيل العملية التعليمية وحل مشكلات المجتمع الجامعي وجعله بيئة تعليمية سليمة خالية من العقبات وانطلاقاً من تأثير المخصصات المالية علي العملية التعليمية باعتبارها أحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الجامعات لتحقيق أفضل الخدمات التعليمية لأكبر عدد من الطلاب.

وفيما يلي بعض النقاط الدالة علي أهمية الدراسة الحالية:

١- أن الدراسات العربية التي تناولت المخصصات المالية لم تتطرق إلى دراسة العلاقة بين كيفية تفعيل المخصصات المالية وعلاقتها بجودة العملية التعليمية في حد علم الباحث.

٢- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه المخصصات المالية بوجه عام وتحقيق معايير الجودة الشاملة بوجه خاص بدور فعال وإيجابي في تناول وعلاج القضايا التي تعاني منها المجتمع الجامعي.

٣- تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية المرحلة العمرية وهم الشباب المصري من طلاب الجامعات (١٨- ٢٤) سنه وأهمية تقديم لهم خدمه تعليمية علي أعلي مستوى والتي هي مرحلة التعليم العالي وهي التي تقابل مرحلة المراهقة المتأخرة والتي تسبق مباشرة تحمل المسئولية في مرحلة الرشد.

٤- كما ترجع أهمية الدراسة الحالية أنها تتفق مع متطلبات المجتمع المصري الآن، نظراً لما تمر به البلاد من انتشار ظواهر الفقر بشقيه (المادي والنفسي) في حجم الخدمات الطلابية المقدمة من خلال المؤسسات التعليمية المتوافرة كالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة وذلك لضعف المخصصات المالية مما كان له أكبر الأثر في إفراز عينة من هذه المرحلة السنية لا تؤمن بلغة وآداب الحوار يُخربون بيوتهم بأيديهم !!.

٣- أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية وبشكل أساسي إلى التعرف علي كيفية جعل العملية التعليمية بيئة سليمة علمياً وصحياً وجعل مفاهيم الجودة الشاملة واقعاً ملموساً من قبل الشباب الجامعي والتعرف علي أوجه القصور في حجم المخصصات المالية الموجهة للتعليم الجامعي بشكل عام وأهم المشكلات التي تواجه زيادة حجم المخصصات المالية.

ومن أهدافها:

- التعرف علي كيفية جعل المجتمع الجامعي في أفضل حالاته من خلال المخصصات المالية المتوافرة.
- التعرف علي حجم المخصصات المالية المتوفرة لدي المؤسسات التعليمية الجامعية.
- التعرف علي أهم المشكلات التي تستحوذ علي المجتمع الجامعي للتحقيق الجودة الشاملة.

٤- مصطلحات البحث:

مفهوم النفقة:

لغة: الفناء والذهاب، يقال أنفق القوم: نفقت سوقهم، ونفق ماله ودرهمه وطعامه نفقا ونفاقا، كلاهما نقص وقل وقيل فني وذهب وأنفق الرجل إذ افتقر، ومنه قوله تعالي: (إذا لأمسكتم خشية الإنفاق) أي خشية الفناء والنفاد، والنفقة ما أنفق والجمع نفاق مثل رقية ورقاب/ يقال نفقت السلعة والمرأة نفاقا بالفتح، أي كثر طلا ب السلعة وخطاب المرأة[١].

المجانية:

تعني مجانية التعليم: توفير فرص التعليم المتكافئة لأبناء الشعب كافة وفي جميع مراحل التعليم ونوعياته باعتباره حقا يحصلون عليه بالمجان، وفق معايير أساسية تستند أساسا إلى المقومات العلمية" والطاقات الذهنية

---

[١] الرافعي: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تأليف العالم العلامة " أحمد بن محمد علي الفيومي المقري، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان طبعة ١٤١٤م " مادة نفق "

- لسان العرب " مادة نفق "
- الفيروز بادي، " مجد الدين أبو يعقوب " " القاموس المحيط "، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ ص ٢٣٦.

للطالب دون ارتباط بالوضع الاجتماعي للمعلم من حيث القدرة أو عدم القدرة علي سداد رسوم التعليم[١].

[١] د/ مصطفي كمال حلمي، **مجانية التعليم وإبعادها**، القاهرة – وزارة التربية والتعليم، يوليو ١٩٨٣م.

مفهوم التكلفة والعائد:

يقصد بحساب التكلفة والعائد. مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد المنتظر منه بقصد تحديد مدي فائدته، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر علي شكل مستويات أعلي في الدخل أو في الإنتاج(١).

مفهوم تمويل التعليم:

يقصد بمفهوم " تمويل التعليم " من الناحية اللغوية: تجميع ورصد مبلغ من المال، ويقصد به من الناحية العملية " تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، يحقق نتيجة مرغوبا فيها، قد تكون اقتصادية، أو ثقافية، وقد تكون جامعة لهذه الأغراض، كما هو الحال بالنسبة لنفقات التعليم(٢).

ويقصد بتمويل التعليم: مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم؛ أي المؤسسات التعليمية، لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة.

مفهوم الأجر: الجزاء علي العمل، والجمع أجور، والإجارة من أجر بأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل، والأجر الثواب، والاسم منه الإجارة(٣).

---

(١) د/ صليب روفائيل، **المفهوم المعاصر لكفلة التعليم تقديرها**، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث، العدد الأول ١٩٨٣م، ص١٢٥.

(٢) طه النمر: **تمويل التعليم في المراحل المختلفة**، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ٢٢ الدورة التدريبية الرابعة ١٩٦١، ص ٢,١.

(٣) لسان العرب، **المصباح المنير مادة أجر** " مرجع سابق.

والأجرة: الكراء، تقول استأجرت الرجل فهو يأجرني، أي يصير أجيري.

مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي:

تتعدد مفاهيم التمويل في مؤسسات التعليم العالي فقد عرفت رحمة تمويل التعليم بأنه " إمداد بالأموال وينطوي ذلك علي سياسات التمويل ومصادره والمبالغ التي تقدم له[١].

كذلك يتم تعريف التمويل علي أنه "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة[٢].

مفهوم المخصصات المالية للتعليم الجامعي:

هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة.

مفهوم التعليم العالي

يعرف التعليم العالي بأنه (كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كليات الفنون الحرة، المعاهد التكنولوجية، وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية:

١- المتطلب الأساسي للالتحاق هو إكمال التعليم الأساسي.

---

[١] رحمة، أنطوان – **كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية.**

[٢] الأغا، صالح اسعد: **تمويل التعليم الجامعي وأثرة علي الإدارة الجامعية في فلسطين** - ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي المنعقد بجامعة القدس المفتوحة بغزة، ٢٠٠٦/١١/٢٩م .

٢- السن المعتاد للالتحاق حوالي ١٨ عاما.
٣- تقود المقررات إلى إعطاء (منح اسم، درجة، دبلومة أو شهادة التعليم العالي).

مفهوم الجودة الشاملة:

عملية إدارية ترتكز علي مجموعة من القيم تستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إطارها من تنظيف مواهب العاملين في النشأة التربوية، واستثمار قدراتهم الفكرية مختلف مستويات التنظيم علي نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر.

٥- الدراسات السابقة:

تستهدف عملية مراجعة التراث العلمي بشكلي أساسي استجلاء المفاهيم النظرية والمنهجية المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة والعلاقات القائمة فيما بينها، بما يسهم إيجاباً في البناء النظري والتصميم المنهجي للدراسة، وقام الباحث بإجراء مسح للتراث العلمي في مجال الأطروحة محل البحث فلم يجد دراسات في هذا المجال ترتبط بموضوع الدراسة (وهو المخصصات المالية للتعليم الجامعي وتأثيرها علي جودة العملية التعليمية) باستثناء بعض الدراسات التي تناولت المخصصات المالية ودراسات آخري تناولت جودة العملية التعليمية وسيقوم الباحث بعرض هذه الدراسات، ثم يقدم تعليقاً عليها، موضحا أوجه الاستفادة منها حيث تم تقسيم هذه النقطة (الدراسات السابقة) إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت المخصصات المالية.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت جودة العملية التعليمية.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت المخصصات المالية في التعليم الجامعي بشكل عام

من خلال الإطلاع علي بعض الدراسات السابقة في هذا المحور ورغم ندرة الدراسات العربية التي تناولت المخصصات المالية في التعليم الجامعي إلا أن الباحث قد تمكن من رصد الدراسات وقد تم عرضها كما يلي:

١- دراسة إيرين رهودس دينلوب (٢٠١٢) بعنوان: تأثير المساعدات المالية وجودة الكلية علي بلوغ الهدف التعليمي[1]

هدفت الدراسة إلى أن:

- منح القروض يزيد بشدة من مجمل شهور الحضور وعدد الطلبة الحاصلين علي درجة بكالوريوس.
- كيف تؤثر كفاءة الكلية المحلية السنتين في اختيار الطلبة التحويل إلى الكليات الأربع سنوات والتحصيل للحصول علي درجة بكالوريوس بين طلبة كليات السنتين.
- أن كفاءة التعليم توجه رغبة الطلبة الداخلية في اختيار الكلية.هذا وقد اعتمد الباحث في دراسته علي الأسلوب الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- احتمال التخرج منها يزيد بزيادة معيار كفاءة الكلية بانحراف مستوى واحد، تبلغ هذه الزيادة في احتمالات التخرج ٧-١٣ في المائة.
- أن المنح التي تقدمها الدول علي أساس الأحقية لها تأثير سلبي علي عبء القروض وساعات العمل أثناء الدراسة بالكلية ولها تأثير إيجابي علي حسن اختيار الكلية والالتحاق بها حتى التخرج.

([1]) Erin Rhodes Dunlop: **The impact of financial aid and college quality on educational attainment**, ph. d., university of Virginia, 2012.

٢- دراسة صابر صبحي عبدربه (٢٠١٢)بعنوان: "التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في كل من تركيا واستراليا وكيفية الإفادة منها في مصر"[١]

هدفت الدراسة إلى أن:

- التعرف علي أهم أوجه الشبه والاختلاف في أنماط وصيغ التمويل الذاتي للتعليم الجامعي بين كل من مصر وتركيا واستراليا وكيفية الإفادة منهم في مصر ووضع تصور مقترح لتمويل الجامعة المصرية ذاتياً.
- رقي الإنسان وتحسين ظروفه المعيشية والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واللحاق بركب التقدم والحضارة المعاصرة، التي تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة، وهو ما يضع علي عاتق المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده مسئولية التمويل للجامعة المصرية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- من القضايا الهامة في مجال التعليم الجامعي تمويل الجامعات، والتي تناولتها كل من تركيا واستراليا وما حققوه في مجال تمويل التعليم الجامعي يجب علي الدولة زيادة وتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي خاصة التمويل الذاتي.

٣- دراسة لينا زياد صبيح بعنوان واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته ٢٠٠٥[١]

---

[١] صابر صبحي عبدربه: **التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في كل من تركيا واستراليا وكيفية الإفادة منها في مصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة بنها.٢٠١٢.

هدفت الدراسة إلى:

- الكشف عن واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته.
- التعرف علي المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية، هذا وقد اعتمد الباحث علي توزيع استبانة علي جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي الفلسطيني.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها اعتماداً كبيراً علي رسوم الطلبة، وأنها تعاني من عجز مالي، سبب لها الكثير من المشاكل في المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع).
- إن مجال البحث العلمي من أكثر المجالات تأثراً بالأزمة المالية.
- أن أكثر الأسباب مساهمة في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، غياب إستراتيجية تمويلية واضحة تعتمدها الجامعات، وقلة دعم الحكومة للجامعات الفلسطينية، واعتماد الجامعات الفلسطينية علي مصادر تمويلية غير ثابتة.

---

(١) لينا زياد صبيح: **واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة من٨– ١٠ مايو ٢٠٠٥.

٤- دراسة لينا صبيح (٢٠٠٥) بعنوان: صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني[١].

هدفت الدراسة إلي:

التعرف علي واقع تمويل التعليم الجامعي، والكشف عن صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي. هذا وقد اعتمد الباحث علي استبيان كأداة للتعرف علي واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني؛ للكشف عن مدي الاستفادة من بعض الصيغ الإسلامية، وقد طبقت دراستها علي مجتمع الدراسة وهو جميع أعضاء مجالس الجامعات البالغ عددهم ٢٥٢عضواً.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسفرت نتائج الدراسة عن قلة الدعم الحكومي مقارنة بالمؤسسات التي أنشئت في العهود الإسلامية التي تعتمد سياسة تمويلية تراعي البعد (الاجتماعي- الاقتصادي- السياسي- الديني) وكانت في أغلبها تعتمد علي الوقف الإسلامي.
- وقد أوصت الدراسة بتفعيل الوقف الإسلامي بأشكاله المختلفة.

٥- دراسة منصور القحطاني (٢٠٠٥م) بعنوان: الإنفاق علي البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول[٢].

---

[١] لينا صبيح: **صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

[٢] منصور القحطاني: **الإنفاق علي البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول**، ورقة عمل مقدمة لطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله آل سعود جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٥.

هدفت الدراسة إلي:

- تحديد أهم العوامل التي تساعد علي تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات.
- التعرف علي مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم.
- معرفة الأسباب التي تسهم في تدني مستوى الإنفاق علي البحث العلمي الجامعي.هذا وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها.
- ضآلة حجم الإنفاق المالي علي البحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوربية وترجع الدراسة سبب ذلك لعدم وجود مخصصات مالية في ميزانية مستقلة مشجعة للبحث العلمي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعزيز الدعم المالي الحكومي وتسهيل الإجراء الإداري في مجال البحث العلمي.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام في دعم البحث العلمي.

٦- دراسة عزيزة شرير (٢٠٠٥) بعنوان: واقع الإنفاق علي التعليم العام في مديريات تعليم غزة[١].

هدفت الدراسة إلي:

توصيف واقع الإنفاق علي التعليم العام في محافظات غزة في الفترة من:

---

[١] عزيزة شرير: **واقع الإنفاق علي التعليم العام في مديريات تعليم غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

(١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣) وتحديد حجمه هذا وقد اعتمدت الباحثة علي المنهج الوصفي التحليلي، وقد أعدت الباحثة استمارة لجمع بيانات الإنفاق واشتملت عينتها (١٣٤ مسئولا).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن ميزانية التعليم العام تمثل ١٨% من إجمالى ميزانية السلطة الفلسطينية وأن ٨٨% من ميزانية التعليم تصرف للرواتب والأجور، وأن مصادر هذا الإنفاق كله حكومي، ولا يسهم القطاع الخاص بشيء يذكر.

ثانياً: المحور الثاني الخاص بالدراسات التي تناولت جودة العملية التعليمية

١- دراسة ندى سعد (٢٠١٣) بعنوان: نضج وعي الطلبة بالقصد من جودة التعليم العالي في جامعة نوتر دام – لويز – لبنان[1].

حيث ارتأت هذه الدراسة عدم إغفال حتمية التبصر بوعي وإدراك الطلبة لمفهوم كفاءة التعليم والتعويل علي هذا التبصر في استنباط العوامل الهامة اللازمة لبلوغ هذه الكفاءة، فمن ثم يعد الخطوة الأولي في تحسين كفاءة التعليم العالي وتلبية رغبة مرتاديه في إيجاد هذه الكفاءة؛ وهدفت الدراسة إلى استنباط وعي وإدراك طلبة التعليم العالي واستنباط الطرق التي تساعدهم في التفكير للوصول إلى معني الكفاءة في التعليم ومن ثم عمد الباحث إلى مراجعة المؤلفات والأبحاث في موضوع الكفاءة لكي يتعرف علي طرق التفكير المعاونة في كفاءة التعليم العالي.

ولقد حدد الباحث طرق تفكير تعين الطلبة في إدراك مفهوم الكفاءة ومن ثم يعول عليها كمناهج لدراسة مجموعة مقومات الجودة، فهو يستبطن طرق تفكير الطلبة إلى تبصرهم بمعني الكفاءة، فهذه الطرق تساعده في دراسة كيفية تبصرتهم بأسباب الكفاءة التعليمية ثم يلخصها في مجموعة عوامل وأساب تحقيقها، فعليه أن يدرس أهمية إدراك الطلبة لكل عنصر من عناصر هذه المجموعة البالغ عددها ستة وستين عنصراً.

وأيضا يلزم أن يدرس الاختلافات في قدرات تفكير الطلبة علي إدراك في السنوات المختلفة من الدراسة المدرسية والقدرة علي الاستيعاب والجنس.

([1]) Nada Saad: **Students' perceptions of higher education quality at notre dame university-louaize in Lebanon**, ph. d., faculty of saint Louis university, 2013.

وأجري الباحث دراسته في جامعة نوتر دام –لوايز –لبنان، حيث اختار مجموعة من مائتي طالب.

وأثبتت نتيجة الدراسة أن هناك توافقات واختلافات بين فئات الطلبة، فطلبة المجموعات في جامعة نوتردام يضفون علي عناصر الكفاءة تلك الأهمية المدركة بالمقياس الأكاديمي.

وحقاً أجدت نتيجة هذا البحث في توعية القادة للتعليم العالي في لبنان بكيفية اتخاذ قرارات في شأن تبصرة الطلبة بالجودة بلبنان.

وهكذا عملت هذه الدراسة علي التفهم بحاجات الطلبة وتقديم خدمة أفضل في تبصرتهم بكفاءة التعليم.

٣- دراسة محمود عبدالله الخوالدة (٢٠١٣) بعنوان: تقييم مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية من وجهة نظر المستخدمين – دراسة حالة لمكتبات جامعة البلقاء التطبيقية[1]:

- تقييم مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في كليات جامعة البلقاء التطبيقية.
- وقد تم تطبيق أداة الدراسة على (٣٨٠) فرد ممن يستخدمون المكتبات تم اختيارهم بشكل عشوائي، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الخدمات المتوقعة من وجهة نظر المستخدمين كانت في حفظ المراجع؛ حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي لها (٤,٠١)، بينما كانت أقل الخدمات المتوقعة من

---

[1] محمود عبدالله الخوالدة: **تقييم مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية من وجهة نظر المستخدمين – دراسة حالة لمكتبات جامعة البلقاء التطبيقية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،ص٥٠١ – ص٥٣٣ يناير ٢٠١٣.

وجهة نظر المستخدمين هي لمعلومات التي تهم المستخدمين؛ حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي لها (٢,٧٢)، وأن أكثر المكتبات التي تقدم خدمات للمستخدمين كانت في المكتبة الرئيسة في الجامعة، كما دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمات المقدمة فعليا والخدمات المتوقع تقديمها من وجهة نظر المستخدمين؛ حيث أن جميع المتوسطات الحسابية لكل أبعاد أداة الدراسة كانت أقل من متوسط الخدمات المتوقعة، كما أن الخدمات المقدمة فعليا كانت تقل عن (٥٠%) في جميع أبعاد أداة الدراسة.

- وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى مثل تقنين مقاييس لإدارة الجودة الشاملة في الكليات الجامعية؛ وعمل خصائص سيكومترية مناسبة لها، وعمل دراسة مسحية لمقارنة مدى التزام الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مكتباتها، ودراسة إدراكات العاملين في المكتبات الجامعية نحو معايير تطبيق إدارة الجودة.

٣- دراسة راندا السيد المحلاوي (٢٠١٢) بعنوان: متطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد في مصر رؤية مستقبلية[١].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار ألمفاهيمي للتعليم الجامعي المفتوح عن بعد وجودته، إلى جانب إبراز أهم التجارب العالمية (الأجنبية والعربية) في مجال جودة التعليم الجامعي المفتوح عن بعد، ووضع تصور

---

[١] دراسة راندا السيد المحلاوي: **متطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد في مصر رؤية مستقبلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٢.

مقترح لمتطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد في مصر.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تأتي استجابة لتوصيات عديد من الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي نادت بضرورة تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد في مؤسسات التعليم المصري والعربي وكذلك كما تفيد المسئولين عن التعليم الجامعي المصري في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتطبيق نظام التعليم الجامعي المفتوح عن بعد بمستوى الجودة المطلوب بالإضافة إلى أنها تُقدم تصور مقترح لمتطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد.، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي وقامت الباحثة بتصميم استبانه بهدف التعرف علي متطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد بمصر.

وكانت عينة الدراسة بعض الطلاب والمسئولين عن التعليم الجامعي المفتوح عن بعد (أعضاء هيئة التدريس، الإداريين بالمراكز) في كلُ من: جامعة القاهرة، وجامعة المنصورة، وجامعة سوهاج) وتوصلت الدراسة إلي:

- أن التعليم الجامعي المفتوح عن بعد هو نظام تعليمي يعمل علي إتاحة التعليم لكل فرد راغب فيه، وقادر عليه، بغض النظر عن سنه أو جنسه أو مؤهله.
- يستمد التعليم الجامعي المفتوح عن بعد فلسفته من الإطار الثقافي للمجتمع المقام فيه.
- أن التعليم الجامعي المفتوح عن بعد له طبيعته التي تميزه عن باقي أنماط التعليم الأخرى حيث: يستهدف فئات متعددة من المتعلمين مع مراعاة الفروق الفردية بينهم، ويتميز بالمرونة في تحديد المكان

والزمان والمحتوي التعليمي، ويستخدم الإنترنت كوسيلة لتقديم المقررات التعليمية، والتفاعل بين الطلاب.

٤- دراسة محمد السيد محمد إسماعيل (٢٠١٢) بعنوان: متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في مصر جامعة سوهاج نموذجاً[١]

هدفت الدراسة إلى الوقوف علي أهم متطلبات تحقيق الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في مصر ومدي إمكانية تطبيقها علي جامعة سوهاج من خلال معايير ومؤشرات ومتطلبات جودة عضو هيئة التدريس وجودة الطالب الجامعي، ومعايير ومؤشرات ومتطلبات جودة تمويل التعليم الجامعي، وجودة البحث العلمي، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة، وطبق الباحث أداتي الدراسة علي عينة قوامها (٨٣) عضو هيئة التدريس من خمس كليات من جامعة سوهاج و(٧٧٥) طالبا من ذات الكليات، وقد اشتملت الدراسة علي ثمانية فصول بواقع ستة فصول للإطار النظري وفصل لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها وتفسيرها ثم فصل للتصور المقترح.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن:

متطلبات جودة أعضاء هيئة التدريس،وتتمثل أهم هذه المتطلبات في: التمكن من المادة العلمية وتطوير المقررات الدراسية كي تتناسب مع مستحدثات العصر، واستخدام الاستراتيجيات التدريسية الحديثة، وإكساب الطلاب المعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل، واستخدام أساليب متنوعة في تقويم الطالب الجامعي، وإجراء البحوث التي تخدم قضايا

---

[١] محمد السيد محمد إسماعيل: **متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في مصر جامعة سوهاج نموذجا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، كلية التربية،قسم أصول التربية، ٢٠١٢.

المجتمع وترجمة الأبحاث والكتب العلمية المتخصصة والالتزام بالخريطة البحثية للقسم والكلية، وتوجيه الباحثين إلى المجالات الجديدة في التخصص، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع المحلي.

متطلبات جودة الطالب الجامعي وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات التي يتطلبها سوق العمل في مجال تخصصه، التمكن من المعارف والمهارات المتصلة بمواد تخصصه، توظيف المعارف والمهارات المكتسبة أثناء التدريب الميداني، إتقان مهارات التفكير الناقد والابتكاري، المشاركة الايجابية في تنفيذ أنشطة التعلم داخل القاعات التدريسية، إتقان أساسيات التعامل مع تكنولوجيا التعليم، وتوظيف تكنولوجيا التعليم في إثراء عملية التعليم والتعلم، إتقان مهارات التعلم الذاتي، ممارسة مهارات التفكير وأساليب حل المشكلات، المشاركة في الأنشطة الطلابية التي تتم داخل الجامعة، توظيف المراجع والكتب الخارجية في إثراء المقرر الدراسي، امتلاك مهارات التعامل مع البيئة والحفاظ عليها، المشاركة في عملية تقويم العملية التعليمية بموضوعية، واكتساب الطالب قيم المواطنة والانتماء، وامتلاك مهارات التواصل الفعال،إتاحة حرية التعبير في القضايا التي تهم الجامعة والمجتمع، التدريب علي كيفية التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة، إجراء اختبارات قدرات عند الالتحاق بالكلية، إتاحة فرص متكافئة لكل الطلاب للمشاركة في الأنشطة الطلابية، إتاحة سياسة القبول وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

متطلبات جودة تمويل التعليم الجامعي، وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الجامعية،توزيع الميزانية وفقا لأولويات تنفيذ الخطة الإستراتيجية، تخصيص الميزانية للاحتياجات

الفعلية لأنشطة التعليم الجامعي والبحث العلمي التي تسهم في تحقيق رسالة الكلية/ الجامعة وأهدافها وتسويق خدمات الجامعة والأبحاث التطبيقية، تشجيع البحوث التطبيقية بين الجامعة والهيئات الخاصة، تزايد أنماط التعليم الممول ذاتيا كالتعليم المفتوح والتعليم المسائي، استثمار مرافق الجامعة من مختبرات ومعامل في خدمة البيئة المحلية مقابل أجور مناسبة،عقد دورات تدريبية لرجال الأعمال والعاملين مقابل أجر مادي، تفعيل الهيكل الإداري بالجامعة في تصريف شئون الجامعة الإدارية، قصر المنح والمساعدات علي الطلاب الذين في حاجة إليها بالفعل،الزيادة المناسبة للرسوم علي الطلبة الذين يرسبون في المقررات،تطبيق مبدأ المحاسبية والشفافية في الإدارة المالية، تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل البحث العلمي مع استبعاد ضغوطه أو مصالحه، تخصيص مبالغ من الأوقاف الخيرية للإنفاق علي التعليم الجامعي، توجيه سياسات البحث العلمي نحو احتياجات قطاع الاقتصاد والصناعة، توفير آليات معلنة للمراقبة المالية لكافة الأنشطة.

متطلبات جودة البحث العلمي،وتتمثل أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

الموضوعات البحثية تتسم بالجدة والابتكارية، وجود خريطة بحثية لكل قسم يراعي فيها مستحدثات العصر، توفير آليات معلنة لمتابعة تنفيذ الخطط البحثية، ارتباط البحث العلمي بقضايا المجتمع والبيئة المحلية، نشر الأبحاث العلمية في مجلات ذات سمعة أكاديمية عالية، تأكيد الأبحاث العلمية علي قيم الانتماء والمواطنة والحفاظ علي الهوية، مساهمة البحث العلمي في زيادة ميزانية الجامعة، توفير مستلزمات البحث من أجهزة ومعامل وورش، تتم الأبحاث العلمية من خلال فرق عمل، حصول الأبحاث العلمية علي براءات اختراع، حصول الأبحاث العلمية علي جوائز محلية / إقليمية / دولية، حياد، مراعاة أخلاقيات المجتمع وتشريعاته، ارتكاز البحث العلمي علي مبدأ

الحرية في تناول القضايا، مساهمة البحث العلمي في تطوير السياسات التعليمية، مراعاة الأمانة العلمية والسرية عند إجراء البحوث، منح عضو هيئة التدريس إجازة تفرغ من أجل البحث العلمي، تدريب الهيئة التدريسية علي دورات في مناهج البحث وأخلاقيات البحث العلمي، تخصيص موازنة ملائمة لأنشطة البحث العلمي سنوياً.

٥- دراسة مولينا فلوريس وجوزيه كارلوس (٢٠١١) بعنوان: منهجية إدارة جودة شاملة في الجامعات[1]

تم تشجيع وثيقة البحث عن طريق الحاجة إلى منهجية تحسين الجودة بشكل منظم وفعال في الجامعات، ولا توجد منهجية تم تصميمها لبرنامج إدارة الجودة الشاملة (TQM) في أي جامعة ولقد هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة الجودة الشاملة TQM والذي يمكن الجامعة من تطوير خطة تحسين جودة شاملة متكاملة TQM بشكل فعال.

وركزت الدراسة علي الحاجة إلى تحسين الجودة في الجامعات وهي الدراسة التي تحسن الجودة بشكل أفضل وتعتبر مقياس لجودة الجامعات حسب تصنيفها. ولا يوجد دليل في البحث حول كيفية التخطيط نحو مبادرة تحسين الجودة بشكل متكامل في الجامعة ككل والذي يعتبر الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة.

وقد بني هذا البحث علي نماذج ومعايير مرجعية متنوعة لإدارة الجودة الشاملة TQM التي وفرتها الآيزو ٩٠٠٠ وبولدريدج وسيجما ٦ ومعايير الاعتماد التعليمية الموجودة في التعليم والتدريب الأساسي للكبار ABET والرابطة الجنوبية للكليات والمدارس SACS.

---

(1) Flores-Molina, Jose Carlos: **A total quality management methodology for universities,** ph. d., Florida international university, united states, Florida, 2011.

وتقترح منهجية إدارة الجودة الشاملة TQM منهجية أعلي حيث ترشد المنهجية المقترحة المستخدم علي تطوير خطة إدارة الجودة الشاملة TQM في خمسة مراحل متعاقبة: المبادرة والتقييم والتحليل والتحضير والقبول، وتعرف كل مرحلة العرض والأنشطة الرئيسية ومتطلبات الإدخال وأدوات التحكم وعمليات التسليم والأدوات المطلوب استخدامها.

ويعتبر تطبيق مفاهيم الجودة في التعليم والتعليم العالي أمراً ذا أهمية خاصة حيث أن هناك عوامل فريدة من نوعها والتي يفترض وضعها في الاعتبار. وتشكل هذه العوامل إبعاد الجودة في الجامعات كما أنها تعتبر المدخلات الرئيسية في مرحلة المنهجية العالية.

٦- دراسة سليمان حسين المزين، وسامية إسماعيل سكيك (٢٠١٢) بعنوان: مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات[١].

هدفت الدراسة إلى التعرف علي مؤشرات إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات، كما هدفت إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير عينة الدراسة نحو مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تعزي للمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسة، الجامعة)، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وبلغت عينة الدراسة (٢٠٢) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا

---

[١] سليمان حسين المزين، وسامية إسماعيل سكيك: **مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات**، بحث غير منشور، المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي – آفاق مستقبلية، ٢٠١٢.

من مختلف التخصصات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة نحو مؤشرات إدارة الجودة تعزي للمتغيرين (الجنس، الجامعة) لصالح الإناث، والجامعة الإسلامية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير (المستوى الدراسي)، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر مفاهيم ثقافة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مع تعزيز مظاهر القوة ودعم عوامل تحقيق الجودة في الجامعة الفلسطينية ومشاركة العاملين والطلبة في اتخاذ القرارات.

٧- دراسة كيم ليون تي نجو (٢٠١٠) بعنوان: الارتقاء بالتعليم عالي الجودة في الجامعات الخاصة الصغيرة: تحديات وإستراتيجيات الإدارة[1].

موضوع الرسالة: يتلخص الهدف من الدراسة في الكشف عن خصائص ومقومات الجامعات الخاصة الصغيرة (هي جامعات لا تهدف إلى ربح) التي تؤهلها للارتقاء بجودة التعليم العالي في الولايات المتحدة، ولم يقف البحث عند هذا الحد بل تعداه إلى تناول مناهج واستراتيجيات الإدارة في الارتقاء بجودة التعليم في المعاهد العالية الخاصة.

واستخدمت هذه الدراسة منهجا وأسلوبا توصيفياً يقوم علي عقد لقاءات وحوارات مع ٢٠ قياديا في مختلف المراكز القيادية بخمس جامعات خاصة صغيرة لا تهدف إلى ربح في جنوب كاليفورنيا.

نتائج البحث: أثبتت النتائج أن الجامعات الصغيرة توظف خصائصها ومقوماتها الفنية في إسداء إسهامات كبيرة للنهوض بالتعليم العالي في

([1]) Kim Lien The Ngo: **promoting high quality education at small private universities: leadership challenges and strategies**, ph. d., alliant international university, faculty of the hufstedler school of education, California, 2010.

الولايات المتحدة حتى يلبي شتي الاحتياجات التي ينشدها التعليم العالي لكي يتأهل لمواجهة الأسواق العالمية المتزايدة في اختلاف أنماطها.

واستلهم الباحث في هذه الدراسة أفكارا مستنيرة من سدادة منطق القادة وأسلوب ممارسة مهام الإدارة، أن إعمال منهاجهم كفيل بأن يبصر أولئك الذين يعملون في التعليم العالي الخاص وأيضا الذين يبغون خوض العمل في رئاسة وإدارة التعليم العالي بالحكمة لكي يبرعوا في الارتقاء بجودة التعليم العالي.

وحقا غدا منشد الارتقاء بجودة التعليم العالي تحديا يواجه مدراء وقادة الجامعات الخاصة الصغيرة.

وأثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه العقيدة القائلة بأن الجامعات الخاصة الصغيرة تتطلع إلى بالغ الجودة لذل فهي تؤدي رسالتها التعليمية وتتبع خطة إستراتيجية رصينة وتتذرع بعزيمة لا تلين، ومن يوصي الباحث المدراء والرؤساء وهم يمارسون الإدارة أن يطبقوا استراتيجيات مجدية في النهوض بجودة التعليم العالي اللازم للارتقاء بالحياة القويمة العاملة في الإنتاج.

واستقر الباحث أخيرا علي هذا اليقين التام بأهمية القيادة الملهمة في إسداء دور فعال في تطوير وتقدم ونجاح معاهد التعليم العالي الخاص، ويتوقف مستقبل التعليم العالي الخاص علي عزيمة وإخلاص قادته ورؤسائه وهم يتحلون بالشجاعة في تبني رؤى تحدي المستقبل ويبادرون بالتطلع إلى المستقبل وينفذون تغييرات إستراتيجية تحقق للتعليم العالي مستقبلا باهرا.

٨- دراسة جوانا ماريا جيزيبرسكا (٢٠٠٩): سياسات ضمان الجودة في مجال التعليم العالي في أوروبا: دراسة حالة مقارنة[1].

باتت قضية التعليم ثلاثي المراحل الأوربي تشغل كبار رؤساء الأكاديميات العالمية المتخصصة بقضية التعليم طيلة العقد لما لها من أهمية في هذه الشأن، وما أبرز أهمية هذه القضية إقدام تسع وعشرين دولة أوربية طواعية علي توقيع إعلان بولونيا عام ١٩٩٩، بعد أن انبرت الحكومات الأوربية تنادي بإصلاح التعليم المعروفة بعملية بولونيا وهذا الإصلاح لن يتأتي إلا بإتباع خطة عامة لنظم التعليم، ولكنها رأت أن الإصلاح يتطلب استنهاض الهمم للخروج بنظام لضمان كفاءة التعليم داخل وبين معاهد التعليم العالي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار صحة ذلك الأسلوب المتبع في تنفيذ سياسة ضمان الجودة(معايير ومقاييس) ضمان الكفاءة في التعليم العالي ببلدين أوربيين: المملكة المتحدة وبولندا، وسياسة ضمان الكفاءة تنطوي علي هذه المعايير التي ترشد إلى كيفية تطويع سياسة ضمان الكفاءة لتتفق ونظم التعليم علي الصعيد القومي،وأيضا يهدف الباحث إلى دراسة التغييرات في نظم ومؤسسات التعليم القومي بكلا البلدين، ثم عرض الباحث إلى تقييم ومناقشة سياسات ضمان كفاءة العملية التعليمية في جامعة كامبريدج وجامعة جاجيلونسكي ببولندا.

([1]) Joanna Maria Jezierska: **Quality Assurance Policies in the European Higher Education Area: A Comparative Case Study**, Ph.D., University of Nevada, College of Education, Las Vegas, 2009.

وأتبع الباحث في هذه البحث التوصيفي خطة بحث تقوم علي دراسة مقارنة حالة واحدة مستخدما خطوات تحليل متكاملة، واسترشد بالمنهج النظري الذي وضعه فيشر لتقييم سياسة ضمان الكفاءة التعليمية.

وخلاصة القول، يقدم لنا الباحث تحليلا مفصلا لسياسات ضمان كفاءة التعليم مستفيدا من حصر وقائع تطبيق هذه السياسة وتحليل محتواها وأجرى عليها تعديلات لهذه الدراسة، تطبيق تكميلي لطريقة بحث التحليلات باعتبارها معيارا لقياس كفاءة التعليم.

وعرض الباحث رؤية عريضة إلى الاتجاهات المختلفة الرامية إلى إصلاح التعليم في بلدان أوربا والعقبات التي تعترضها والمبادرات الناجحة بعد دراسة ومقارنة سياسات ضمان الجودة وأساليب تنفيذها والمبادرات الناجحة في هذا الصدد، وحقا أجلي الباحث في هذه الدراسة عن صورة لاتجاه مذهبي منظم علماني مناهض للنظم الحالية في المملكة المتحدة ليستحق أن يكون أحد المبادرين بالإصلاح مقارنة بالحركة الإصلاحية البولندية الأخذة خطي سريعة، ونال هذا الاستحقاق لأنه مشارك في الاتجاه الرامي علي إصلاح التعليم العالي الأوربي.

٩- دراسة كاي وانج (٢٠٠٩) بعنوان: خطة لتحسين جودة التعليم في الكلية[1].

إن الهدف من مشروع رسالة الماجستير هذه هو مساعدة المعلمين علي تحسين جودة التعليم العالي. قام القائمون علي المشروع الأكاديمي بدراسة وتحليل العوامل التي تعوق من جودة التعليم في الكلية. وقد حددت المشكلات الأربع الأساسية هوية هذا المشروع كتتويج له وهي: تضخم

(1) Wang, Kai: **A plan to improve the quality of college education, M.S.,** California State University, Dominguez Hills, United States, California, 2009.

التقديرات والاستعداد للكلية والتحرر من قيود العمل وتقييم الكلية من قبل الطلاب.

تم تحديد هوية هذه المشكلات من خلال الأعمال الأدبية ذات الصلة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٦ وبعد تحديد الهوية، تم إنتاج دراسة وتحليل عن هذه المشكلات الأربع في التعليم الجامعي وهي الأفكار الهادفة إلى تحسين هذه المشكلات، وتم تطوير التحسين في هذه المشكلات عن طريق فلسفة إدارة الدكتور دبليو إدواردز ديمنيج، وكان نتاج هذا المشروع هو تحسين جودة التعليم الجامعي والذي أعدت له مسودة بناء علي تحسين هذه الأفكار، ومن المأمول أن يقوم الدارسون في الكليات بالاستفادة من الخطة أو تحسينها للوفاء باحتياجات المؤسسات الخاصة لتحسين جودة التعليم العالي.

١٠- دراسة نانسي جتري-جلين (٢٠٠٩) بعنوان: تحسين الرفع من مستوى الجودة لتحسين نجاح تقييم تعلم الطلاب في التعليم العالي[1]

يعتبر تثبيت الضغط في عملية التغيير التحولي في التعليم العالي مدفوعاً عن طريق التكنولوجيا والعولمة والمنافسة وتمويل أوجه القصور والتأكيد المتزايد علي تفسير الاحتياجات للإصلاحات التي تنفذها الجامعات لعرض استجابتها لجميع المساهمين وتقديم الدليل علي إنجازات الطلاب.

وفي مقدمة الطلب علي تقييم تعليم الطلاب، يوجد هناك مقاومة للإقناع بإحداث تغيير في مباني الجامعة وغالباً ما يكون هذا بسبب التهديد المفهوم للحرية الأكاديمية واستقلالية الكليات. وتقوم التوصيات التي تمت بناء علي

(1) Glenn, Nancy Gentry: **Leveraging quality improvement to achieve student learning assessment success in higher education**, D. Mgt., University of Maryland University College, United States, - Maryland, 2009.

ما قامت به الجامعات تقوم بتطوير ثقافة تركز علي قياس الأداء والتحسين المستمر.

وكان الغرض من البحث هو قياس العلاقة بين ممارسات تحسين الجودة– الموظفة عبر المؤسسة والممارسات التي تؤدي إلى تقييم تعليم الطلاب بشكل ناجح في التعليم العالي والإجابة علي السؤال التالي: "هل الجامعات التي توظف ممارسات تحسين الجودة توظف أيضاً الممارسات التي تدعم تقييم تعليم الطلاب بشكل ناجح؟"

وللإجابة عن هذا السؤال الذي يطرحه البحث، تم تطوير استطلاع يطلب المستجيبين بالقيام بالإشارة إلى الدرجة التي تمارس بها مؤسستهم تحسين الجودة بناء علي الممارسات التي تم تحديد هويتها من قبل معايير مالكولم بولدريدج للتميز في الأداء.

لقد طلب الاستطلاع أيضاً من المستجيبين الإشارة إلى الدرجة التي تقوم بها مؤسساتهم بتوظيف الممارسات الأفضل لتقييم تعليم الطلاب بناء علي تلك التي حدد هويتها ترودي دبليو باستا (٢٠٠٢)، وتم إرسال الاستطلاع إلى أعضاء هيئة التدريس في ٨٤٠ كلية وجامعة تشترك في تقييم تعليم الطلاب وقد أدي ذلك إلى استجابة نهائية بمعدل ٤٠% (أي ٣٤٠).

وبالرغم من تحليل الارتباط والتراجع المتكررة فقد تم التوصل إلى أنه عندما يتم ممارسة تحسين الجودة– علي مستوى المؤسسة– فإنه يتم أيضاً ممارسة تقييم التعليم علي مستوى الطلاب بشكل ناجح. وعلاوة علي ذلك، فإنه عندما يتم تطبيق التراجع المتكرر لتقييم ما إذا كان تحسين الجودة أن أساليب التنبؤ الهامة في نجاح تقييم تعليم الطلاب فإن التنبؤ يكون صحيحاً فيما يتعلق بأربعة متغيرات تشير إلى تنبؤات أكبر من المتغيرات الأخرى، وبالتالي فإن المؤسسات قد ترغب في التركيز علي الجهود لوضع

الممارسات التالية قيد التنفيذ والتي يكون لها تأثير أقوي علي نجاح تقييم تعليم الطلاب وهي:

١- الانحياز إلى إستراتيجية لها مهمة علي نطاق المؤسسات.

٢- الانحياز لإجراءات الأداء الإداري علي نطاق المؤسسات.

٣- تقديم الإجراءات التي يتم وضعها بشكل متبادل التي تقيم جودة الأداء الفردي بشكل عادل.

٤- تقديم الفرص للمساهمين الرئيسين للتعبير عن رضاهم عن العمل الذي تقوم به المؤسسة.

١١- دراسة هالة عبدالقادر صبري (٢٠٠٩) بعنوان: جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"[١].

حيث انتهت الدراسة إلى أن الجامعات الخاصة في الأردن تُشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي الأردني لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني وخدمة الإعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية. إلا أن بعض الفعاليات الأكاديمية والرسمية ترى أن الجامعات الخاصة تواجه تحديات منها ما يتعلق بمستوى الجودة في مخرجات التعليم العالي، ومعايير الاعتماد، وعدم موائمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل وهيئة التدريس والإدارة الجامعية والنظرة المجتمعية. كما هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن وتحليل معايير الاعتماد والجودة التي تخضع لها هذه

---

[١] هالة عبدالقادر صبري: **جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (٤)، ٢٠٠٩.

الجامعات إضافة إلى إلقاء الضوء على عدد من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها هذا القطاع. كما تهدف الدراسة إلى تحليل معايير الجودة المعتمدة في بعض الدولة المتقدمة بغية تطوير المعايير الأردنية ومقارنتها بالمعايير لتحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي.

١٢- دراسة فتحي درويش (٢٠٠٣) بعنوان: الجودة الشاملة، وإمكانية تطبقها في التعليم الجامعي المصري[١].

هدفت الدراسة إلى إمكانية تطبيق آليات الجودة في التعليم الجامعي المصري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في توضيح مضمون جودة التعليم الجامعي وتوصلت إلى تحديد بعض الأمور التي قد تقف عائقاً أمام تحقيق جودة التعليم الجامعي المصري، ومنها القصور في اللوائح والتشريعات، والهياكل التنظيمية إضافة إلى عدم التزام القيادة الجامعية بتنفيذ أنظمة الجودة في الجامعة.

١٣- دراسة أحمد عبدالله (٢٠٠١م) بعنوان: مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الخرطوم[٢].

هدفت الدراسة إلي:

---

(١) فتحي درويش عيشيبة: **الجودة الشاملة، وإمكانية تطبقها في التعليم الجامعي المصري**، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي السنوي السادس عشر " الجودة الشاملة في إعداد المعلم في الوطن العربي، جامعة حلوان، كلية التربية،٢٠٠٣.

(٢) إدريس أحمد عبدالله: **مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الخرطوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠١.

- الكشف عن المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في إكمال دراساتهم في الوقت المحدد.
- التعرف علي درجة حدة المشكلات ثم ترتيب أولوياتها.

وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها:

- أن طلبة الدراسات العليا يعانون من عدم التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي وينقصهم تنمية المهارات البحثية.
- أن هناك شبه إجماع في رأي الطلبة من نقص الدعم المالي الذي يساعد في تنشيط وتجويد البحث العلمي التطبيقي، مما يؤثر في نوعية وقيمة البحوث العلمية عامة.

وأوصت الدراسة بوضع قائمة بأولويات وأهداف وسياسات البحث العلمي مع ضرورة توفير الدعم المالي وتنوعه.

١٤- دراسة أحمد الشيخ محمد (١٩٩٩) بعنوان: اتجاهات البحث العلمي[١].

هدفت الدراسة إلي:

- – التعرف علي المجالات الرئيسية للبحث العلمي وطبيعة المشكلات التي تدرسها.
- – التعرف علي الاتجاهات الرئيسة النظرية السائدة بمحتوي البحوث التربوية في كلية التربية جامعة الخرطوم.
- – التعرف علي أسباب محدودية البحث العلمي في كلية التربية جامعة الخرطوم.

---

[١] أحمد الشيخ محمد: **اتجاهات البحث العلمي التربوي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الخرطوم، ١٩٩٩.

واعتمدت الدراسة عينة مكونة من (٥٠ بحثاً) تمثل رسائل الماجستير والدكتوراه لمعرفة الأسباب التي أدت إلى أن يتخذ البحث العلمي اتجاهات محددة.

وأسفرت الدراسة عن أن سبب عدم الارتفاع بمستوى البحث العلمي التربوي وتطوره يرجع إلى ضعف الإمكانات المادية والبشرية التي تؤدي إلى ضعف وعدم الاستفادة من نتائج البحوث التربوية للاستخدام والتغيير في اتجاهاتها.

١٥- دراسة دونالد (١٩٩٨) بعنوان: المشكلات التي يواجهها الطلبة الهنود في جامعة مينيسونا الأمريكية[1].

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف علي بعض المشكلات التي يواجهها الطلبة الهنود في جامعة مينيسونا الأمريكية مستخدماً الباحث المنهج الوصفي التحليلي.
- ومن أهم نتائج الدراسة أن نصف الطلبة شعروا بأن التمويل المادي الذي يحصلون عليه يعد أقل مما يحصل عليه نظراؤهم من غير الهنود مما ينعكس علي نوعية إنتاجهم العلمي من وجهة نظر العينة البالغة (١٠٠ طالب).

١٦ دراسة جوكلو (١٩٩٤) بعنوان: تحليل مشاكل التكيف عند طلبة الدراسات العليا بجامعة بتنربرغ[2].

([1]) Donald, Janet (1998): **The Problems American Indian Students Confront in Minnesota Colleges**, Minnesota University, Askreic.Org

([2]) Guclu, Nezahat (1994): **A study to identify and analyze international graduate student adjustment problems at the university of pittsburg (pennsylvania),** dissertation abstract international, vol.55.no.5,1995 p 1153.

هدفت الدراسة إلى التعرف وتحليل مشاكل التكيف، ومصادر التمويل التي وظفت لهؤلاء الطلبة مستخدماً الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومعتمداً علي استبيان طبقه علي عينة مكونة من (٢٩٣ طالب وطالبة) من طلبة الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه.

أظهرت النتائج أن الطلبة يعانون من مشاكل التمويل المالي ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة بحسب المناطق الجغرافية القادمين منها مما انعكس علي مسارهم التعليمي العالي.

٦- التعليق علي الدراسات السابقة:

بناء علي ما تم استعراضه من بعض الدراسات الأجنبية والعربية في مجالي المخصصات المالية والجودة التعليمية يتبين لدي ما يلي:

١- بالرغم من اتفاق معظم الدراسات علي ضعف المخصصات المالية الخاصة بالتعليم الجامعي في جميع الدول العربية واقتصار العديد من الدراسات علي وضع فقط المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي دون عرض حلول تتوافق مع المجتمع الحالي وتتناسب مع طبيعة الدول وأيديولوجيتها المختلفة لم يكن هناك دراسة تربط بين دور المخصصات المالية في تحقيق معايير الجودة الشاملة.

٢- كثرة الدراسات التي اهتمت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

٣- هناك بعض الدراسات التي أظهرت بعض سمات ومعايير الجودة الشاملة فقط وعرضت بعض نماذج التمويل الخاص بالتعليم الجامعي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول العربية.

٤- معظم هذه الدراسات توصلت إلى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

٥- أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في مؤسسات التعليم العالي، يكتسب أهمية بالغة لمواجهة التحديات العالمية في بيئة التعليم.

جميع الدراسات أكدت الفائدة الكبيرة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

١- أن جودة التعليم الجامعي تلعب دوراً كبيراً في عمليات التطوير والتغيير في عمليات وأنشطة التعليم في الجامعات.

٢- اهتمام العديد من الجامعات بتبني ثقافة الجودة الشاملة بها.

٣- أغلب هذه الدراسات وصلت إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة تؤدي إلى تحسين جودة المخرجات)الخريجين،البحوث العلمية (والحصول علي الاعتمادية.

٧- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

١- من حيث الموضوع:

تنوع اهتمام القائمين بالدراسات الأجنبية والعربية السابقة بالعديد من الموضوعات الخاصة بسبل الإنفاق علي التعليم الجامعي لرفع مستوى المخرج التعليمي (الطلاب) وذلك من خلال عرض نماذج تمويلية لزيادة تفعيل العملية التعليمية.

وقد ساعدت هذه الدراسات الباحث علي الاختيار الدقيق للمشكلة البحثية ومن ثم عنوانها حيث سوف يتناول الباحث الموضوع من جانب (المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر وتأثيرها علي جودة العملية التعليمية)، حيث ندر تناول أي دراسة هذا الموضوع من قبل في حدود علمي.

٢- من حيث العينة:

اعتمدت الدراسات العربية والأجنبية في موضوع المخصصات المالية علي مصادر الإنفاق الخاصة بكل دوله في الجامعات العربية بشكل عام وما يعود علي الطلاب من خدمات أثر الإنفاق الخاص بالتعليم الجامعي المقدم لديهم ومعظم الدراسات ارتكزت علي عينة الجامعات والعينة البشرية الطلاب.

٣- من حيث الأدوات:

استخدمت الدراسات السابقة العربية والأجنبية العديد من الأدوات منها أداة تحليل مضمون للوائح المالية الخاصة بالجامعات وحجم المخصصات المالية المدعوم للخدمات الطلابية المقدمة وأيضا استخدمت بعض الدراسات أداة الاستبيان لمدي رضا الطلاب عن ما يقدم لهم من خدمات تعليمية بداخل جامعتهم.

الفصل الأول

أهمية دراسة مخصصات التعليم الجامعي ونواتجه وكيفية قياسه

مقدمة:

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دوره الأساسي في بناء الإنسان وتنميته إذ إنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف مجالات التنمية الشاملة ولأن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها أصبح من الضروري أن يسعي التعليم العالي والجامعات إلى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى يقوم بدوره الكامل في إحداث التنمية الشاملة في ميادين الحياة المختلفة في ظل التوجهات المحلية والعالمية وقضايا العصر المتجددة.

والجامعة من أهم مؤسسات التعليم العالي، وهي محور أهدافها،وبما أن الجامعة هي مصنع القوي العاملة في المجتمع، فليس أفضل من أن تشكل هذه القوي علي أساس النوعية والكيفية بدلا من التركيز علي الكم، ومنهج الجودة الشاملة يعني بالجامعة كنظام اجتماعي متكامل يؤثر بعضه في بعض، ويضع المبادئ والأسس في إطار التكامل.

أن المخصصات المالية تلعب دوراً هاماً في عملية الجودة التعليمية، والتي يجب أن توظف جيداً في تحسين وتطوير جودة الجامعات، ويجب الإشارة إلى أن نقص التمويل يقف عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة من النظام التعليمي،وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التعليمية، نظراً لضخامة التكاليف، وهذه المشكلة لا يبدو بالإمكان التغلب عليها في المستقبل المنظور بسبب العلاقة بين مخرجات التعليم والتمويل[١].

---

[١] المنيع، محمد بن عبدالله، **تمويل التعليم**، جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية. www.faculty.ksu.edu.sa/3283/doclib، 2007

في هذا الفصل أتعرض لبيان أهمية دراسة تكاليف ومخصصات التعليم الجامعي في مبحث أول وفي مبحث ثان أتناول ناتج التعليم وقياسه علي النحو التالي:

المبحث الأول

أهمية دراسة تكاليف ومخصصات التعليم الجامعي

نبذة عن تمويل التعليم العالي في مصر منذ عام ٢٠٠٠

تعاقبت الدساتير المصرية منذ ثورة ١٩٥٢م علي مجانية التعليم المصري في جميع مراحله بدءاً من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي، وبناءً على ذلك تتحمل الدولة العبء الأساسي في تمويل التعليم العالي.

ويُعد المواطنون هذه المجانية أحد مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢:

حيث تحملت الدولة التمويل بالكامل ومازالت تؤدي هذا الالتزام لطلاب الجامعات الحكومية الذين يمثلون أكثر من ٨٠% من عدد المقيدين بالتعليم العالي. وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ إنشائها في ١٩١٩ هي الاستثناء الوحيد، بوصفها جامعة خاصة تقوم بتمويل نفسها من مصروفات الطلاب ومصادر أخرى.

وفي عام ١٩٩٢ صدر القانون رقم ١٠١، للترخيص بإنشاء الجامعات الخاصة وتنظيم عملها، وفي عام ١٩٩٦ فتحت أربع جامعات خاصة جديدة أبوابها لاستقبال الطلاب، أعقبها خمس جامعات أخري في عام ٢٠٠٠، ثم ست جامعات حتي٢٠٠٦ وحتى عام٢٠١١ بلغ عدد الجامعات الخاصة المرخص بها عشرين جامعة وتعتمد هذه الجامعات في تمويلها علي المصروفات الدراسية التي قد تزيد أحياناً عن التكلفة الفعلية للتعليم، مما ينتج فائضاً يمثل عائداً علي رأس المال المستثمر في هذه الجامعات.

وكذلك فقد سمح لمجموعة من المعاهد العليا الخاصة بأن تعمل وتمارس نشاطها مقابل مصروفات يدفعها الطلاب.

وأخيراً فأن هناك عدداً من الأكاديميات الخاصة نشأت أيضا ً في تسعينيات القرن الماضي وتعمل وفق اتفاقيات مع دول أخرى وتمول نفسها

بعيداً عن موازنة الدولة وتعتمد في الغالب علي إيراداتها من الرسوم الدراسية للطلاب، مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي تتلقى مساهمات من جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب.

وقبل الحديث عن وضع ميزانيات التعليم الجامعي وبيان أسس تخصيصها أتعرض وبإيجاز لبيان أهمية دراسة تكاليف ومخصصات التعليم المالية ونظراً لأهمية قضية تمويل التعليم الجامعي أتعرض لها علي النحو التالي:

أهمية دراسة تكاليف ومخصصات التعليم:

إذ لم يكن لدينا فكرة واضحة عن مقدار تكاليف إعداد الإنسان الذي سوف يلعب دورا نشطا في العملية الإنتاجية، فكيف يمكننا إذا تحديد عائد هذا النوع من الاستثمار، فالتعليم كأي مشروع اقتصادي آخر له تكاليف، ولدراسة تكاليف التعليم أهمية كبري تتمثل في:

١- إن تقدير التكاليف الكلية يعد شرطا أساسيا لمناقشة حصة التعليم من نفقات الميزانية وكذا الناتج القومي.تعتبر دراسة الكلفة في ماضيها وحاضرها إحدى العوامل المساعدة في تقدير كلفة التعليم مستقبلا. ويرتبط بهذه النقطة أن دراسة الكلفة تفيد في قياس مقدار النمو في التكلفة. ومدي إمكانية تقدير الزيادة من المصادر التقليدية.

٢- أنه من الأهمية بمكان دراسة تقدير تكاليف التعليم، فعلي ضوء التقديرات ممكن تحديد إمكانية تحديد أي خطة من خطط التعليم.

٣- أن دراسة تكاليف التعليم ذات أهمية كبيرة بالنسبة لرجال الاقتصاد وواضعي السياسة العليا حيث يهمهم معرفة كيفية استحداث الأموال الذي يخصصونها للتعليم. وكيف ستصرف بصورة تحقق الوفاء

بالاحتياجات في القوي العاملة المدربة اللازمة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالمقابل فإن دراسة تكلفة التعليم تعطي رجال التربية سلاحا للضغط علي المسئولين عن ميزانية الدولة لتدبير الأموال اللازمة لتحقيق خططهم التعليمية.

٤- تفيد دراسة التكاليف التعليمية في معرفة كيفية توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا بين المستويات التعليمية المختلفة بأجهزتها المتعددة وبحسب الأهمية النسبية لكل مستوى من مستويات لتعليم.

٥- تفيد دراسة تكاليف التعليم في التعرف علي بدائل الإنفاق المختلفة التي ترفع من كفاءة قطاع التعليم في تحقيق أهداف المجتمع أو علي الأقل حصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة[١].

وقد ظهرت الحاجة إلى استعماله لبيان مدي إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية في الدول النامية. لأنه يمد المخطط التعليمي بمعلومات أساسية عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل وعن الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية المختلفة حتى يمارس الاختيار بينها علي أسس موضوعية سليمة، ولحساب تكلفة التعليم لابد من مراعاة النفقات العامة والخاصة، وكذلك تكاليف الفرص البديلة دون أي محاولة لعزل النفقات الاستثمارية عن النفقات الاستهلاكية عن التعليم.

كما يساعد مدخل حساب التكلفة مخططي التعليم علي تحديد الأغراض وتزويدهم بالبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات حكيمة علي ضوء أهداف واضحة.

ويقصد بالنفقات العامة، النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية التي يتحملها المجتمع وتظهر في موازنة الدولة، ويقصد بالنفقات الخاصة النفقات

---

[١] عبدالكريم أحمد محمد يحي شجاع، **مرجع سابق**، ص٢٩.

التي يتحملها الأفراد من أجل التعليم مثل مصاريف الكتب والمواصلات والملابس والدروس الخصوصية وهذه تسمي (التكاليف المنظورة) أما التكاليف غير المنظورة فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة (الدخل الضائع). وتزداد التكلفة غير المنظورة كلما ارتفع المستوى التعليمي الذي يلتحق به الطالب.

ونخلص من ذلك: أن تكلفة التعليم تتضمن كلا من التكاليف المباشرة كالكتب والأدوات المدرسية ونفقات معيشة الطالب، والتكاليف غير المباشرة كالدخول الضائعة بسبب انتظام الطلاب بالدراسة.

ويمكن وضع تصور مُبسط لبيان مؤشرات الكلفة من أجل تجويد البيئة التعليمية في هذا الشكل:

تعريف المؤشر ومنهجية الحساب:

يهدف إلى التعرف علي التوزيع النسبي لمساهمة مصادر التمويل المختلفة في الجامعات الحكومية، حيث يعبر عن إجمالى قيمة كل مصدر إلى إجمالى قيمة كل مصادر التمويل المختلفة في الجامعات الحكومية بالعينة.

ترشيد مؤشرات الكلفة من أجل تجويد البيئة التعليمية:

مؤشرات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القابلة للترشيد في تجويد البيئة التعليمية
نفقات رواتب وأجور العاملين.	ربط الحوافز النقدية للعاملين بتحقيق التقدم الدراسي لطلابهم، بدلاً من ربطها بأيام الأجازات.
نفقات إعداد الكتب والأدوات المطبوعة، وتكاليف إنتاج المعدات والوسائط المدرسية، وتكاليف تقنيات برامج تحسين التدريس والتدريس عن بعد.	إقامة مناطق استثمارية مملوكة للتربية والتعليم تكون مهمتها إنتاج الكتب والأثاث المدرسي والأجهزة المعملية والتقنيات والحاسوب المدرسي (إقامة مدينة للتعليم)، وفتح باب التبرعات من المؤسسات الإنتاجية المختصة بإنتاج التقنيات، وقبول فرص التدريب المجانية علي تشغيل هذه

مؤشرات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القابلة للترشيد في تجويد البيئة التعليمية
	التقنيات من قبل مؤسسات الإنتاج المختصة.
النفقات الحكومية الدورية في التحسين التعليمي ونفقات برامج تدريب العاملين، وبرامج التنمية المهنية للطلاب ونفقات إعداد البرامج التعليمية المتلفزة	ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية وإحلال فئة الاستشاري الفني المقيم في المدرسة، وربط شروط التعاقد علي شراء أجهزة تكنولوجيا التعليم بفرص التدريب المجاني للعاملين بالمدارس لدي الشركات المختصة بإنتاج هذه الأجهزة مقروناً بالتعاقد معها.
رسوم التعليم في المدارس والمصروفات الدراسية الإضافية	اقتراح القروض التعليمية بدون فوائد بين الطلاب لدعم تسديد الرسوم الدراسية بالمدارس، ومساعدة المواطنين في المصروفات الدراسية الإضافية.
كلفة مدخلات الموارد التربوية بدلالة الفرص البديلة في الاستثمار، والدخل النقدي المفقود نتيجة التدريس.	وضع شروط لصيانة الأبنية التعليمية الجديدة ومتابعتها بصفة دورية لعدد من السنوات من قبل الشركات التي قامت بتنفيذها، وإيجاد درجات من التناسق بين الميزانيات المخصصة للأنشطة التعليمية والتربوية بين القطاعات الحكومية المختلفة.
نفقات تعليمية أخري من المجتمع ومن الأفراد.	فرض ضرائب رمزية علي الخدمات العامة في المجتمع لتمويل صندوق تحسين التعليم، وفتح باب التبرعات من الجمعيات الأهلية ومن رجال الأعمال ومن مجالس الآباء والمعلمين لتدعيم هذا الصندوق

المصدر: من إعداد الباحث

علاقة تمويل التعليم العالي بعدد الطلاب وتكلفة الطالب:

إن المشاكل المالية الأساسية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في العقود الأخيرة ترجع إلى جملة أسباب منها: ارتفاع تكلفة الطالب من جهة وعدم وجود مقابل لهذا الارتفاع في المقدار المخصص له في

الموازنة من جهة أخري، وكذلك ارتفاع معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي نتيجة ارتفاع معدلات المواليد، وارتفاع معدلات النجاح في المرحلة الثانوية، خاصة في ظل إلزام المؤسسات التعليمية بقبول أعداد من الطلاب دون زيادة مقابلة في الاعتمادات المالية.

تكلفة التعليم العالي ومعدلات التغير في الاعتمادات:

إن ارتفاع تكلفة التعليم العالي من سنة لأخرى تُسبب مشكلة تمويلية متجددة علي مؤسسات التعليم العالي أن تجد لها حلا مستمرا ز وتنشأ مشكلة ارتفاع التكلفة عن عدة عوامل لعل أبرزها:

الأول: معدل التضخم Inflation Rate ويمكن قياسه بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين General Price Index.

الثاني: الرقم القياسي الخاص للأسعار Specific Price Index ويقصد به معدل ارتفاع الأسعار في سلع وموارد معينة ترتبط بالأداء الجامعي مثل مستلزمات المختبرات والمعامل والأدوات المكتبية والتجهيزات والكتب... إلخ، وهذا الرقم يؤثر في ٢.% فقط من الميزانية؛ حيث إن أكثر من ٨.% تخصص للرواتب والأجور.

الثالث: متطلبات تحقيق الجودة والاعتماد والتي تتطلب اعتمادات إضافية في ميزانيات التعليم العالي وتقدر في المتوسط ب٦ مليارات جنيه إضافية في كل من السنوات (٢٠١١-٢٠٢٢).

وحتى يمكن الحكم علي مدي كفاية التمويل يتعين الأخذ في الاعتبار أن الكفاية لا يقصد بها مقابلة الزيادة في عدد الطلاب وحجم النشاط فقط. بل يجب أن تقابل الزيادة في الأسعار عامة وخاصة. وإلا كانت الزيادة في الاعتمادات غير حقيقية حيث لا ينتج عنها زيادة في كميات الموارد والخدمات المطلوب استهلاكها. ومع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب

الحاصلين علي الثانوية العامة والصورة المجتمعية لخريجي الجامعات، فقد تضاعفت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في السنوات العشرين الماضية حيث زادت معدلات الالتحاق من ١٥% (من الفئة العمرية ١٨– ٢٢) في عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٢٨% تقريبا في عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ وإلى نحو ٣٠% في عام ٢٠١١/٢٠١٢

ويوضح الجدول رقم (١) علاقة التغير في مخصصات الطالب (مقاسه بالتغير في الرقم العام للأسعار – أي معدل التضخم) وكذلك ما تم زيادته في اعتمادات التعليم العالي مقابل الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي خلال السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥حتى ٢٠١٠/٢٠١١

جدول (١) العلاقة بين زيادة عدد الطلاب وزيادة الموازنات في مقابلها

السنة	إجمالى ميزانيات التعليم العالي (جنيه)	نسبة الزيادة عن السنة السابقة	معدل التضخم في الأسعار	عدد الطلاب المقيدين	نسبة التغيير في القيد عن السنة السابقة	الفرق بين زيادة الميزانيات وما يتطلبه التضخم وعدد الطلاب
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦,٠٧٢,٩٦٩	%٩,٥	%١٦,٥	٢,٣٩٧,٥٠٦	%٤,٣	%١١,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦,٥٤٠,٢٤١	%٧,٧	%٤,٨	٢,٤٤٠,٨٤٢	%١,٨	%١,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨,٣٣٨,٦٣٢	%٢٧,٥	%٧,٧	٢,٥٠١,٥٦١	%٢,٥	%١٧,٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩,٤٠٠,٤٢٩	%١٢,٧	%٩,٥	٢,٤٨٨,٤٣٤	%٠,٥	%٣,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٠,٢٠٦,٣١٤	%٨,٦	%١٨,٣	٢,٥٠٤,٧١١	%٠,٧	%١٠,٤
٢٠٠٩/٢٠١٠	١١,٧٣٢,٠٨٢	%١٤,٩	%١١,٨	٢,٤٤٧,٧١٢	%٢,٣	%٥,٤

المصدر: من إعداد الباحث

ومن هذا الجدول يتضح لنا ما يأتي:

١- أن الزيادة في الاعتمادات من سنة لأخرى غير جوهرية ولا تتناسب مع تحقيق الجودة في التعليم، بل أنها في سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (وهي السنة التي تم فيها تحرير سعر صرف الجنيه المصري) لم تغطي الزيادة في معدل التضخم، وهو الأمر الذي يشير إلى ضعف حقيقي في تمويل التعليم العالي.

٢- أن زيادة الاعتمادات لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧وفي سنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ كانت بسبب استقلال فروع جديدة للجامعات.

٣- تتضمن الاعتمادات الخاصة لسنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ما تم إدراجه لتأهيل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد.

أهمية دراسة مخصصات التعليم:

إن دراسة مخصصات التعليم أو مصروفاته، وتكلفتها المرتفعة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لرجال الاقتصاد وواضعي السياسة العليا للدولة يهمهم أن يعرفوا أن الأموال التي يخصصونها للتعليم والتي يطالب بها رجال التربية ستصرف بصورة تحقق الوفاء بالاحتياجات من القوى العامة المدربة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية رجال التربية فدراسة مصروفات التعليم وتكلفته تعطيهم سلاحا للضغط علي المسئولين عن ميزانية الدولة لتدبير الأموال اللازمة لتحقيق خططهم التعليمية.

ففي مجال التنافس بين الخدمات المختلفة يحاولون أخذ أكبر قسط من ميزانية الدولة، لذا يحاول رجال التربية أن يقنعوا المسئولين عن ميزانية الدولة بزيادة المخصصات المالية للتعليم، ويبينوا لهم أن للتعليم عائدا في

صورة مساهمات في النمو الاقتصادي والاجتماعي سيكون لها أثرا في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع وهذا حقيقي.

معايير تقييم العملية التعليمية أو أسس تقدير مصروفات التعليم:

من المعايير التي من خلالها تقييم العملية التعليمية ما يلي[١]:

١- ميزانية الدولة.

٢- الدخل القومي.

٣- الاحتياجات من القوى العاملة.

٤- الاحتياجات الثقافية للمجتمع.

أولاً: ميزانية الدولة:

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة مقياسا لتقدير مصروفات التعليم في المستقبل. فمن الواضح أن كل زيادة في ميزانية الدول يستتبعها زيادة مخصصات التعليم فمثلا في مصر يلاحظ من خلال قراءة موازنات التعليم زيادة مخصصاته عاما بعد عام. وإن دل هذا فإنما يدل على مدى الجهد الذي تبذله الدولة، ومدى العبء الذي يقع على موازنة الدولة من أجل التعليم.لذلك يمكن اتخاذ متوسط ما يصرف علي التعليم إلى ميزانية الدولة لعدة سنوات ماضية نموذج النسبة ما يصرف علي ميزانية الدولة في المستقبل، أو اتخاذ اتجاه التطور في هذه النسب في السنوات الأخيرة مؤشرا لما ينتظر أن يصرف عليه في السنوات القادمة[٢].

---

[١] انظر:

- د/ محمد سيف الدين فهمي: **تخطيط التعليم**، مكتبة الأنجلوا المصرية،القاهرة،١٩٨٤، ص ٣٠٦.
- د/ فؤاد أحمد حلمي: **تمويل التعليم الأساسي في مصر – رؤية مستقبلية**، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة،١٩٩٠، ص ١٠٢.

[٢] د/ محمد سيف الدين فهمي: **تخطيط التعليم**، مصدر سابق، ص ٣٠٧

كما يمكن تقدير مصروفات التعليم باتخاذ نسبة ما يصرف علي التعليم إلى ميزانية الدولة في بعض الدول المتقدمة نموذجا لتطور هذه النسب في المستقبل للدولة التي يتم فيها التخطيط للتعليم. فيمكن مثلا افتراض أن ما سيصرف علي التعليم لميزانية الدولة (أ) عام٢٠١٠ تمثل نسبة ما يصرف علي التعليم لميزانية الدولة (ب) عام ٢٠٠٦.

إلا أن ميزانية الدولة وتطور ما يصرف علي التعليم بالنسبة لها لا يمكن أن تعتبر أساسا سليما يبني عليه تقديرات مصروفات التعليم حيث أن

تفاوت نسب ما يصرف على التعليم من الميزانية العامة للدولة تفاوتا كبيرا حتى بين الدول التي لا يوجد بينها تفاوت كبير في مستويات المعيشة، وفي الدول العربية تتفاوت هذه النسب كثيراً[١] حيث وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠١ في بعض البلاد العربية إلى ٩,٨ % فقط، في حين أنه وصلت في بلاد أخرى إلى ٢٣,٢[٢].

---

[١] أ.د/ حسين كامل بهاء الدين: **وثيقة مبارك والتعليم**، وزارة التربية والتعليم ١٩٩٢، ص ٢٧.

[٢] انظر:

- د/ عبدالله عبدالدائم: **التربية في البلاد العربية**، دار العلم للملاين" ص ٧٠٠-٧٠١.
- د/ محمد سيف الدين فهمي، **التخطيط التعليمي** ، مرجع سابق، ص١٤٣- ١٤٤.

المبحث الثاني

وضع ميزانيات التعليم الجامعي في مصر:

درجت الحكومات علي تخصيص مبلغ معين من المال من الموازنة العامة للدولة للإنفاق منها علي التعليم، ولا شك أن مثل هذه المخصصات يرتبط ارتباطا مباشرا بالدخل القومي من جهة وموازنة الحكومة من جهة أخري، لذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والموازنة العامة من المعايير التي يستدل بها علي الجهد النسبي الذي تبذله الدولة علي التعليم وهو ما يمكن أن يتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة في هذا المضمار.

ونتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ورغبة في تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود إمكانياتها فقد أوصت هيئة اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالية تراعيها الدول وتسترشد بها، وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح من ١٤%، ١٧% من الموازنة العامة للدولة، وحوالي ٤% إلى ٥% من الدخل القومي، وهي نسب تأخذ بها بعض الدول العربية وتزيد عليها في بعض الأحيان[١].

---

[١] وبصدد رصد الملامح لميزانية التعليم في مصر انتهت دراسة حديثة إلي:

١- أن هناك فروقاً بين الاعتمادات المُدرجة في الميزانية والمبالغ التي أنفقت فعلاً وهذه الوثيقة (الحساب الختامي) التي تدون فيها هذه المبالغ لا تنشر إلا في وقت متأخر.

٢- هناك بعض المؤسسات التعليمية التي تخضع لوزارات أخري وتسترد ماليتها من الميزانية، مثل دور الرعاية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية.

٣- هناك نفقات تعود إلى مؤسسات تابعة لوزارة التعليم ولا تدخل في ميزانية الوزارة وإنما يجدها بشكل غير واضح في الغالب في ميزانيات وزارات أخري مثل ميزانية الصحة المدرسية، وتتبع وزارة الصحة.

أسس تخصيص الموازنات الحكومية للجامعات في مصر:

اعتادت الحكومات في كثير من البلدان النامية الاعتماد على نظام تقليدي لتوزيع الميزانية الدورية السنوية بين الجامعات والمعاهد الحكومية، وهذا النظام يجري العمل به منذ سنوات طويلة؛ حيث يتم تخصيص الاعتمادات وتبويبها علي أساس ميزانية الأبواب والبنود وبمقتضاه يتم تخصيص الاعتمادات للجامعات. ثم تقسيمها علي مستوى الكليات ثم الأقسام؛وبناء عليه فمازالت الميزانية الحكومية والميزانية الجامعية ميزانية بنود وليست ميزانية برامج. ولم تضع وزارتا المالية والتخطيط – المسئولتان

عن تحديد الميزانية التشغيلية والميزانية الاستثمارية على التوالي – في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسات المؤهلة للتمويل أكثر أو أقل كفاءة وفاعلية من نظيراتها في إدارة مواردها. وذلك بتقييم ما أنجزته من برامج وما حققته من أهداف. كما أن وزارة التعليم العالي – وهي المتحدث بلسان الجامعات في مجلس الوزراء – لا تتدخل في مخصصات كل جامعة من حيث توزيع

٤- الإعانات المقدمة للتعليم تأخذ أشكالاً شيء، وتوضع من قبل وزارات عديدة، وقد تدرج بعض النفقات الاستثمارية في ميزانية وزارات أخري مثال ذلك " الأبنية المدرسية في المناطق حديثة الاستطلاع والمدن الجديدة".

٥- قد تكون هناك نفقات لمؤسسات تابعة لوزارة التربية والتعليم لا تظهر في ميزانية الدولة.

٦- هناك مؤسسات أخري للتعليم تتمتع ببعض الاستقلال وتتلقي مساعدات من الحكومة ويمكن أن تكون لها مصادر تمويل أخري، مثال " كليات التربية، ومراكز البحوث المتخصصة "

بعض المؤسسات الخاصة بالتعليم تمول كلية من الدولة، وبعضها الأخر يمول جزئياً، أو لا يتلقي أي مساعدة.

الموارد وتخصيص الميزانيات. ويتم ربط الميزانيات لكل لجامعة بشكل مباشر.

من قبل وزارة المالية. وتتكون الميزانية من ستة أبواب للإنفاق هي: الباب الأول للمرتبات، والثاني للنفقات التشغيلية باستثناء المرتبات، والثالث للفوائد المالية المدينة بها الجامعات، والرابع للنفقات الاجتماعية التي يستفيد منها الطلاب مثل الإعانات الاجتماعية للطلاب والتغذية والمدن الجامعية وغيرها، والسادس للإنفاق الاستثماري في المشروعات والمنشات.

ويفتقر هذا النظام إلى المرونة اللازمة لإعادة توزيع الموارد عبر أبواب الميزانية. وبشكل إجمالى فإن مستوى الإنفاق العام الذي تتلقاه كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بصورة فردية لا يرتبط بأي مقياس للأداء مثل الجودة أو التخصص وكذلك فليس ثمة ارتباط مباشر بين المخصصات التي تتلقاها كل مؤسسة واحتياجاتها الفعلية. وبالمثل لا توجد آليات واضحة لتوزيع الموارد داخل الجامعات نفسها. وبما أن الميزانية غير الخاصة بالمرتبات تتراوح بين ١٦–٢٠% فإن الكليات والأقسام غالبا ما تتلقى نفس المخصص الثابت من عام لآخر.

ويعتمد أسلوب المحاسبة عن الاعتمادات على الربط والمقارنة المستمرة بين الاعتمادات المخصصة بالميزانية والمصروفات والارتباطات التي وقعت في مقابل هذه الاعتمادات المحددة سلفا. وذلك للتأكد من مشروعية ولائحية هذه المصروفات والارتباطات، وكذلك فإن المحاسبة تقتصر على أساس الاعتمادات على مرحلة واحدة فقط، وهي مرحلة المحاسبة علي المصروفات؛ ومن هنا فإن محور ذلك الأسلوب من المحاسبة هو المدخلات أي ما تشتريه الحكومة وليس ما تنجزه أو كيف أنجزته. وبناءا عليه فإن الانجاز المالي يتم قياسه بمعدل الإنفاق وليس بتحقيق أهداف أكاديمية

وبحثية. ومن الواضح أن هذا النظام لا يدفع المؤسسات التعليمية إلى المنافسة والتميز.

على أنه تجدر الإشارة إلى أن مشروع تطوير التعليم العالي الذي يجري تنفيذه منذ عام ٢٠٠٣ بتمويل من البنك الدولي قد أدخل بعض الجوانب المبتكرة في عملية توزيع الموارد العامة؛ حيث يتبع ذلك المشروع آلية توزيع تنافسية تهدف إلى توزيع الموارد من أجل الارتقاء بالجودة بأسلوب يتميز بالموضوعية والشفافية.

حيث يوضح الجدول التالي تطور الميزانيات التي خصصتها الدولة للجامعات الحكومية ولجامعة الأزهر في الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠:

جدول رقم (٢)

نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي في الجامعات الحكومية وجامعة الأزهر

السنة	الجامعات الحكومية				جامعة الأزهر	
	الميزانية (مليون)	**عدد الطلاب المقيدين**	**نصيب الطالب (جنيه)**	**الميزانية (مليون)**	**عدد الطلاب المقيدين**	**نصيب الطالب (جنيه)**
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,٤٤٣	٧٢....١,٣	٣,٤,٤١٨	٥٧٩	٣,٩,٩٢١	١,٨٦٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤,٨,٦	.١,٣٤٥,٤٨	٣,٥٧١	٦,٦	٣٣٧,٩٧٥	١,٧٩٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥,٢٨٤	١,٣٧٢,٧٩٣	٣,٨٤٩	٦٦٩	٣٧١،٧٢٦	..١،٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥,٧١٥	١,٤١١,٧٣٨	٤٨..٤	٥٤٩	٣٦٦,٢٨٥	١,٤٩٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧,٢٢٧	٨٢..١,٥,٣	٤,٨,٨	٥٩٦	٢٣٦..٣٥	١,٧,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧,٩٧٤	.١,٥٢٧,٧٦	٥,٢١٩	٦٥٥	٣٣,١٥٣	١,٩٥٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	.٨,٨١	١,٥٧٦,٣٥٨	٥,٥٨٩	٦٨٣	٣٢,٨٣٦	٢,١١٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩,٢٠٠	١,٧٥٠٠٠	٦٠٠	.....	.....	.....

المصدر: وزارة التعليم العالي الخطة الرئيسية للتعليم العالي في مصر (٢٠٠٧/٢٠٢٢) ص٢٨.

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة الآتي:

١- أن نصيب الطالب من الاعتمادات المالية متدن وخاصة جامعة الأزهر: حيث لا يتجاوز ٥٠ % من نصيبه في الجامعات الحكومية الأخرى وقد يرجع ذلك إلى عاملين: الأول: زيادة عدد الطلاب بنسبة كبيرة في جامعة الأزهر،والثاني أن أكثر من ٧٠ % من طلابها يدرسون في مجال العلوم النظرية والدراسات الإسلامية التي لا تحتاج إلى مختبرات أو تجهيزات خاصة.

٢- أن هناك زيادة نسبية في مخصصات الطالب من عام لآخر وإن كانت تضمن الإنفاق الاستثماري الذي سوف يخدم الطلاب في المستقبل دون الطلاب الحاليين.

٣- أن نصيب الطالب من الاعتمادات يتضمن أيضا مبالغ موجهة للبحث العلمي؛ حيث أن هذه الميزانيات تتضمن اعتمادات البحث العلمي داخل بنودها، أي أنها ليست منفصلة عما يدخل في حساب مخصصات الطالب.

٤- أن نسبة الزيادة تقابل تقريبا معدلات التضخم (التغير في المستوى العام للأسعار) مما يجعلها لا تنعكس علي حجم الخدمات الحقيقية ومستواها سواء الخدمات الأكاديمية أو الخدمات غير الأكاديمية التي يتمتع بها الطالب.

٥- أن الإنفاق الحقيقي يختلف بين الطلاب حسب التخصص؛ فلا يتساوي الإنفاق علي طالب الآداب مع الإنفاق على طالب الطب أو الهندسة بتخصصاتها المختلفة؛ مما يجعل المتوسط لا يرتبط بالإنفاق الفعلي علي

الطالب، وذلك يعني أن الإنفاق على الطالب في العلوم الإنسانية والاجتماعية أقل بكثير من هذا المتوسط.

توزيع ميزانية الجامعات الحكومية علي وجوه الإنفاق المختلفة:

تقدمت الإشارة إلى أن الأجور والمرتبات تمثل أكثر من ٦٥% من إجمالى الميزانية وأن الإنفاق الاستثماري يتراوح بين ١٥ – ٢.% فلا تبقي إلا نسبة ضئيلة من ١٥. ٢.% لإنفاق الجاري، وتخصص ميزانيات الجامعات علي ثلاثة أجزاء الأولي للتعليم والثانية للمستشفيات الجامعية والثالثة للمدن الجامعية / وتمثل قدرا جوهريا من الإنفاق لإسكان الطلاب وإعاشتهم، ويساهم الطالب في تكلفة الإقامة والإعاشة بمبلغ بسيط في حدود ١.% من التكلفة الفعلية للإعاشة دون الإقامة.

ومن الملاحظ أن المستشفيات الجامعية تحظي بمقدار الثلث تقريبا من المخصصات المعتمدة للجامعة؛ مما يعني أن أرقام الاعتمادات المدرجة للجامعة ليست موجهة بشكلها الظاهر إلى العملية التعليمية أو البحثية في معظم الكليات.

ففي دراسة تحليلية للإنفاق في واحدة من أكبر الجامعات الحكومية في مصر وهي جامعة عين شمس في عام ٢٠٠٦م، تم التوصل إلى ما يأتي:

أولا: تمول الحكومة ٩٣,٥% من الأجور في التعليم، في حين تتكفل الموارد الذاتية للجامعة بتمويل النسبة المتبقية ٦,٥% ولكن في حالة المستشفيات الجامعية تلاحظ انخفاض حصة الحكومة إلى ٦٥% في حين يتم تمويل ٣٥ % من الأجور من الموارد الذاتية للمستشفي مع الأخذ في الاعتبار أن المستشفيات تمثل واحدة من الموارد الذاتية الرئيسية في الجامعة.

ثانيا: وفيما يتعلق بتكاليف التشغيل لوحظ أن الحكومة تمول نحو ٢٣,٧% في حين يمول الجزء الأكبر (٧٦,٣%) من الموارد الذاتية للجامعة، وينطبق ذلك علي المستشفيات الجامعية أيضا.

ثالثا: يعتمد الاستثمار في التعليم اعتمادا كبيرا علي موارد أخري مثل المنح والتحويلات التي تبلغ ٧,٥% من إجمالى الاستثمارات في حين تتولي الحكومة تمويل الجزء المتبقي. أما المستشفيات الجامعية فقد تبقي تمويل ٥,٥% من الاستثمارات من خلال المنح والتبرعات في ذلك العام في حين تم تمويل النسبة المتبقية ٤٩,٥% من إيرادات المستشفيات وذلك لطبيعة المستشفيات بوصفها مورد دخل رئيسي في الجامعة. علي أن التمويل الاستثماري يغير من عام إلى آخر، كما تشهد مساهمة المنح والتحويلات في تمويل الاستثمارات تغيرا مماثلا من عام إلى آخر ومن جامعة إلى أخري. وفي السطور التالية نوضح صور الإنفاق (العام والعائلي) علي التعليم العالي:

أولاً: الإنفاق العام على التعليم العالي:

في دراسة لوحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي عام ٢٠١٠ بلغ الإنفاق العام على التعليم كله نحو ٢٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ بنسبة ١١% تقريباً من جملة الإنفاق العام البالغ ٢٥١ مليار جنيه، وكان نصيب التعليم العالي من هذا الإنفاق ٧,٢ مليار جنيه أي نحو ٢٨% من إجمالى الإنفاق على التعليم ونحو ٢,٩ % من جملة الإنفاق العام وبنسبة ١% تقريباً منال ناتج المحلي الإجمالي. وتستحوذ الجامعات الحكومية بما فيها جامعة الأزهر على نحو ٨٨% من الإنفاق على التعليم العالي. وتستحوذ المرتبات والأجور في قطاع التعليم العالي على نسبة ٦٥% من إجمالى الإنفاق، ولكن ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٧٠ % من النفقات التشغيلية

وفي عام ٢٠١١/٢٠١٠ قدر الإنفاق على التعليم كله بنحو ٤٤ مليار جنيه يخص التعليم العالي منه نحو ١٢ مليار جنيه بنسبة تقترب من ٢٨%

وفي ميزانية الدولة المصرية ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت إعتمادات التعليم ٥٨ مليار جنيه خصص منها ١٤ مليار للتعليم العالي بنسبة ٢٤% بما يعني انخفاض مخصصات التعليم العالي بالنسبة للتعليم ككل. وفي ميزانية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ لوحظ زيادة مخصصات التعليم الجامعي بزيادة قدرها أربعة مليارات جنيه كزيادة في رواتب أعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: الإنفاق العائلي على التعليم العالي:

في دراسة لوحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي عام ٢٠١٠حيث بالتتبع في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بلغ المتوسط العام لما تنفقه الأسرة المصرية على التعليم نحو ٣,٥ % من إجمالى نفقاتها السنوية، ونحو ٩% للأسرة التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم وتبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في الأسرة في المناطق الحضرية ثلاث أمثال نظريتها في المناطق الريفية كما أن الأسر الأكثر غني (وهي تمثل نحو ٢.% من الأسر المصرية) تنفق على التعليم أكثر من ٤٠ مرة مقارنة بالأسر الأكثر فقراً (وهم أيضا يعادلون ٢.% من المجتمع المصري) ولقد قدرت الدراسة نفسها حجم الإنفاق العائلي على التعليم العالي في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمبلغ ٤ مليارات جنيه ويذهب معظم هذا الإنفاق للدروس الخصوصية والكتب والمستلزمات الأخرى. وتقدر زيادة حجم الإنفاق العائلي مع زيادة عدد الطلاب المقيدين بالجامعات ليصل في عام ٢٠١٠ إلى ٦ مليارات جنيه.

شكل الميزانيات الحكومية للتعليم العالي:

تعتمد الدولة سنويا ميزانيات التعليم العالي في مجموعتين هما:

- ميزانيات باسم الوزارة وتتضمن ديوان الوزارة – بما فيها لعلاقات الثقافية والبعثات – والمعاهد العليا التي تدعمها الوزارة وتتضمن أيضا ميزانيات فرعية لكل من المجلس الأعلى للجامعات، ومجمع اللغة

العربية، ومكتبة الإسكندرية، وتتراوح اعتمادات هذه المجموعة بين ١٢-١٤% من إجمالى اعتمادات التعليم العالي (أنظر ميزانية الدولة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٢م).

ولعله من المفيد تتبع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في السنوات الأخيرة ومدى كفايته في ضوء التغيير في التكلفة الناتج عن التغيير في أسعار السلع والخدمات وكذلك في ضوء الزيادة المستمرة في عدد الطلاب المقيدين في التعليم العالي للتعرف على مدى مقابلة التمويل الحكومي لهذه التغيرات.

ويوضح جدول رقم (٣) تطور ميزانيات التعليم العالي في السنوات(٢٠٠٥/٢٠١٤)

جدول (٣) تطور ميزانيات التعليم العالي في السنوات (٢٠٠٥/٢٠١٠)

السنة المالية	إجمالى ميزانية التعليم العالي	إجمالى الرواتب والأجور	إجمالى الإنفاق الجاري	إجمالى الإنفاق الاستثماري	نسبة التغيير في إجمالى ميزانية التعليم العالي عن العام السابق
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦,٠٧٣	٤,٠٥٠	٤,٧٩٦	١,٢٧٧	%٩,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦,٥٤٠	٤,٢٠٧	٥,٣٢٧	١,٢١٤	%٧,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٨,٣٣٩	٤,٨٨٠	٦,٩٦٩	١,٣٦٠	%٢٧,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩,٤٠٠	٥,٤٦٥	٧,٦٤٧	١,٧٥٤	%١٢,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٠,٢٠٦	٥,٩٨٠	٨,٣٩٤	١,٨١٢	%٨,٦
٢٠٠٩/٢٠١٠	١١,٧٣٢	٦,٨٥٦	٩,٤٦٠	٢,٢٧٢	%١٥,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	١٢,٣٣٠	.....	.....	.....	.....
المتوقع في ٢٠١٤	١٦,٣٣٤	.....	.....	.....	.....

المصدر: وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي

ويمكن أن نستنتج من الجدول السابق ما يأتي:

١- إن المرتبات والأجور تزيد عن ٦٠% من إجمالى ميزانيات التعليم العالي، وتزيد عن ٨٠% من إجمالى الميزانية التشغيلية مما لا يوفر مبالغ كافية لمستلزمات المختبرات والورش والصيانة والتطوير والخدمات الأكاديمية والطلابية، وكلها عناصر مطلوبة لتحقيق جودة التعليم العالي ومخرجاته.

٢- إن ميزانيات التعليم العالي تتضمن داخلها ميزانيات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بما فيها مرتبات البحثين ومستلزمات البحوث من مواد وأجهزة ومعدات ومصروفات تشغيل، باعتبارها تؤدي إلى رفع المستوى العلمي للباحثين وبالتبعية للمؤسسة التعليمية والطلاب.

٣- إن متوسط إجمالى الإنفاق الاستثماري يصل إلى ٢٠% من إجمالى اعتمادات التعليم العالي وهذا إنفاق لأعمال إنشائية مستقبلية وهي ليست جزءا من التكلفة الجارية للطالب المقيد في نفس السنة.

٤- إن القفزة المفاجئة في اعتمادات التعليم العالي كانت في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حينما أنشئت خمس جامعات جديدة كانت قبل ذلك فروعا ليس لها ميزانيات مستقلة. هذه الجامعات هي بنها والفيوم وبني سويف وكفر الشيخ وسوهاج.

٥- قفزت ميزانية التعليم العالي في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢إلى ١٢,٣٣٠مليون جنيه إلى أن وصلت إلى ١٦,٣٣٤مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣م.

المبحث الثالث

قياس العائد من التعليم

يري البعض[١]، أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين حول اعتبار الإنفاق علي التعليم، في مراحله المختلفة، نوعا من الاستثمار بالمعني الاقتصادي الصحيح، حيث أنه ينطوي علي التضحية بالخدمات التي كان يمكن الحصول عليها في الحال من الأفراد الذين يلتحقون بالمدارس والجامعات مقابل الحصول منهم علي مستوى أعلي من الخدمات في المستقبل.

إن الاهتمام بالتعليم جعل الاقتصاديين يربطون بين الإنفاق علي التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع. وأخذت النظرة تجاه الاستثمار في التعليم تتغير حيث اعتبر الإنفاق علي التعليم هو نوعا من الإنفاق الاستثماري حيث يترتب علي هذا الإنفاق زيادة مهارات وقدرات الإفراد، وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج القومي[٢].

وفي هذا المجال يذكر الاقتصادي الشهير فريدريك هاديسون[٣]، وهو من المشاهير الذين كتبوا في موضوع الموارد البشرية أن هذه الموارد تمثل الأساس لثروة الأمم وأن رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج سلبية وأن العنصر البشري هو عامل الإنتاج النشيط والفعال. إذ أنه هو

---

[١] د/ علي لطفي، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٩/٨٨.

[٢] د/ محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات التعليم**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص٢٩ و٣٠.

[٣] يسرية مغازي شعير، **العائد الاقتصادي للتعليم الجامعي**، رسالة ماجستير غي منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٧.

الذي يقوم بتكوين رأس المال المادي واستغلال الموارد الطبيعية وبناء المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وأكدت هذه النظرة في كتابات الاقتصاديين الأوائل أمثال Petty الذي اهتم بدراسة التعليم علي أنه عنصر مستقل عن الإنتاج وحاول قياس رأس المال البشري باعتباره قيمة عائد العمل.

وأوضح Petty أن زيادة القوي العسكرية والنفقات العسكرية لن يخلق الدولة العظمي أو المزدهرة لأن عظم ومجد الأمم لا يعتمد علي مساحة الدولة بقدر اعتماده علي الشعب ودقته وصناعته ففي رأي Petty أن الموارد البشرية أكثر أهمية من الموارد المادية[١].

الواقع أنه علي الرغم من تقدم الدراسات الاقتصادية الحديثة من حيث القياس الكمي لعائد رأس المال المادي، فإن دارسات رأس المال البشري مازالت حتى اليوم بعيدة عن أسلوب القياس العلمي. لذلك يصعب علي المسئولين عن التخطيط المفاضلة مثلا بين إستثمار ٥٠ مليون جنيه في مشروع الحديد والصلب مثلا وإنفاقها علي التعليم، وترجع صعوبة المفاضلة في مثل هذه الحالات إلى صعوبة قياس العائد في حالة الاستثمار البشري، وإن كانت أثار هذا الاستثمار تظهر في الأجل الطويل.

إن هناك محاولات متعددة لحساب عائد التعليم ولكن الصعوبة الجوهرية فيها هي تحويل عائد التعليم إلى تقديرات نقدية من هذه المحاولات رؤية البعض أنه يمكن حساب معدل العائد من العملية التعليمية، والذي يتمثل في حساب القيمة الحالية لتكاليف الخدمة التعليمية منسوبا إلى القيمة الحالية للعائدات المتوقعة منها، ثم يقارن معدل الناتج من العملية السابقة بعائد رأس

---

[١] **المرجع السابق**، ص١٥٨.

المال Capital Business أو بتعبير أخر يستخدم عائد رأس المال كعامل خصم لحساب القيمة الحالية الصافية لإنفاق معين علي التعليم[١].

ويسمى التحليل السابق بتحليل منافع التكاليف للعملية التعليمية، حيث تتم المفاضلة بين شراء الخدمة التعليمية، وبين شراء أصل ثابت.

ولو أردنا أن نعرف عائد الاستثمار من التعليم يمكن أن نعزل المحددات الأخرى غير التعليم والتي تؤثر بدورها في خلاف الفروق الداخلية المكتسبة كما يتعين أن نفرق بين المنافع الخاصة التي تعود علي الفرد المتعلم ذاته، وبين المنافع الاجتماعية التي تعود علي المجتمع مباشرة والناجمة عن التعليم.

من الدراسات الأخرى لحساب عائد التعليم، دراسة قام بها الاقتصادي شولتز تشير إلى الطريق الذي يمكن إتباعه في مثل هذه الدراسات، فلقد بين أنه يمكن قياس عائد للتعليم من ناحيتين:

الناحية غير المباشرة للاقتصاد والناحية المباشرة:

أما الأولي فإن التعليم يعتبر من قبيل ما أسماه مارشال باسم الاقتصاديات الخارجية بالنسبة للأجهزة الإنتاجية، والمثل الذي ضربه مارشال علي ذلك هو إقامة حديقة وسط منطقة سكنية، فإذا فتحت هذه الحديقة فإنه يوجد عائد اقتصادي أخر غير مباشر هو ما يتاح للمنطقة التي بها الحديقة من هواء وشمس ومنظر الطبيعة والخضرة، وكل هذه منافع

---

[١] محمد شفيق السكري: **الإنفاق العام علي التعليم** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٩٧، ص٣٧.

اقتصادية يمكن قياسها، وأن كان ذاك أمرا ليس باليسير، وهذا شأن التعليم إذا نظرنا إليه من ناحية الفرد أو المجتمع[١].

أن التعليم كأي مشروع اقتصادي آخر له تكاليف باعتبار أن التعليم عملية إنتاجية يمكن من خلالها تحديد مدخلات ومخرجات التعليم كأي مشروع صناعي أو زراعي.

لذلك يتعرض هذا المبحث بالتفصيل لبيان المنافع التي تتحقق من الناتج التعليمي علي النحو التالي:

الناتج التعليمي وقياسه:

تظهر أهمية التعرف علي الناتج التعليمي وأداة قياسه عندما يراد التحقق من أن كل مؤسسة تعليمية يتضمن المشروع التعليمي الخاص بها كيفية إنشاءها أو التوسع في حجم القبول بها وكيفية استخدام مدخلاتها بأقصى كفاءة ممكنة.

إن الناتج التعليمي لدي المنتج الخاص هو الخدمات التعليمية التي توفرها مؤسسته التعليمية، تقاس حجم هذه الخدمات بعدد الطلاب الملحقين بها مقابل ثمن يدفعه أولياء أمورهم.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فإن كلا من تكلفة الفرصة البديلة للزمن الذي يمضيه الطلاب متفرغين فيه للدراسة بالمؤسسة التعليمية مضافا إليها ما قد يدفعه أولياء أمورهم في صورة مصروفات ورسوم دراسية، ومما قد تدفعه الدولة نقدا لهؤلاء الطلاب في صورة مكافآت لتشجعهم علي التفرغ للدراسة أو التفوق فيها، يمثل جانبا من جوانب التكلفة الاجتماعية للاستثمار في التعليم، وحيث تمثل الموارد المخصصة للتعليم استثمارا في الإنسان،

---

[١] د/ محمد منير مرسي: **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها** ، عالم الكتاب،القاهرة ١٩٨٨م، ص١٢١.

الناظر إلى الخدمات التعليمية التي توفرها المؤسسات التعليمية باعتبارها ناتج نشاطها، وأن قياسه يتم بإحصاء عدد الملتحقين بها. ذلك أن ما يتحقق للطلاب من جراء انتظامهم بالمؤسسات التعليمية هو ما يتعين اعتباره ناتج نشاطها وهو ما يتعين أيضا البحث عن مقياس ملائم له.

ولكن ما هو ذلك الشيء الذي يتحقق للطلاب الملتحقين بإحدى المؤسسات التعليمية من انتظامهم بها طيلة السنوات التي يستغرق زمن الدراسة فيها؟

إن الإجابة الطبيعية عن التساؤل، وفي ظل النظر إلى التعليم بوصفه استثمار في الإنسان، تتمثل في أن رأس المال البشري لدي كل خريج من احدي المؤسسات لحظة تخرجه منها يفوق رأس ماله البشري لحظة قبوله بها، ومن ثم يصبح الناتج التعليمي لأي مؤسسة تعليمية هو مجموع الإضافات إلى رأس المال البشري لدي كل خريج من خريجيها والتي تحققت بانتظامه طالبا بها طيلة سنوات زمنها الدراسي.

إن المنافع التي تتحقق من الناتج التعليمي: يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: ويضم تلك المنافع التي يحققها الناتج التعليمي والتي يتعذر قياسها كمياً أو تقييمها نقدا.

النوع الثاني: ويضم منافع الناتج التعليمي التي يمكن قياسها كميا والتعبير عنها نقداً

النوع الأول:

أ – نمو المعرفة:

يرى الاقتصادي "مارشال" أن القيمة الاقتصادية التي يحققها التعليم يمكن أن تفوق ما يوجه إليه من نفقات ويقول " إن القيمة الاقتصادية لعبقري قد تكفي لتغطية نفقات تعليم مدينة بأكملها "[١].

يتميز رصيد المجتمع من المعرفة عن أي رصيد آخر بأن توزيعه علي أي عدد من الأفراد لا ينقص منه شيئا بل علي العكس من ذلك، فإن عملية التوزيع هذه تعمل علي زيادة فرص اكتشاف المواهب، وهي الخطوة الأولي لزيادة رصيد المجتمع من الباحثين العلميين في كافة فروع المعرفة، أي لزيادة رصيد المجتمع من المعرفة ذاتها، فكما يقول " أ.ف. دينسون " إن نمو القاعدة المتعلمة من السكان يمكن أن يرفع المعدل الذي ينمو به مخزون المجتمع من المعرفة"[٢].

وهكذا فإن إسهام التعليم وهو نشاط توزيع المعرفة، يرفع معدل نمو المعرفة، وهو ما يمكن التعبير عنه بأنه " قيمة رأس المال البشري الذي اكتسبه من مؤسسات التعليم أولئك الذين سيوظفهم المجتمع في أنشطة البحث العلمي، أي أنشطة تنمية مخزون المجتمع من المعرفة.

ب – ارتفاع مستوى الديمقراطية السياسية:

ويتمثل إسهام التعليم في هذا المجال في أنه كلما كان أفراد المجتمع أكثر تعليما كلما ارتفعت مقدرتهم علي تشكيل المجالس النيابية بأكثر الطرق ديمقراطية، وكلما كانت هذه المجالس أقدر علي سن التشريعات التي تنظم كافة العلاقات تنظيما يكفل حماية الحقوق شكلا وموضوعا.

([1]) A. M. Bldug. op. cit. P.19.

([2]) Dension E.F: **Mediating the contribution of Education to Economic Growth**, the economics of Education. Vol., v.(1986) pp.2.2.

إن ما تعانيه الدول النامية ومنها مصر في الوقت الحاضر تفشي نوعين من الأمية في معظم أبنائها، الأمية التعليمية، الأمية السياسية. لذا فاختيار بعض أعضائهم في المجالس النيابية لا يتم علي أسس موضوعية أنما تتحكم فيه عوامل أخري.

جـ – ارتفاع مستوى السعادة الأسرية والرعاية التي يلقاها الطفل داخل الأسرة:

ويتمثل إسهام التعليم في هذا المجال في أن ارتفاع المستوى التعليمي لدي ربات البيوت يزيد من فرص بناء العلاقات الأسرية علي روابط أكثر متانة واستقرارا، وهو ما ينعكس بدوره علي ارتفاع جودة التربية المنزلية التي يلقاها الأطفال. هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى تعليم الأمهات يزيد من مقدرتهم علي توفير أقصي قدر ممكن من الرعية لأطفالهم في حدود الدخل المتاح للأسرة[١].

ولما كانت هذه المنافع غير قابلة للقياس الكمي أو التعبير عنها بالنقود فإن أسلوب الاحتكام للقيم Value judge ment يصبح هو أداه تقييمها.

النوع الثاني:

أ – أسهام التعليم في زيادة العدد المطلق لقوة العمل:

دراسة كيفية تحقيق التوازن علي المستوى القومي بين عرض العمل المتاح وبين الطلب عليه تحاشيا للبطالة أو لضمان الوفاء باحتياجات الجهاز الإنتاجي من عنصر العمل اللازم للارتفاع بمستوى الناتج القومي، ولكنه أيضا ينبع من الاهتمام بتطور نسبة أفراد قوة العمل إلى إجمالى عدد السكان أي الاهتمام بتطور ما اصطلح علي تسميته عبء الإعالة في المجتمع Load of dependency " فكلما ارتفعت نسبة أفراد قوة العمل إلى إجمالى

[١] مثبت في محمد شفيق السكري، **مرجع سابق**، ص٥.

عدد السكان كلما انخفض عبء الإعالة في المجتمع " أي كلما انخفض متوسط عدد الفرد العائل. وكلما انخفض متوسط عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد العامل وبقيت الإنتاجية المتوسطة للفرد العامل علي المستوى القومي ثابتة كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد في المجتمع من الدخل القومي[١].

ويؤثر التوسع التعليمي علي تطور الحجم المطلق لقوة العمل علي المستوى القومي تأثيرا يمثل محصلة تأثير هذا التوسع التعليمي في اتجاهات ثلاثة هي:

الاتجاه الأول: ويتمثل في خفض معدل انخراط صغار السن في قوة العمل. وهو ما يعمل علي خفض نسبة أفراد العمل إلى إجمالى السكان.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في رفع معدل انخراط الإناث في قوة العمل. فكلما أرتفع مستوى تعليم المرأة كلما ازدادت حوافز إقبالها علي الالتحاق بالوظائف أو القيام بالمشروعات الاقتصادية خارج دائرة المنزل. وهو ما يؤدي إلى رفع نسبة أفراد قوة العمل إلى إجمالى السكان.

الاتجاه الثالث: ويتمثل في أن برامج التوسع التعليمي تؤدي في الزمن الطويل إلى خفض معدلات النمو الصافي للسكان. وهو ما يؤدي مع ارتفاع متوسطات البقاء علي قيد الحياة أو بقائها ثابتة إلى رفع نسبة العمل إلى إجمالى عدد السكان[٢].

ب – إسهام التعليم في رفع إنتاجية قوة العمل:

لقد وجد بعض الاقتصاديين في نظرية الإنتاجية الحدية في التوزيع مدخلا لدراسة أثر الفروق بين الأفراد من حيث التأهيل الدراسي علي

---

[١] مثبت في يسيرة مغازي شعير، **مرجع سابق**، ص١٤.

[٢] **المرجع السابق**، ص١٥.

الفروق بينهم من حيث الدخل المكتسب Earning، أو لدراسة أثر التغير في التأهيل الدراسي لقوة العمل علي معدل نمو الدخل القومي(١).

فطبقا لهذه النظرية فإن الإنتاجية الحدية لأي عامل من عوامل الإنتاج تحدد الثمن الذي يستحقه مقابل استخدامه في العملية الإنتاجية، وعلي هذا الأثاث فإنه إذا ما تعلق الأمر بقياس الفرق بين الإنتاجية الحدية لإسهام عنصر العمل " أ " في إنتاج إحدى السلع أو الخدمات وبين الإنتاجية الحدية لإسهام عنصر العمل " ب "في إنتاج ذات السلعة أو الخدمة، ولم يكن " أ " يزيد عن " ب " إلا من حيث التأهيل الدراسي، فلن تكون هناك حاجة إلى قياس الفرق في الإنتاجية الحدية بين وحدات العنصرين بطريقة مباشرة. ذلك أنه إذا كان ما يتقاضاه العنصر " أ " عن كل ساعة يزيد بمقدار جنيه عن ما يتقاضاه العنصر " ب " عن كل ساعة فإن قيمة الإنتاجية الحدية لساعة العنصر " أ " تزيد عن قيمة الإنتاجية الحدية لساعة العنصر " ب " بجنيه واحد.

ولما كان من شأن الارتفاع بالتأهيل الدراسي للفرد العامل أن يرفع من مستوى كفاءة العمل الذي يبذله، ومن ثم من إنتاجية هذا العمل فإن قياس الفروق بين الأفراد من حيث الدخل المكتسب والناجمة عن الفروق بينهم في التأهيل الدراسي يمكن أن تقدم كمقياس لأثر الارتفاع بالتأهيل الدراسي لقوة العمل علي الكفاءة المتوسطة لقوة العمل ومن ثم علي معدل نمو الدخل القومي(٢).

---

(1) Sen. A.K: **Economic Approach to Education and power planning**, the Indian Economic review. VOL. I. New Delhihi sept. April.1996. P. l.

(2) Dension E.F. op.cit.pp.2.2-2.6

وفي ظل العرض الخاص بأن مرونة الإحلال بين أي عامل من عوامل الإنتاج وبين أي عامل آخر من هذه العوامل تعادل الوحدة، فإن مرونة الناتج القومي بالنسبة لعنصر العمل تصبح متعادلة مع النسبة المئوية لنصيب هذا العنصر من هذا الناتج.

وحيث يمكن النظر إلى أي ارتفاع في الكفاءة المتوسطة لقوة العمل علي أنه يعادل تلك الزيادة التي كان من المتعين أن تحدث في كمية العمل التي بذلتها هذه القوة لو أن الكفاءة المتوسطة لهذا العمل بقيت ثابتة، فإن حاصل ضرب نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد العامل الناجمة عن ارتفاع بتأهيله الدراسي في النسبة المئوية بنصيب عنصر العمل من الناتج القومي يمثل عند إذاً نسبة الزيادة في هذا الناتج التي نشأت عن الارتفاع بالتأهيل الدراسي لقوة العمل.

ولقد كان ذلك هو الأسلوب الذي اتبعه " أ.ف دينسون[١]" في قياس أثر الارتفاع في مستوى تعليم قوة العمل بالولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة.

فقد أوضحت دراسة " أ.فدينسون " السابق الإشارة إليه أن متوسط المعدل السنوي لنمو الدخل القومي الأمريكي فيما بين ١٩٢٩، ١٩٥٧ بلغ ٢,٩٣% وأن حصة العمل في هذا الدخل بلغت خلال تلك الفترة ٧٣%، ولقد ارتفع خلال ذات الفترة حجم التعليم الذي تلقاه الفرد الأمريكي العامل بمعدل متوسط سنوي قدره..٩٣% وأسهم بذلك في نمو الدخل القومي في تلك الفترة بمعدل متوسط سنوي قدره ٦٨% أي أسهم بنسبة ٢٣% في المعدل المتوسط السنوي الذي نما به الدخل القومي الأمريكي بين ١٩٢٩ وبين ١٩٥٧.

([1]) Dension E. F op. cit. P.2.7.

ولكن ما هو سند القول بوجود عائد اقتصادي يمكن تعظيمه من الموارد التي يخصصها البلد النامي للتعليم؟

إن مبرر هذا القول يكمن في أن التعليم يسهم في تكوين رأس المال، فالفوارق بين الأفراد في القدرات الطبيعية الموروثة ذهنية كانت أم بدنية – لا تشكل وحدها ما يوجد بينهم من فوارق في مستويات الدخول المكتسبة، فإلى جانب تلك الفوارق في القدرات الموروثة توجد الفوارق في القدرات والمعارف والمهارات المكتسبة، والتي يتحقق جانب كبير منها عن طريق التعليم.

وهذه الزيادة في القدرات والمعارف والمهارات التي يكتسبها الأفراد نتيجة لتعليمهم مصدرا لتيار من الزيادة في الدخل المكتسب الذي يتسنى قياسه بالنقود هذا إلى جانب كونها مصدر لتيار من الإشباعات الجارية والآجلة التي لا يتسنى التعبير عن قيمتها نقدا. ومن ثم يتوافر للقدرات والمهارات التي يتم للأفراد اكتسابها عن طريق التعليم إمكانية اعتبارها أحد أنواع رأس المال، وهو ذلك النوع الذي اصطلح علي تسميته بـــ " رأس المال البشري " ولهذا فإن القول بإمكانية تعظيم العائد من الموارد المخصصة للأنشطة يتطلب التعرف علي كل من خصائص رأس المال الذي تحققه الأنشطة التعليمية ودوره في النمو الاقتصادي والتعجيل به[١].

خصائص رأس المال البشري الذي يتحقق بالتعليم:

- إن زيادة الإنفاق علي التعليم يجب أن يصحبه كفاءة التوزيع، لأن الإنفاق علي الخدمات الأساسية يكون أثره علي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أكبر في العادة من أثر الإنفاق علي التعليم العالي أو

[١] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، **مرجع سابق**، ص٧٤، ٧٥.

الخدمات الطبية العلاجية إذ يقدر أن معدل العائد الاجتماعي بالنسبة لجميع البلدان النامية يبلغ في المتوسط ٢٤% فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، ١٥% بينما يتعلق بالتعليم الثانوي، ١٢% بينما يتعلق بالتعليم العالي وأعلى عائدات اجتماعية للتعليم المدرسي موجودة في الدول النامية ذات مستويات التعليم المدرسي المنخفضة، فأفريقيا مثلا قدرت العائدات الاجتماعية فيها بنسبة ٢٦% للتعليم الابتدائي، ١٧% للتعليم الثانوي، ١٣% للتعليم العالي[١].

- يعتبر رأس المال البشري الذي يتحقق بالتعليم كأي رأس مال مادي من حيث القابلية للإهلاك، ومن ثم القابلية للاستعاضة والتجديد، فالحد الأقصى لحياة رأس المال الذي يتحقق بالتعليم" هو الفترة التي تبقي حياة الفرد بعد تحصيله للتعليم " وبالتالي فان الزيادة في أمد الحياة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل إهلاك رأس المال الذي تحقق بالتعليم، بينما يؤدي تخفيض سن التقاعد إلى رفع هذا المعدل، أما ما هو أكثر أهمية من أثر الزيادة في سن التقاعد أو أمد الحياة علي معدل الإهلاك فيتمثل في الآثار التي تمارسها التغيرات في الطلب علي مختلف أنماط المهارات البشرية التي يوفرها التعليم وهي تغيرات ترجع إلى خصائص النمو الاقتصادي المعاصر.

[١] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦م، ٢٠١٠المصدر السابق، ص٧٦.ص٤٢.

الفصل الثاني

أساليب ومصادر ووسائل تمويل مؤسسات التعليم الجامعي في مصر

المبحث الأول: أساليب تمويل التعليم ومصادره

المطلب الأول: أساليب تمويل التعليم

تقديم:

أهمية قضية تمويل التعليم العالي:

فرضت مشكلة تمويل التعليم العالي نفسها في العقدين الأخيرين بوصفها أولوية قومية في معظم دول العالم لأسباب متعددة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أ- التوسع الكبير في التعليم العالي من حيث المؤسسات والطلاب والعاملين فيه.كما أن الطلب في تزايد مستمر حتى في الدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية ففي مصر مثلاً يزداد الطلب علي التعليم العالي سنوياً بنسبة تبلغ ٨-١.% وبلغ عدد المقيدين فيه ٢،٥ مليون طالب وطالبة في عام ٢٠١١/٢٠٠١.

ب- الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات والأجور ارتفاعاً يؤثر بالقطع على تكلفة التعليم مثل باقي الأنشطة الخدمية. وإذا كانت زيادة المستوى العام للأسعار قد تراوحت بين ٨-١٢% في السنوات ٢٠٠٧ – ٢٠١١ (طبقاً للتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠١١)، فإن ذلك يتطلب زيادة التمويل المتاح للتعليم، حتى يمكن تقديم نفس الخدمة التعليمية.

ج- يُمثل الاتجاه إلى تنفيذ برامج تطوير التعليم العالي لتحقيق الجودة والتنافسية في التعليم مطلباً ملحاً لزيادة التمويل، حيث يجب تحقيق مؤشرات معينة للجودة والاعتماد في البرامج التعليمية وفي القدرات

المؤسسية والفعالية التعليمية، وذلك للحصول علي الاعتماد من الهيئات المحلية مثل ضمان الجودة والاعتماد في مصر. ويُقدر معدل الزيادة المطلوبة لتطوير التعليم بالجودة المطلوبة بنحو ٢٠ –٢٥% سنوياً في المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى تكلفة الإحلال والاستبدال تناقص قدرة الحكومات على تمويل التعليم العالي بالكامل. وخاصة في الدول النامية مثل مصر مع زيادة الطلب على الخدمات الأخرى كالصحة والإسكان والنقل وبشكل مستمر، وأيضاً لتلبية طموحات المواطنين في تحسين هذه الخدمات.

وذلك فضلاً عن دعم المنتجات السلعية والخدمية والطاقة وخدمة الدين الداخلي والخارجي مما شكل أعباء كبيرة علي ميزانية الدولة. لذلك يبلغ التمويل الحكومي للتعليم العالي نتيجة الضغوط علي الموازنة العامة للخدمات الأخرى نحو ١,١% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي. (بلغت اعتمادات التعليم العالي في عام ٢٠١٠. نحو ١٢ مليار جنية في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالى نحو ١٠٠،٢٨ مليار جنيه

د- واجه التفكير باتجاه مشاركة الطلاب في تكلفة التعليم العالي في مصر صعوبة دستورية، كما أن الأفراد الراغبين في المشاركة في تلك التكلفة لا يثقون في كفاءة الإنفاق الحكومي، وبالتالي يتشككون في حجم العائد من هذه المشاركة Value for Money.

وفي السنوات الأخيرة تعالت الأصوات المطالبة بتحمل كافة أطراف المجتمع لمسئوليتها في تمويل التعليم خاصة رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني مع التفكير أيضاً في حلول تقوم علي مشاركة الطلاب والأسر في التكلفة، وإنشاء مؤسسات خاصة بتمويل التعليم، والتوسع في التعليم الخاص.

ومع ازدياد اعتماد مؤسسات التعليم العالي على التمويل الحكومي لتقديم الخدمة التعليمية المطلوبة، وصعوبة إيجاد بدائل للتمويل – فكر البعض في استيراد نظم ومؤسسات تعليمية أجنبية، حيث أصبح التعليم سلعة يمكن تداولها عبر الحدود ولا تسري عليها تشريعات مانعة، بل توجه لها – حالياً في مستوى التعليم العام – كثير من أولياء الأمور أصحاب القدرة المالية بحثا عن جودة التعليم، مما قد يؤدي إلى إضعاف مؤسسات التعليم الوطنية، والتأثير ولو بدرجة قليلة علي الثقافة المصرية والموروث الثقافي العربي والمصري.

ومما يزيد مشكلة تمويل التعليم في مصر صعوبة وتعقيداً ثقافة المجتمع المصري الذي درج علي التبرع والتمويل للمؤسسات الدينية والصحية والمجتمعية الأخرى، كما أن منظمات المجتمع المدني مازال دورها في حث المجتمع علي تمويل التعليم العالي مشوباً بالقصور. ويضاف إلى ذلك ضعف دور الإعلام المنشود في حفز الفئات والطوائف المجتمعية المختلفة إلى الإسهام والتبرع لمؤسسات التعليم العالي.

وأخيراً فإن تحقيق الجودة والتميز في التعليم يتطلب تمويلاً كافياً مستمراً، ويؤكد ذلك تجربة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهي التجربة التي تظهر أن التمويل الكافي والإدارة الجيدة للأموال يعودان بجودة ملحوظة على مستوى التعليم بالجامعة، وبالتالي زيادة فرص التوظف بين خريجيها.

وعليه فإن أي اقتراحات أو حلول لمشكلة تمويل التعليم العالي يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

أ- عدم كفاية التمويل من المصادر المتاحة ليس فقط لاستمرار مؤسسات التعليم العالي وإنما لضمان الأداء الأكاديمي والبحث بمستوى جودة يتيح لها المنافسة إقليمياً ودولياً.

ب- الاستقلال المالي للجامعات ونظام الموازنات وأساليب رفع كفاءة الإنفاق.

ج- استخدام نظم التمويل المختلفة في تحقيق الإتاحة والمساواة لفرص التعليم العالي بين أبناء الوطن.

يرتكز تمويل التعليم على مجموعة من الأسس تشتق مادته من مصدرين رئيسين هما[١]:

أ- التمويل كعمل فني اقتصادي.

ب- التربية بفروعها المختلفة التي يقوم التعليم بخدمتها أساسا.

من هذين المصدرين الرئيسين يمكن أن تبرز الأسس العامة لتمويل التعليم:

أ- النظر إلى التعليم على أنه استثمار.

ب- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ج- التخطيط للتعليم.

وتتنوع أساليب تمويل التعليم وفقا لنوع نظم الحكم،والنظريات السياسية الحاكمة، ونظام الإدارة السائد في البلاد، ومن الممكن حصر أساليب التمويل في ما يلي:

التمويل عن طريق السلطات المحلية.

التمويل عن طريق السلطات المركزية.

التمويل عن طريق التعاون بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.

---

[١] د/ فؤاد أحمد حلمي، **تمويل التعليم الأساسي في مصر، رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص ٢٤.

أولا: **تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية**:

يُعد تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية، من أقدر الأساليب لمواجهة الحاجات التعليمية البيئية فضلا عن إنه يتيح للمناطق المحلية أن توزع التعليم توزيعا ملائما لحاجاتهم، يضاف إلى ذلك سهولة جمع المال لتمويل احتياجات التعليم نظرا لشعور المساهمين في التمويل بعائد مساهمتهم المالية، لكن يلقى تمويل التعليم عن طريق السلطات المحلية مجموعة من الصعوبات منها:

إن المناطق الغنية ستكون أوفر حظا من المناطق الفقيرة وبما أن التعليم ليس حكرا على فئة دون فئة، وإنما هو أمر يهم المجتمع كله، فمن الطبيعي أن تتعهده الدولة وترعاه، وأن تحرص على أن يحصل كل مواطن على التعليم اللازم والملائم ولن يتم ذلك إلا إذا توافرت رقابة مركزية وتعهدت السلطة المركزية لتحويل بعض الأعباء التربوية التي لا تستطيع أن تضطلع بها السلطات المحلية.

ثم إن إشراف السلطة المركزية على تمويل بعض أمور التعليم، يُيسر القيام بمشروعات تعليمية واسعة لا تقوى عليها السلطات المحلية عموما، لذا فإن تدخل السلطة المركزية في تمويل التعليم أمر لا يمكن تجنب هو هذا التدخل لا يعني إلغاء دور السلطات المحلية، إنما يكون الأمر أمر تعاون معقول ومتوازن بين السلطتين[١].

فإذا ضربنا مثالا على الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن المبالغ التي توزع على الهيئات المحلية للإنفاق على شئون التعليم، تختلف باختلاف الولايات، كما تختلف طرق توزيعها، فبعض الولايات تدفع من خزانتها أكثر

---

[١] د/ فؤاد أحمد حلمي، **تمويل التعليم الأساسي في مصر** ، مرجع سابق، ص ٢٦.

من نصف المبالغ التي تحتاجها المدارس، في حين أن البعض الآخر لا يدفع أكثر من ٥٠% من المبالغ[١].

ومن المسائل التي كانت محور الأخذ والرد في الآونة الأخيرة السؤال الآتي:

ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به الولاية في ما يتعلق بالإنفاق على شئون التعليم؟ وقد صادف حل هذه المسألة في ربع القرن الأخير نصيبا كبيرا من النجاح وكانت أكثر الولايات نجاحا في هذا الشأن هي التي اتبعت النظام التالي:

يُصدر تشريع الولايات قرارا يحدد بموجبه الحد الأدنى لمبلغ إنفاقه على كل طفل مسجل اسمه في مدارسها وتكلف كل وحدة محلية في الولايات بفرض ضريبة محلية على العقار، وبهذا تفي بنصيب من المال لشئون التعليم، ثم يحسب الفرق بين المبلغ الذي يجمع من الضرائب المحلية والنهاية الصغرى التي قررتها الولاية، ويدفع هذا الفرق لكل وحدة من الضرائب المتاحة التي تفرضها الولاية[٢].

ثانيا: تمويل التعليم عن طريق السلطة المركزية:

يستهدف تمويل التعليم عن طريق السلطة المركزية تحقيقا لوحدة في النظام التمويلي والقدرة على القيام بمشروعات واسعة، وبصورة أكثر فاعلية من السلطات المحلية؛ نظرا لتوافر الأخصائيين والأموال لديها.، وتأخذ مساعدة السلطة المركزية للسلطات المحلية أشكالا مختلفة فمثلا بالنسبة لمرحلة الابتدائية يجب أن تقع علي عاتق الهيئات المحلية والقرى سواء عن

---

[١] د/ محمد منير مرسي، **الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها**، مرجع سابق، ص٣١٤.

[٢] **المرجع السابق**، ص ٣١٥.

طريق الضرائب أو عن طريق الإسهام بالعمل في بناء المدارس، ومع ذلك فإن عبء تمويل هذا التعليم يقع علي عاتق السلطات المركزية عن طريق الضرائب[١].

فالضرائب تعد من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة ومنها تتكون ميزانيتها، وبما أن الضرائب تعد الإيراد الذي من خلاله تمول العملية التعليمية في معظم الدول، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة؛ فلقد شكلت حصيلة الضرائب في مصر إيرادا رئيسيا لتمويل التعليم خلال الخمسينات والستينات، وتشكل في الثمانينات والتسعينات موردا رئيسيا لتمويل النفقات العامة، ومنها الإنفاق على التعليم.

ويلاحظ أن بعض الدول النامية تصرف جزءا كبيرا من دخلها القومي علي التعليم ولاشك أن هذا يسبب لها مشكلات أخري؛ حيث أن أية زيادة في مصروفات التعليم بدون زيادة مقابلة في الدخل القومي، قد تؤدي إلى بطء في معدلات التنمية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يتسبب عنه بالتالي مشكلات للتعليم.

ثالثا: تمويل التعليم عن طريق التعاون بين السلطة المركزية والسلطات المحلية:

إن توفير الأموال اللازمة لتمويل التعليم يطرح على نحو عملي موضوع البحث عن مختلف الموارد الممكنة التي تستطيع أن تغذي التعليم وتمده بالمال اللازم من مصادر تعتمد علي ميزانية الدولة المركزية؛ إلى مصادر تعتمد علي السلطة المحلية، إلى الضرائب الخاصة التي يمكن أن

---

[١] د/فؤاد أحمد حلمي، **تمويل التعليم الأساسي في مصر** ، مرجع سابق، ص ٢٦.

تفرض علي التعليم خاصة إلى القروض التي يمكن أن تتم لهذه الغاية إلى غير ذلك من الوسائل لتزويد التعليم بالعصب الأساسي من المال[١].

وفي النظم التعليمية المركزية تتسابق السلطات المحلية والمركزية، علي السواء في فرض الضرائب لتمويل التعليم بصفة عامة، وتتسابق السلطات المحلية إلى ذلك خوفا من تزايد دور السلطة المركزية في ما تقدم من أموال ومساعدات للهيئات التعليمية المحلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد تدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم بالمساعدات المالية ومنح الأراضي، وتشجيع أعمال معينة من التعليم والبحث العلمي، علي الرغم من أن الدستور الأمريكي ينكر ويغفل مسئولية هذه الحكومة في التربية والتعليم ولعل صدور قانون التربية للأمن القومي عام ١٩٥٨ لم يكن إلا دليلا علي هذا الاتجاه، ويرتبط بمثل هذا التدخل المساعدات المالية من الحكومة الفيدرالية

– تخوف السلطات المحلية من وقوعها تحت سيطرة السلطات المركزية نظرا لأن المساعدات تصحب عادة بشروط أو نفوذ السلطة المانحة علي طريقة " من يدفع يركب"[٢].

المطلب الثاني

مصادر تمويل التعليم الجامعي

المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل التعليم تشمل النظام الاقتصادي بأفراد هو مؤسساته، وما يتصل بهؤلاء الأفراد والمؤسسات من إنتاج وثروات، وهذا النظام يمول التعليم بطريقتين:

---

[١] د/ محمد منير مرسي، **الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها**، مرجع سابق ص ٣١٤.

[٢] **المرجع السابق**، ص ٣١٤.

الأولى: مباشرة بأن يسهم أفراد المجتمع ومؤسساته بأموالهم في تسيير التعليم بدون وساطة.

الثانية: غير مباشرة، ومثالها القروض والمساعدات الأجنبية.

ولما كان التعليم يحتل مكانته بين الحاجات العامة بوصفه حاجة مستحقة فإن الدولة تملك بصدده من الناحية النظرية الاختيار بين:

١ – أن يتولى القطاع العام إقامة وتشييد كافة المؤسسات التعليمية، ومن ثم يتخذ الإنفاق العام على هذا النشاط شكل شراء سلع وخدمات تتطلب إقامة وتسيير هذه المؤسسات لخدماتها بالمجان.

٢ – أن تترك الدولة للقطاع الخاص إقامة المؤسسات التعليمية، ومن ثم يتخذ الإنفاق العام على هذا النشاط شكل منح وإعانات تقدمها الدولة إما إلى أصحاب هذه المؤسسات لتمكينهم من تقديم خدماتها بأسعار تكفل قيام كل الراغبين بشرائها، أو إلى أولئك الراغبين الذين تريد الدولة تمكينهم من شرائها.

٣ – أن يقوم المشروع التعليمي الخاص جنبا إلى جنب مع المشروع التعليمي العام معا تجاه النفقات العامة إلى شراء السلع والخدمات التي تتطلبها إقامة وتسيير المؤسسات العامة وحدها، سواء كانت هذه المؤسسات تعرض خدماتها بالمجان أو بأسعار تقل عن تكلفة الفرصة البديلة أو بأسعار سوقية.

٤ – أن يقوم المشروع التعليمي الخاص جنبا إلى جنب معا لمشروع التعليمي العام مع إعانة الدولة لأي من العرض والطلب لخدمات المؤسسات التعليمية الخاصة.

وهنا تتعدد صور النفقات العامة علي التعليم كالآتي:

أ- نفقات عامة لشراء سلع وخدمات تتطلبها إقامة وتشييد المؤسسات التعليمية العامة.

ب- منح وإعانات نقدية تقدمها الدولة لأصحاب المؤسسات التعليمية الخاصة،لتمكينهم من عرض خدماتها كما ونوعا بأسعار تكفل تحقيق النفع العام منها.

ج- منح وإعانات تقدمها الدولة للراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة التي لا تتلقى إعانات نقدية من الدولة.

ومن ثم فإن الشكل الذي يتخذ للإنفاق العام على التعليم في أي بلد يختلف وفقا للأيدلوجية السائدة فيه.

وعلى ضوء ما سبق فإن: مصادر تمويل التعليم في مصر تندرج تحت المصادر الآتية:

١- مصادر التمويل الحكومية.

٢- المساعدات الدولية.

٣- الرسوم الدراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم.

٤- إسهام المجتمع في تمويل التعليم.

هذه هي مصادر تمويل التعليم في مصر أتناول منها:

- التمويل الأجنبي كمصدر من مصادر تمويل التعليم في مصر، في الفرع الأول.
- إسهام المجتمع في تمويل التعليم، في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التمويل الخارجي لقطاع التعليم:

مصر كغيرها من الدول ترحب بالتعاون الدولي خاصة في مجال التعليم الذي يعد أحد المجالات الهامة والذي يستقبل المعونات والمساعدات علي المستوى الثقافي أو المتعدد الأطراف ممثلا في الهيئات العالمية

المتخصصة. وإذا كانت القروض لا تحقق للدولة إيرادا حقيقيا مثلما تفعل الضرائب وإن دوره يقتصر علي التعجيل بإيرادات علي أن تجيء في المستقبل، بمعني أنه ضريبة مؤجلة يقع عبؤها علي الأجيال القادمة، فالقرض في عرف التقليدين لا يعدو أن يكون وسيلة لإعفاء الجيل الحاضر من عبء النفقات العامة، بحيث يعتبر الضرائب هي العبء المالي الحقيقي الذي يتضمن التضحية الحقيقية بالإشباع، ونزولا علي ذلك المفهوم اعتبرت القروض مورد غير عادي لا يجوز الالتجاء إليه في تغطية النفقات العامة، وإن جاز ذلك فإنه يكون في النفقات الاستثنائية وبشروط[١].

ونظراً لكون التمويل المحلي لا يكفي لسد احتياجات القطاع التعليمي، تُشير الخطط التنموية في مصر صراحة إلى الاعتماد علي التمويل الأجنبي كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشير الخطط الخمسية لإصلاح التعليم بدءاً من العام ١٩٨٢، ١٩٨٧ إلى الاعتماد علي المنح والقروض الأجنبية كأحد المصادر الرئيسية لتمويل المشروعات التعليمية، وأيضا توضح الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ١٩٩٢، ١٩٩٧، الاعتماد علي مصادر التمويل الخارجي ونصت علي ذلك الخطة الخمسية (٢٠١٢/٢٠٠٧) حيث تغطي المدخرات المحلية ٥٨,٥% من جملة الاستخدامات الاستثمارية في حين أن الجزء المتبقي في صورة منح ومعونات وتسهيلات من الخارج[٢].

---

[١] د/ حمدية زهران، **مشكلات تمويل التنمية في البلاد المتخلفة، دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة**، دار النهضة العربية،١٩٧١م، ص ٢٥٧.

[٢] وزارة التخطيط ج م ع الخطة الخمسية لإصلاح التعليم في مصر، ١٩٨٢ /١٩٨٧، ص ١٤٦ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/١٩٩٣،

واتضح من خلال دراسة هذه القروض أن الدول المتلقية للمعونة الخارجية ليس لديها الحركة الكافية في الإشراف والتنفيذ علي مشروعات المنح والقروض بل وتحديد مجالات استخدامها، حيث أن تحديد مجالات استخدامها بأخذ أحد شكلين:

الشكل الأول: الدول المانحة هي التي تحدد مجالات الاستخدام التي توجه إليها مخصصات المعونات والقروض، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات وتوزيع مخصصات المعونة من بند إلى آخر، ومن أمثلة ذلك توجه هيئة المعونة الأمريكية في الجانب الأكبر من المعونة المخصصة لقطاع التعليم في مصر إلى مجالين هما: التعليم الأساسي، التعليم الجامعي.

وقد خصصت لها ثلاثة مشروعات من مجموع أربعة مشروعات خصصت لقطاع التعليم كلية وهذه المشروعات هي علي التوالي:

أ – مشروع التعليم الأساسي.

ب – منح السلام.

جـ – مشروع ترابط الجامعات.

الشكل الثاني: وفيه يتم تخصيص المعونات بناء علي طلب مصر نظرا لحاجة قطاع التعليم في مصر إلى العون الخارجي، ويرجع ذلك لأسباب منها نقص في الميزانية المخصصة للتعليم، وعدم قدرتها للوفاء باحتياجات هذا القطاع، الحاجة إلى الاستعانة بخبرات دولية أخري في إحدى مجالات التعليم، ومن أمثلة المشروعات التي طلبت فيها الاستعانة بخبرات دولية أجنبية في قطاع التعليم (مشروع مبارك كول) الخاص بتطوير التعليم الفني في مصر.

١٩٩٧/٩٦. المجلد الأول، أبريل ص ٢٦٨. الخطة الخمسية (٢٠١٢/٢٠٠٧)، ص ٢٤١.

وعن مدي حاجة قطاع التعليم المصري للتمويل الخارجي. يُري أن هناك ضغوطا اجتماعية واقتصادية تضطر مصر إلى الالتجاء إلى التمويل الخارجي.

وهذه الضغوط الاجتماعية ثم الضغوط الاقتصادية ثم الضغوط التي تتعلق بقطاع التعليم ذاته.

وعن التمويل الأجنبي كمصدر لتمويل التعليم في مصر:

يشمل هذا النوع ما تقدمه بعض الدول والهيئات من مساعدات مالية وعينية تخصص للتعليم وتتمثل في: القروض والمعونات الأجنبية.

حيث تعد القروض مصدرا هاما من مصادر التمويل عامة والتعليم خاصة. بعد أن تغيرت النظرة التقليدية للتعليم من كونه مجرد خدمة تقدم للمواطنين إلى كونه استثمارا لرؤوس الأموال يزيد مردوده في كثير من الأحيان علي مردود الأموال التي توظف في أي مشروع آخر زراعي أو صناعي أو تجاري.

وتمول قروض المشروعات التعليمية ذات العائد البعيد المدى كالأبنية التعليمية[١].

ونظرا لامتصاص التعليم جزءا متزايدا من نفقات الدول النامية ومع تزايد أعداد من هم في سن التعليم من أبناء الدول النامية، وارتفاع تكلفة المنشآت التعليمية، وحاجة قطاع التعليم المستمرة إلى عمليتي التطوير والتحديث طالبت العديد من الدول الهيئات الدولية خاصة المنوطة بعملية التربية بتخصيص نسبة من رؤوس الأموال التي توزع عالميا من أجل توسيع فرص التعليم أمام الشعوب وإحداث تنمية بشرية حقيقية، ومن ثم وجهت القروض والمعونات المالية والعينية علي الصعيد الدولي إلى قطاع

---

[١] د/ فؤاد أحمد حلمي، **تمويل التعليم الأساسي في مصر**، مرجع سابق، ص ٣٤.

التعليم في الدول النامية، وكذلك خصصت المؤسسات المالية الكبرى جزء من أرصدتها من أجل دعم قطاع التعليم في دول العالم في صورة منح وقروض ميسرة أو مساعدات فنية تتمثل في تزويد قطاع التعليم بالمعدات والآلات والوسائل المعنية.

ويمكن تقسيم القروض والمعونات المالية والمساعدات الفنية الأجنبية حسب الجهات المانحة إلى قسمين:

القسم الأول: القروض والمعونات الثنائية، وهي المساعدات التي تم تنفيذها من خلال إبرام اتفاقيات بين الدول المانحة للقروض والمعونة ودولة أخري أو مجموعة دول وأبرز الدول التي تقدم قروضا ومنحا ثنائية الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثاني:القروض والمعونات المتعددة الأطراف وهي المساعدات التي تتم خلال منظمات دولية. منها علي سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة Unisco وفروعها الإقليمية[١].

الفرع الثاني: مساهمة المجتمع في تمويل التعليم

تُشجع الكثير من الدول النامية على اشتراك المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية وذلك في ضوء الأزمات المالية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية في هذه الدول. ومع شيء من التشجيع فإن مجتمع القرية أو المدينة الذي يستفيد أبناءه مباشرة من إقامة المدرسة الجديدة يمكن تنمية اتجاهات المجتمع وأفراده بالمساعدة في هذا الصدد وكل حسب استطاعته[٢].

---

[١] د/ حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي،المفاهيم والمؤشرات**، مكتبة الاتحاد المصرية، ١٩٩٢، ص٥٠.

[٢] فؤاد أحمد حلمي: **تمويل التعليم الأساسي في مصر** ، مرجع سابق، ص ٣٢.

وتلجأ كثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم إلى المساعدات الخاصة من الأهالى أنفسهم، وهذا ما لاحظناه في مصر أثناء كارثة الزلازل الشهيرة (١٩٩٢/١/١٢) حيث شاهدنا وسمعنا من خلال وسائل الإعلام عن تبرعات بعض الأهالى بقطعة أرض لبناء مدرسة أو بناء مدرسة بأكملها، وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل علي مدي أهمية المشاركة وتوعية المواطنين بأهمية مساعدة الدولة نظرا لعجز موازنتها وللظروف الغير طبيعية التي لحقت بها.

إن مسئولية المجتمع في تدبير الموارد تعود إلى أن المجتمع هو المستفيد من نهضة التعليم لذا فإنه يجب أن يتحمل قسطاً من أعباء موارد التعليم، ولهذا يجب تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء المدارس والفصول وتجهيزها[١].

وفي مصر سابقة في تمويل التعليم عن طريق الجهود الأهلية منذ عهد محمد علي:

حيث أنشأ محمد علي نظاما تعليمياً حديثاً في حدود ضيقة فاستمرت الجهود الأهلية في التعليم الخاص وإن هذا التعليم الحكومي الذي أنشأه محمد علي انكمش، بل كاد ينقرض في عهد خلفائه عباس وسعيد ثم انتعش مرة أخري في عهد إسماعيل، غير أنه كان قاصرا عن تغطية احتياجات الشعب المتزايدة إلى التعليم فكان تعليما حكوميا في حدود ضيقة فاستمرت الجهود الأهلية تمارس نشاطها التعليمي وأن ظهر مبدأ جديد هو ضرورة تبني الحكومة للتعليم علي أن يعاونها الأهالى في تمويله غير أن الاضطرابات المالية والسياسية التي اكتنفت أخريات عهد إسماعيل لم تؤد إلى تقدم جهود

---

[١] **المرجع السابق**، ص ٣٢.

الحكومة في مجال التعليم واستمرت الجهود الأهلية تحتل مركز الصدارة في تعليم أبناء الشعب المصري[١].

وفي عهد الاحتلال البريطاني رأينا تقصيرا شديدا في تعليم أبناء الشعب من جانب سلطات الاحتلال، فقدم تعليما حكوميا لقلة من المصريين، وعملت يقظة الوعي القومي علي ازدهار الجهود الأهلية في التعليم بما يعتبر صفحة مشرقة في تاريخ مصر التعليمي قدم فيها الأهالى بجهودهم الذاتية تعليما شمل كافة مراحل التعليم ونوعياته المختلفة.

وكان طبيعيا بعد جلاء المحتل وإقامة حكومة وطنية أن تقوم الدولة بواجبها القومي تجاه تعليم أبناء الشعب فكانت جهودها بهذا الصدد بشكل لم نعهده في العهود السابقة[٢].

ومع هذا فقد أسهمت الجهود الأهلية بنصيب فعال في هذه الفترة في نشر التعليم وفي مجال البعثات العلمية، نعم إن الجهود الأهلية قد قامت بدوراً لا بأس به في هذه الفترة رغم إنعاش الجهود الحكومية في هذا المجال، فنجد أن بعض المصريين قد أوقفوا بعض أملاكهم لتعليم الطلبة في الخارج علي نفقتهم فقد أوقف علي كامل فهمي جزءا من أملاكه لتعليم تسعة طلاب علي الأقل في كل دفعة توفد إلى الخارج وعرفت هذه البعثات بالبعثات الفهمية ثم توقفت فترة ثم أعيدت حتى عام ١٩٥٤م ثم استولت وزارة الأوقاف علي الوقف.

---

[١] د/ علية علي علي فرج: **تاريخ التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية "،دراسة في تاريخ التعليم مقرر علي طلبة كلية التربية، جامعة الإسكندرية،** ١٩٧٩م ص ٢٥.

[٢] علية علي فرج، **تاريخ التعليم في مصر** ، مرجع سابق ص ٢٥٣.

ولقد لمسنا خلال تناولنا لأساليب تمويل التعليم، مدي مشاركة المحليات في تمويل التعليم في الدول المتقدمة.

وفي الدول النامية: تشجع كثير من الدول النامية عملية اشتراك المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية، وذلك في ضوء الأزمات المالية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية في هذه الدول. فبعض العائلات الثرية تقوم بالتبرع بقطعة أرض، وأخري تقوم بتقديم مواد البناء والأفراد القادرين ماليا يقومون بالتبرع بعملهم وجهودهم وذلك بإقامة مبني المدرسة.

وفي دولة نيبال مثلا فإننا نجد أن كل المدارس الابتدائية تقريبا، يقوم المزارعون بعملية بناء المدارس الابتدائية وبناء مساكن المدرسين، وبينما تقوم الحكومة، بمدهم بمواد البناء.

ونحن في مصر في أشد الحاجة إلى قيام المجتمع المحلي سواء في الريف أو في المدينة بالمساعدة في إنشاء مدراس جديدة وتزويدها باحتياجاتها من الأثاث والأجهزة والمعامل والمكتبات وهذا يرجع إلى أن الموازنة العامة للدولة لا تستطيع أن توفر الأموال الكافية لبناء العدد المطلوب من المدارس والذي يقدر بالملايين، وذلك حتى يمكن الحد من كثافة الصفوف الدراسية والتخلي عن نظام التعليم ذي الفترتين كلية.

فعلي الدولة: أن تشجع القطاع الخاص وفئات المجتمع أفرادا وجماعات بالمساهمة العينية في دعم التعليم والإسهام بنصيب وافر في الحركة التعليمية، وذلك عن طريق التوجيه والدعم المادي والعيني، وتوفير التيسيرات اللازمة علي مستوى التشريع وتطوير الإجراءات الروتينية لهذا الغرض وتشجيع الأهالى علي التبرع بكافة الوسائل عن طريق التوعية وضرورة نشر المعلومات الخاصة بالجانب المالي التعليمي، لأن جهل الناس بتكاليف التعليم، قد يعوق مشاركتهم في تمويله حيث لا يزال من الشائع في

بعض الأنحاء النظر إلى الضرائب علي أنها نوعا من الإتاوة التي يدفعها الشعب للحكام، وأنها منفصلة تماماً عما تصرفه الحكومة علي الخدمات العامة ومنها التعليم ويتخيل البعض أن لدي الحكومة بجانب الضرائب مصادر أخري ضخمه.

جملة القول حول مصادر تمويل التعليم العالي في مصر

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي وفقا للسياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقا للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحا. أو انتقائيا موجها لحاجات الأفراد أو متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، سواء كان متاحا لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أو مقتصرا علي القطاع العام، وعموما يمكن حصر أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي فيما يأتي:

أ – تمويل حكومي: تمثل ميزانية الدولة التي تعدها الحكومة مصدرا أساسيا لتمويل التعليم الجامعي. ويتفاوت دور الحكومات في دعم التعليم وفقا للنظام السياسي والاقتصادي المتبع في كل دولة. ويقدر التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر عام ٢٠٠١بنسبة ٧% من إجمالى التمويل (كانت نسبة التمويل الحكومي ٦٨% في عام.٢٠٠٦ /٢٠٠٧).

ب – تمويل ذاتي من أنشطة المؤسسات التعليمية (الوحدات ذات الطابع الخاص):

يرتكز التمويل الذاتي في دخل الجامعات من الوحدات المتخصصة التي سمح القانون بإنشائها كوحدات ذات طابع خاص تقدم خدمات بمقابل، وتحكمها لوائح خاصة تسمح لها بالاحتفاظ بإيراداتها من سنة لآخري. والأمثلة علي ذلك كثيرة منها: مراكز الاستشارات والدراسات المهنية (الهندسية، أو التجارية، أو القانونية)، ومراكز خدمة المجتمع ومراكز

التدريب علي الحاسبات وتعليم اللغات، والوحدات الإنتاجية الموجودة بكليات الزراعة والهندسة ومطابع الجامعات،

وكلها تمثل مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للجامعات ولقد تراوحت نسبة مساهمة هذا المصدر في التمويل في عام ٢٠٠٩بين ٥% في الجامعات الحديثة في الأقاليم إلى ١٨% في الجامعات الكبرى (طبقا لبيانات الحساب الختامي المقدمة من عينة من الجامعات المصرية: عين شمس، طنطا، أسيوط عام ٢٠٠٩ في دراسة تكلفة الطالب في التعليم العالي المقدمة إلى المجلس الأعلى للجامعات ٢٠٠٩).

ج- تمويل من القروض والمنح الخارجية: تطور التعليم العالي كثيرا من الحكومات إلى تقديم المنح المختلفة، وساهمت في ذلك العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية بهدف ابتعاث الطلاب إلى دول أجنبية لتدريبهم في المجالات التي يندر وجودها محليا. وفيما عدا قرض البنك الدولي لمصر بمبلغ ٥٠ مليون دولار لتطوير التعليم العالي علي مدي خمس سنوات منذ عام ٢٠٠٣. فقد بلغت نسبة التمويل لمؤسسات وزارة التعليم العالي من هذا المصدر نحو ٧ % في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ورغم تغيرها بالزيادة أو النقص فإن هناك جهودا تبذلها الدولة للاستفادة من المنح الخارجية المتاحة لتمويل تطوير التعليم العالي وإنشاء عقود مشاركة وتعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم وتقديم برامج جديدة.

د – تمويل من مساهمات الطلاب في تكلفة التعليم: وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها الطلاب في شكل رسوم دراسية مساهمة في تكلفة التعليم؛ حيث إن المساهمة في التكلفة مازالت رمزية في الجامعات المصرية

ويُقدر التمويل من هذا المصدر في الجامعات الحكومية بأقل من ٣% للبرامج التعليمية في هذه الجامعات إلا أن الجامعات التي قدمت برامج جديدة بلغات أجنبية أو في تخصصات جديدة تستلزم تكلفة إضافية وألتحق الطلاب بها نظير المساهمة في التكلفة – بلغت نسبة المساهمة فيها ٦.% من تكلفة البرنامج؛ مما وفر مصدرا تمويلياً إضافياً للكليات التي تقدم مثل تلك البرامج.

ويوضح جدول (٤) تقديرات لمصادر التمويل المشار إليها ونسبة مساهمة كل مصدر في تمويل التعليم العالي الحكومي في مصر ٢٠١١؛ حيث أن التعليم العالي الخاص يتم تمويله بالكامل تقريبا من المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب.

جدول رقم (٤)

مصادر تمويل التعليم العالي والنسب المستهدفة لكل منها في عام ٢٠١٥

مصدر التمويل	متوسط نسبة المساهمة
التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية	٦٥ – ٦٨%
التمويل الذاتي المتولد من أنشطة المؤسسات التعليمية	٥ – ١٥ %
الرسوم الدراسية في المؤسسات التعليمة الحكومية (بما فيها المشاركة في تكلفة البرامج الخاصة والجديدة)	٥ – ١٢ %
القروض والمنح والمعونات الأجنبية	٥ – ٨ %

المصدر: وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي ٢٠١١.

ويشير الجدول إلى وجود تفاوت كبير في النسب يرجع إلى تفاوت مماثل في عدد البرامج الجديدة التي أنشئت في الجامعات الحكومية ويساهم فيها الطلاب بقدر أكبر من التكلفة تحقق إيرادات تتراوح بين ٥ – ١٢%

حسب عدد البرامج والملتحقين بها؛ حيث إن عدد المقيدين في هذه البرامج يتفاوت تفاوتا كبيرا بين جامعات القاهرة والدلتا والصعيد. ولكننا نتوقع أن يكون المتوسط المحقق علي مستوى الجامعات كلها في حدود ٨%.

المبحث الثاني: المخصصات المالية للتعليم الجامعي في مصر

قبل تناول هذه المُخصصات أتعرض وباختصار للنقاط التالية:

أولاً: أثر التمويل علي المساواة في توزيع فرص التعليم العالي بين المواطنين:

إذا افترضنا أن المساواة في فرص التعليم العالي تتحقق عندما لا يكون التمويل عائقا أمام الطلاب الذين لا يتنافسون من أجل الحصول علي فرصة في التعليم العالي فحسب، بل من أجل الحصول علي فرصة في المجال الذي يرغبون فيه فإنه يمكن القول بأن مشكلة ضعف القدرات المالية للأسرة تتسبب في تحقيق عدم المساواة في فرص التعليم العالي، حيث أن تدني المستوى المادي لكثير من الأسر لا يمكنهم من توفير لأبنائهم حتى يتمكنوا من منافسة قرنائهم من أبناء الأسر ذات القدرة المالية الأعلى ويمكن القول: إن (أبناء ٢.% من الأسر ذات القدرة المالية العالية يحصلون علي ٨.% من مقاعد الكليات الطبية والهندسية، في حين أن أبناء ٨.% من الأسر ذات القدرة المالية الضعيفة يحصلون علي ٢.% من مقاعد الدراسة في تلك الكليات)

ثانياً" أثر التمويل علي تحقيق المساواة في فرص التعليم العالي بين المناطق الجغرافية المختلفة:

إن المعيار الأساسي لالتحاق الطلاب بالتعليم العالي يتمثل في اجتياز امتحان الثانوية العامة بنجاح بحيث يحق للطلاب الذين يجتازون هذا الامتحان التقدم لمكتب التنسيق الذي يقوم بدوره بتوزيعهم علي الكليات علي أساس المعايير الآتية:

- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقبولين في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ويحدد عادة من قبل المجلس الأعلى للجامعات

- ترتيب مجاميع الطلاب الراغبين في الالتحاق بنفس المؤسسة
- قائمة الرغبات التي يحددها الراغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

وفي ضوء هذه المعايير فإن المساواة في فرص التعليم العالي الحكومي – بالنسبة للأسر الفقيرة تتوقف علي:

١- مدي إتاحة فرص التعليم العالي المجاني في الجامعات والمعاهد الحكومية في نفس المنطقة الجغرافية حتى لا تتكبد الأسرة نفقات لا تستطيع تحملها في انتقال أبنائها وإعاشتهم في مناطق أخري

٢- حجم الإنفاق لعائلي المطلوب لنوع تخصص الذي يريده الطالب أو الطالبة ويقصد بذلك مستلزمات الدراسة والدروس الخصوصية في التعليم الجامعي ومدي قدرة الطالب وأسرته علي تحملها.

وحيث أن الأقاليم الاقتصادية تضم محافظات متفاوتة في نسبة دخل الأسرة بها وقد يكون ضروريا ومفيدا أن يتناول التحليل المستوى الأكثر تفصيلا وهو مستوى المحافظات. فطبقا للبيانات المتوافرة في تقرير حالة التعليم (وحدة التخطيط الاستراتيجي بوزارة التعليم العالي ٢٠١١) فإن عدم العدالة في توزيع فرص التعليم العالي – خاصة الحكومي – علي المناطق الجغرافية في الدولة يؤثر بشكل واضح علي نسبة الطلاب المقيدين في التعليم العالي ويؤكد ذلك الحقائق الآتية:

١- تصل الفرص المتوافرة للتعليم العالي بالقاهرة إلى ٦٣% من إجمالى الفرص المتاحة علي مستوى الدولة مما جعل عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي يصل إلى ٦٤% تقريبا من الشريحة العمرية ١٨-٢٢ وينطبق ذلك علي محافظات الجيزة وبورسعيد والإسكندرية، إذ يتناسب

معدل القيد بالتعليم العالي من الفئة العمرية ١٨–٢٢ مع فرص التعليم العالي المتاحة بهذه المحافظات

٢– وبينما يزيد قيد الطلاب في القاهرة والجيزة يضعف معدل القيد علي مستوى الدولة، يقل عدد المقيدين في التعليم العالي بمحافظات الفيوم والبحيرة والوادي الجديد والبحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء عن ١٠% من إجمالى السكان في الفئة العمرية ١٨–٢٢ إما لأن هذه المحافظات لا توجد بها جامعات أو معاهد حكومية أصلا كالمحافظات الأربع الأخيرة،

وإما لأن جامعات وليدة قد نشأت بها منذ ما لا يزيد عن ٥ سنوات ومازالت لا تتيح كل التخصصات. يتساوي في ذلك أيضا محافظات قنا وسوهاج وكفر الشيخ وأسوان والأقصر حيث أن نسبة القيد بها تتراوح بين ١٥–١٨%

ويتضح أن التمويل الحكومي قد شابه قصور جديد في إنشاء عدد كاف من مؤسسات التعليم العالي علي امتداد ربوع الوطن لتشجيع المواطنين في المحافظات المختلفة علي الانخراط في التعليم العالي المجاني، وخاصة أن هذه المحافظات تقع في المناطق الأكثر فقراً حسب تقارير الجهات الرسمية ولا يستطيع معظم سكانها الإنفاق علي سف أبنائهم وتحمل تكاليف اغترابهم للدراسة في جامعات الدلتا والقاهرة، وكذلك فإن ما يحتاجه الطالب من الإنفاق العائلي علي التعليم العالي سواء في مستلزماته الشخصية من ملابس وكتب وانتقالات أو ما يحتاجه من دروس خصوصية – أصبح في بعض التخصصات عبئا غير محتمل لكثير من الأسر في تلك المناطق.

بل إن بعض الدراسات أظهرت أن تلك الكليات التي جري تسميتها بكليات القمة (العلوم الطبية والهندسية) تستقطب ٨٠% من أبناء الأسر

المصرية القادرين مالياً (وهم ٢٠% من الأسر المصرية) في حين يمثل ٢٠% من الطلبة الملتحقين بها باقي الأسر المصرية (أي ٨٠% من الأسر المصرية).

المطلب الأول: المخصصات المالية للتعليم من واقع الموازنة العامة

من المفترض قبل وضع المخصصات المالية وتحديد مصادر التمويل الأخرى أن يكون أمام مُصدر القرار بيانات كاملة عن إحصائيات التعليم العالي عن سنوات سابقة حتى يتسنى له تحديد المبالغ المالية التي توزع على الجامعات والمعاهد العلمية وذلك على النحو التالي:

الإحصاء السنوي لمؤسسات التعليم العالي التي تخضع لقانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٥٠٨لسنة ١٩٥٤ حيث يتضمن الإحصاء البيانات التالية وهذا تصور لما ينبغي وضعه وذلك من العام ٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٠٩/٢٠١٠م على النحو التالي:

١- بيانات إحصائية ملخصة عن التعليم الجامعي في مصر لعام ٢٠١٢-٢٠١٣

٢- بيان بأعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣- بيان بأعداد طلاب الدراسات العليا (مقيدين وحاصلين) بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣.

٤- بين بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣.

٥- بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات ج.م.ع..

١- بيانات إحصائية ملخصة عن التعليم الجامعي في مصر لعام ٢٠١٢/٢٠١١

- بيان بأعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١.
- بيان بأعداد طلاب الدراسات العليا (مقيدين وحاصلين) بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١.
- بين بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١١.
- بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولي والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات ج.م.ع.

٢- بيانات إحصائية ملخصة عن التعليم الجامعي في مصر لعام ٢٠١٠-٢٠١١

- بيان بأعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠١ – ٢٠١١.
- بيان بأعداد طلاب الدراسات العليا (مقيدين وحاصلين) بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠١ – ٢٠١١.
- بين بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠١ – ٢٠١١.
- بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات ج.م.ع.

٣- بيانات إحصائية ملخصة عن التعليم الجامعي في مصر لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

- بيان بأعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠٩ –٢٠١٠.
- بيان بأعداد طلاب الدراسات العليا (مقيدين وحاصلين) بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠٩ –٢٠١٠.
- بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ٢٠٠٩ –٢٠١٠.

بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولي والدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وميزانية جامعات ج.م.ع.

بناء على ما سبق تم وضع المخصصات المالية للجامعات الحكومية على هذا النحو:

خصصت وزارة المالية ومجلس الشورى في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغ ١٦ مليار و٣٣٠ مليون جنيه في الموازنة المالية الجديدة للوزارة الجامعات في بند التعليم، وذلك بزيادة قدرها نحو ٤ مليارات عن العام الماضي بينما لم تنته الحكومة بعد من البند الخاص بالمستشفيات الجامعية والبالغ عددها نحو ٧٠ مستشفي.

وبلغت مخصصات الوزارة والجامعات، من الخزانة العامة للدولة ١٤ مليار و٢١١ مليون جنيه، من إجمالى المبلغ المقرر، علي أن تستكمل هذه الجامعات البالغ عددها ٢٤ جامعة حكومية، والوزارة، باقي مخصصاتها المالية من التمويل الذاتي، سواء من الصناديق الخاصة والمشاريع والمنح والبالغ قيمتها مليار جنيه و ١١٩ مليونا.

وتبلغ ميزانية ديوان عام وزارة التعليم العالي مليارا و ٤١٨ مليونا جنيه بمبلغ أقل من العام الماضي بنحو ١٥٩ مليون جنيه علي أن يكون من بينها ٩٨ مليونا من التمويل الذاتي، بينما تبلغ ميزانية المجلس الأعلى

للجامعات ٦٢ مليون من بينها٥٠ مليونا من التمويل الذاتي و ١٢ مليونا فقط من الخزانة العامة. وعن موازنة الجامعات الحكومية:

ميزانية جامعة القاهرة

تبلغ، في الموازنة الجديدة ٢ مليار و ٤٦٦ مليونا، من بينها مليار و ٩٦٧ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة و ٤٩٨ مليونا من التمويل الذاتي، وذلك مقابل مليار و ٧٢١ مليونا كانت مخصصة للجامعة العام الماضي، حيث يبلغ عدد طلاب الجامعة نحو ١٦٤ ألف طالب وطالبة بالمرحلة الجامعية، بخلاف طلاب الدراسات العليا والتعليم المفتوح.

ميزانية جامعة عين شمس:

تبلغ ثاني أكبر الجامعات المصرية في عدد الطلاب، مليارا و ٦٤٣ مليونا، من بينها ٢,٦ مليونا من الموارد الذاتي لجامعة، مقابل مليار و١٨٧ مليونا العام الماضي، أما جامعة الإسكندرية فتبلغ ميزانيتها مليار و٥٢٣ مليونا من بينها ٢٨٤ مليونا من التمويل الذاتي، وذلك مقابل مليار و٦٦ مليونا العام الماضي.

أما جامعة أسيوط فخصصت الموازنة الجديدة لها ٨٦٢ مليون جنيه، من بينها ١٠٥ ملايين من التمويل الذاتي، في حين بلغت العام الماضي ٦٥٣ مليونا وجامعة طنطا بلغ إجمالى ميزانيتها ٦٤٩ مليونا من بنها ٦٥ مليونا من التمويل الذاتي مقابل ٤٥١ مليونا العام الماضي وجامعة المنصورة تبلغ ميزانيتها ٨١١ مليونا من بينها ١٠٤ ملايين من التمويل الذاتي مقابل ٦٤٧ مليونا العام الماضي.

بينما تبلغ ميزانية جامعة الزقازيق ٩٥٣ مليونا و"حلوان" ٧٧٦ مليونا و" قناة السويس " ٥٣٧ مليونا و" المنوفية " ٧٢٧ مليونا و" بنها " ٥٦٢ مليونا.

أما الجامعات التي تبلغ ميزانيتها أقل من نصف مليار جنيه فهي " المنيا " ٤٩٦ مليونا، و" جنوب الوادي " ٢٦٩ مليونا و" الفيوم " ٤٥٧ مليونا و"بني سويف" ٣٤٠ مليون، و" سوهاج " ٣٣٨ مليونا وكفر الشيخ ٣٤٧ مليونا وبور سعيد ٢٤٤ مليونا ودمنهور ٢٠٥ ملايين وأسوان ٢٥١ مليونا وتبلغ أعداد الطلاب في هذه الجامعات من ٨ آلاف إلى أقل من ٢٠ ألف طالب.

أما الجامعات الثلاثة الجديدة التي استقلت منذ العام ٢٠١٢/٢٠١١فلم تتجاوز الميزانية لكل واحدة منها ربع مليار جنيه، حيث بلغت في جامعة دمياط ١٧٩ مليونا وجامعة مدينة السادات ١٤٧ مليونا و٨٨٢ ألف والسويس ١٥٧ مليونا و٨٥٧ ألف جنيه ولا يتجاوز عدد طلاب هذه الجامعات ١٠ آلاف طالب.

ورغم زيادة ٤ مليارات عن العام الماضي فان الموازنة أظهرت أن الباب الأول الخاص بالأجور والمرتبات يلتهم نحو ٧٠% من الموازنة، حيث خصص له ١١ مليار و ٣٦١ مليون من إجمالى المبلغ المقرر البالغ ١٦ مليار و٣٣٠ مليونا وفي جامعة القاهرة تلتهم الأجور مليار و٩١٨ مليونا من ٢ مليار و٤٦٦ مليونا، بما يعني أن المبلغ المخصص للجامعة وباقي بنود الموازنة والمشروعات نحو ٥٠٠ مليون فقط.

أما جامعة عين شمس فتبلغ الأجور بها مليارا ٣٨٠ مليونا من إجمالى مليار و٦٤٣ مليونا، والإسكندرية مليارا و٢٥١ مليونا من إجمالى مليار و٣٢٥ مليونا أما أقل جامعة في الموازنة وهي " مدينة السادات " فتبلغ قيمة المرتبات بها ١١٤ مليونا من إجمالى ١٤٧ مليونا.

أما بند التمويل الذاتي فيبلغ من إجمالى ميزانية الوزارة والجامعات في الموازنة الجديدة مليار جنيه و١١٩ مليونا من مبلغ الـــ ١٦ مليارا و٣٣٠

مليونا، وتأتي جامعة القاهرة في المرتبة الأولي حيث تتحمل تمويلا ذاتيا قدره ٤٩٨ مليونا بينما أقل الجامعات التي لديها تمويل ذاتي هي أسوان بمبلغ ٥ ملايين جنيه.

المطلب الثاني: المصادر الذاتية للتمويل في الجامعات الحكومية

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لمصادر التمويل بالجامعات الحكومية بكافة صوره

مصادر التمويل	النسبة (%)
تمويل ذاتي	٦٤,٧
وزارة التعليم العالي	٣٥,١
تبرعات القطاع الخاص	٠,٢
الإجمالي	١٠٠

المصدر: نتائج مسح إدارات الكليات والمعاهد العليا حول قضايا التعليم العالي في مصر ٢٠١١م.

ويمكن إجمال مصادر التمويل الذاتية في الجامعات الحكومية. بالإضافة إلى المستشفيات الجامعية – في المصادر الآتية:

أولاً: المراكز الجامعية المتخصصة والوحدات ذات الطابع الخاص:

أنشأت الجامعات عدداً كبيراً من الوحدات المتخصصة لخدمة المجتمع في مختلف المجالات وتعزيز العلاقة مع الصناعات المختلفة. ومن أمثلة هذه المراكز: مراكز الاستشارات والتصميم والخدمات الهندسية والمعمارية ومراكز الاستشارات والبحوث الزراعية، ومراكز الخدمات الصيدلانية والإتاحة الحيوية، ومراكز الخدمات البيئية والمستشفيات الجامعية والمراكز الصحية، إلى غير ذلك من الوحدات التي تعمل بوصفها وحدات ذات طابع خاص. وتوفر هذه المراكز الاستشارات والحلول العلمية للمشاكل لتي تواجه المجتمع والمستثمرين مقابل رسوم مناسبة تساهم في زيادة الموارد المالية للجامعات وتغطية تكاليفها.

ثانياً: برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد:

قامت جامعات كثيرة بإنشاء برامج للتعليم المفتوح وتنفيذها لإتاحة الفرصة أمام بعض الأفراد لاستكمال دراساتهم الأكاديمية، وتتركز معظم هذه البرامج في مجالات التجارة والقانون والزراعة والآداب والخدمة الاجتماعية رغم التحفظات علي هذا النوع من هذه البرامج كما يوضح الشكل التالي (شكل) ويقدر عددهم ٧٠ ألف طالب وطالبة في عام ٢٠٠٩وزارد عدد هؤلاء الطلاب ليصل إلى ١٤٠٠٠٠طالب في عام ٢٠١١ حينما تم إلغاء برامج الانتساب الموجه وتحويلها لنظام التعليم المفتوح، ومن المتوقع أن ينخفض مرة أخري إلى نحو ٧٥ ألف طالب في عام ٢٠١٢ بعدما أعيد العمل بنظام الانتساب الموجه وعاد كثير من الطلاب من التعليم المفتوح إلى الانتساب الموجه مرة أخري. ومن الملاحظ أن كليات التجارة تستحوذ علي النسبة الأكبر من إجمالى أعداد الطلاب المقيدين ٤٧% تليها كليات الحقوق بنسبة ٢٤% ثم كليات الآداب بنسبة ٢٣%.

ويوضح الشكل التالي توزيع الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات المصرية في السنة الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١م.

شكل (١) نسبة الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات المصرية ٢٠١٠/٢٠١١م

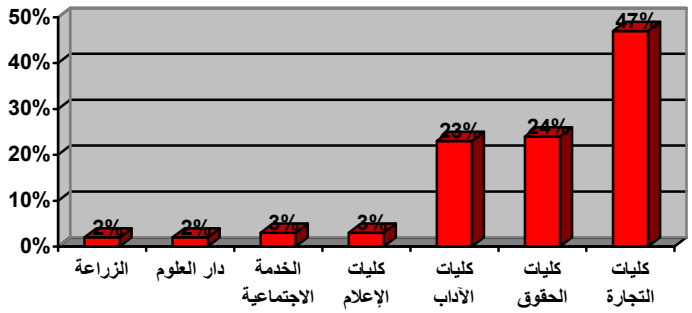

المصدر: وزارة التعليم العالي – الخطة الإستراتيجية ٢٠١٢

ثالثاً: البرامج الأكاديمية باللغات الأجنبية أو في التخصصات الجديدة:

أنشأت الجامعات الحكومية برامج دراسية بلغات أجنبية مثل الانجليزية والفرنسية كما في كليات التجارة والاقتصاد والحقوق، وهي البرامج التي بدأ العمل بها في بداية التسعينيات من القرن الماضي وثمة برامج أخري في تخصصات بينية أو جديدة كما في كليات الهندسة والطب والصيدلة والزراعة والتي بدأ معظمها في السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ويبلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية بهذه البرامج نحو ٥٠٠٠ جنيه للطالب كما في كليات التجارة والاقتصاد والحقوق بينما يبلغ عشرة آلاف ١٠٠٠٠ جنيه في الكليات العملية الأخرى، وتُعد تلك المصروفات من مصادر التمويل الذاتي للجامعات.

رابعاً: برامج الانتساب الموجه:

تقدم هذه البرامج التعليمية لطلاب الكليات النظرية مثل التجارة والحقوق والآداب، وقد تم تطبيقها منذ عام ١٩٩٣م ورغم أن الطالب لا يدفع تكلفة تعليمه فإنه يساهم بجزء من التكلفة في حدود ٢٠%). ويمثل هذا البرنامج أيضا موردا من موارد تمويل التعليم العالي وقد ساهم بشكل واضح في

توفير احتياجات تعليمية ليس فقط للكليات التي تقدم هذه البرامج ولكن لباقي كليات الجامعة.

ولقد كانت الجامعات المصرية هي الاختيار الأول لكثير من أبناء الدول العربية والإسلامية ولكن نظرا لظروف اقتصادية واجتماعية انعكست علي مستوى التعليم في مصر سلباً في السنوات الأخيرة. وافتتاح عدد كبير من الجامعات في كل الدول العربية (وصل في الشقيقة السعودية إلى ٢٤جامعة حكومية) مما كان له أكبر الأثر إلى تناقص عدد الطلاب الوافدين في الجامعات المصرية.،وإن كان أغلب أولئك الوافدين وخاصة الطالبات يفضلون الدراسة بمصر حيث تفضل الأسر العربية تعليم بناتها في مصر لتشابه القيم والعادات. ولكن ذلك يتطلب الارتقاء بمستوى التعليم العالي مرة أخري وتحقيق معايير الجودة حتى تستطيع الجامعات المصرية المنافسة إقليميا وعالميا كما أن الأزهر مازال هو المؤسسة المرجعية للدراسة في علوم الدين والحياة رغم المحاولات العديدة لتشويه صورته ومُخرجاته من قبل فئات ضلت وتنكبت طريق الحق فوحدت جموع الشر ضد الإسلام ورغم ذلك وتؤثر الدراسة به كثيرون في العالم الإسلامي.

خامساً: التبرعات الخاصة:

وتتضمن التبرعات الموجهة للمنح الطلابية أو إهداء الأجهزة والمعدات، وما زال هذا البند لا يمثل أكثر من ١% من ميزانيات الجامعات.

تحديات ومعوقات تمويل التعليم العالي في مصر:

في ظل التحول الاقتصادي الذي بدأ منذ عقدين من الزمان يواجه المجتمع المصري مفاهيم متشابكة بعضها موروث من الحقبة الاشتراكية، وبعضها جديد مازالت قطاعات الأعمال والمنظمات الاجتماعية غير قادرة علي استيعابه بشكل كامل، فبينما زادت تطلعات وطموحات الدولة إلى

الانفتاح علي العالم ومحاولة اللحاق بالدول المقدمة، نجد كثيراً من التشريعات والنظم والتقاليد الاجتماعية – وكلها تجنح للتحفظ والتمهل – تؤثر بشكل جوهري في معظم نواحي الحياة وقد تمثل عائقاً حقيقياً أمام التغيير والتطوير المرتقب في التعليم خاصةً في مناهجه وأساليب تطويرها وتنظيمها وتمويل تطبيقها. فما زالت الطموحات والأمنيات تواجه عقبات التردد والخوف من التغيير.

ويُمكن إجمال بعض التحديات والقيود التي تواجه تمويل التعليم العالي في مصر في عوامل أهمها:

١- التشريعات القائمة:

مازال الدستور المصري ينص علي أن التعليم في جميع مراحله مجاني وتكفله الدولة وهذا ما أكدت عليه قوانين التعليم المُتعاقبة ومنها القانون ١٣٩لسنة ٨١ وتعديلاته ومع اختلاف الظروف وارتفاع تكلفة التعليم العالي وافتتاح جامعات خاصة كثيرة ونشأة طبقات مجتمعية قادرة وراغبة في المشاركة في التكلفة فقد أصبح من المنطقي أن يعاد النظر في هذا القيد الدستوري علي نحو يكفل حماية الفرصة – فقط – للقادر علي التعلم مع عجزه عن التمويل، ولو كان ذلك من باب التكافل المجتمعي، أي أنه يجب ترشيد المجانية دون إلغائها.

٢- ضعف دور منظمات المجتمع المدني:

منظمات المجتمع المدني دور مهم في الدول الغربية في دعم المؤسسات التعليمية والصحية؛ حيث أنها تقوم بتدبير الأموال Fundraising بطرق وأساليب فعالة، وتقدم منحا للطلاب وترعاهم اجتماعيا وصحيا، فتشارك بذلك تنمية المجتمع وزيادة قدراته مشاركة حقيقية.

وما زال التحول الاجتماعي والديمقراطي في مصر، وما صاحبه من شكوك كثير منها صحيح من جانب الدولة حول منظمات المجتمع المدني وما تعرضت له بعض النقابات من مضايقات، وما حدث من تغييرات في قانون الجمعيات الأهلية، بل وما يوجه من اتهامات لبعضها وخاصة تلك التي تتلقي تبرعات أو دعما من الخارج، كل ذلك أدي إلى ضعف دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام وضعف دورها في دعم التعليم العام والعالي بشكل خاص.

٣- الحداثة النسبية للقطاع الخاص:

إن عمر القطاع الخاص ذي الكيانات الكبيرة نسبيا في مصر لا يتعدي عقدين من الزمان. وما زالت تجربة ذلك القطاع في المساهمة في التعليم والصحة والخدمات الأخرى لا تمثل نسبة جوهرية. وعلي الدولة أن تشجع القطاع الخاص علي التبرع للتعليم والصحة في مقابل حوافز ضريبية ومدنية أخرى.

الفصل الثالث

متطلبات جودة التعليم الجامعي

تمتلك مصر منظومة تعليم عالي كبيرة وذات تاريخ عريق، إلا أن منظومة التعليم والتعليم العالي علي وجه الخصوص تحتاج إلى التحديث والإصلاح من أجل تلبية احتياجات الطلاب الحاليين والمستقبلين. ويعتبر الهيكل المعقد غير المرن لمنظومة التعليم حاجزا خطيرا أمام تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي. وتوجد العديد من المشكلات الخاصة بالجودة والكفاءة في منظومة التعليم العالي وتنعكس هذه المشكلات سلبا علي الالتحاق بالتعليم العالي. ويواجه الشباب صعوبة في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل وفي هذا الفصل أتعرض لبيان خصائص الطالب الجامعي ومشكلاته في مبحث أول ثم أتعرض في مبحث ثان لمتطلبات تحقيق جودة التعليم الجامعي علي النحو التالي:

المبحث الأول: خصائص الطالب الجامعي ومشكلاته

من المعروف أن أي إنسان يعمل في مهنة معينة لابد أن يفهم الخامة التي يتعامل معها وطبيعتها وخصائصها، وكيفية تشكيلها، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلم الجامعي، فالخامة التي يتعامل معها ويقوم بتشكيلها هي – إن صح التشبه – الطالب الجامعي – وبالتالي فلابد أن يكون علي وعي بطبيعة هذا الطالب وحاجاته ومشكلاته وخصائص المرحلة العمرية التي يمر بها.

وترجع أهمية هذا الأمر إلى مهمة المعلم الجامعي لا تنحصر فقط في تزويد أو إكساب الطلاب المعلومات والحقائق في مجال معين، وإنما هي عملية تنمية شاملة تشمل جميع الجوانب المعرفية والمهارية والاجتماعية والنفسية والوجدانية فالتربية عملية تفاعل بين الأستاذ وطلابه وأهم متطلبات

هذا التفاعل لكي يسير في الاتجاه الصحيح ويؤتي ثماره المرغوبة هو معرفة الأستاذ بطلابه[١].

هذا وإذا نظرنا إلى المرحلة العمرية التي يمر بها الطالب الجامعي نجد أنها تكاد تنحصر بين الثامنة عشرة والثانية والعشرين، أو الخامسة والعشرين وفقا للكلية التي يلتحق بها ومدة الدراسة فيها، وهذه المرحلة تمثل المراهقة المتأخرة وهي مرحلة يصاحبها تغيرات في النواحي العقلية والمعرفية والوجدانية والانفعالية، وكذلك في النظر إلى الذات والآخرين، وهي فترة يحتاج فيها إلى رعاية صحية وإعداد نفسي ومتابعة اجتماعية حتى يمكن إرشاده وتوجيهه عند الحاجة لذلك[٢].

أولاً: الخصائص العامة للطالب الجامعي[٣]:

المقصود بتلك الخصائص العامة لطلاب الجامعة تلك الصفات التي تميز معظم الأفراد الذين ينتمون إلى المرحلة الجامعية داخل مجتمع معين عن غيرهم من الأفراد هذا مع مراعاة احتمال وجود اختلافات بينهم في تلك الصفات، وذلك لوجود فروق بين هؤلاء الطلاب[٤].

---

[١] علي راشد: **الجامعة والتدريس الجامعي**، الطبعة الأولي، جدة: دار الشروق، ١٩٨٨، ص٥٤

[٢] المرجع السابق.

[٣] عطية محمود هنا: **خصائص الطالب الجامعي مشكلاته، وإرشاده النفسي** ، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو ١٩٩٣، ص ٢٣، ٢٤.

[٤] انظر:

- عطية محمود هنا، **مرجع سابق**، ص ص٦٣-٦٨.
- علاء الدين كفافي:**علم النفس الارتقائي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة**، القاهرة: مؤسسة الأصالة، ١٩٩٧، ص ص ٤١٣ – ٥٣٩.

علي راشد، مرجع سابق، ص ص ٥٤ – ٥٧.

وتتمثل أهم الخصائص العامة للطالب الجامعي فيما يلي:

١ – النمو العقلي عالي المستوى:

حيث يتميز الطالب الجامعي بالقدرة علي القيام بالعمليات العقلية المختلفة من إدراك وتذكر وانتباه وتخيل وتفكير وابتكار، وهو في حاجة دائما إلى استخدام هذه القدرات.

ولا تقتصر حاجة الطالب الجامعي إلى استخدام ما لديه من طاقة عقلية علي العلوم التي يدرسها فحسب، بل إلى استخدام هذه القدرات في حياته العملية، لذلك فهو يحتاج إلى رفاق يناقشونه كحاجته إلى أساتذة ومصادر سلطة يوجهونه إلى مصادر المعرفة التي يحتاج إلها.وغالبا لا يراعي الأستاذ الجامعي في جامعاتنا أثناء تفاعله مع طلابه الرفقة العلمية، ونقاش الرفاق بل يستخدم سلطاته العلمية التقليدية في توجيه طلابه والواقع المرير خير شاهد علي النتائج "مُنتج تعليمي يُخرب ويحرق ويدمر مؤسسات وطنه وخاصة مؤسساته العلمية !!!!

٢ – زيادة النمو الاجتماعي:

فالطالب في المرحلة الجامعية تتسع دائرته الاجتماعية ويزداد عدد أصدقائه وزملائه، ومن أهم مظاهر النمو الاجتماعي للطالب الجامعي قدرته علي إنشاء علاقات اجتماعية مع الآخرين، والتصرف الحسن في المواقف الاجتماعية المختلفة، وتقدير الظروف الاجتماعية للزملاء والأصدقاء، والتقييم الصحيح للمناسبات الخاصة والعامة وإدراك مغزاها.

وينبغي تشجيع الطالب الجامعي علي الاشتراك في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والعلمية داخل الجامعة، وتعويده من خلال هذه الأنشطة علي الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع الآخرين فيتعود إبداء رأيه، والاستماع إلى الآخرين واحترامهم وعدم التشبث برأيه أو التعصب له.

٣ – الرغبة في التوصل إلى أسلوب في الحياة يرضيه:

من خصائص الشباب بصفة عامة، وطلاب الجامعة بصفة خاصة الشعور بالرغبة في التوصل إلى فلسفة تحدد نظرته للحياة ودوره فيها وتقييمه لها، إنه يحاول الإجابة عن أسئلة كثيرة حول من هو؟ وماذا يريد؟ وما موقعه في وسط العالم الذي يعيش فيه؟ وهنا ينبغي علي الكبار ومنهم المعلم الجامعي مساعدته علي الإجابة عن هذه الأسئلة حتى يتحقق له توازنه النفسي والانفعالي، لأنه من البديهي أن الإنسان الذي لا يستطيع أن يحدد معني حياته والهدف منها يعيش في تعاسة وشقاء.

ولذلك فإذا استطعنا أن نحدد لهذا الشاب أسلوبا في الحياة يرضيه وينشده المجتمع منه، وإذا استطعنا أن نجعل هذا الشاب الجامعي في تلك المرحلة الهامة من حياته أن يدرك أهمية دوره في الحياة، والأهداف التي ينبغي أن يحققها نكون قد نجحنا في تربية إنسان مثقف، نافع لنفسه ولمجتمعه.

٤ – تقديرات الذات:

حيث يشعر الطالب الجامعي في هذه المرحلة بأنه إنسان له قيمته، ويستطيع أن يقوم بأعمال كثيرة وأن ينجزها بنجاح يجعله موضع تقدير من المحيطين به. إنه يشعر أنه إنسان راشد يستحق معاملة كالتي ينالها الأشخاص الراشدون، فإذا وجد أن والديه أو أساتذته ما زالوا يعاملونه كطفل صغير فهو إما أن يثور علي هذه المعاملة ويتمرد، أو يستسلم لها فيصاب باليأس والإحباط وضعف الشخصية.

إن الطالب الجامعي قد لا يدرك ما لديه من إمكانيات وقد لا يدرك حدودها، وهنا يأتي دور المعلم الجامعي في أن يعلم هذا الطالب كيف يدرك هذه الإمكانيات وكيف يتقبل حدودها، وعليه أيضا ن يبرز لطالبه أهميته

وقيمته ومكانته فيزداد شعور هذا الطالب بتقدير ذاته، فيعنيه ذلك علي مزيد من التقدم ومزيد من النجاح.

٥ – الثقة بالنفس:

حيث يتصف الطالب الجامعي بقدر من الثقة بالنفس والاعتماد عليها والاستقلال بها، وقد يفاخر بأن له رأيا مستقلا، وأنه لا يخضع لآراء الآخرين.

هذا ولا شك أن حرية الرأي والثقة بالنفس والاعتماد عليها من الخصائص الهامة والإيجابية التي ينبغي علي الجامعة وعلي الأستاذ الجامعي أن يدعمها ويؤصلها في طلابه.

ثانياً: مشكلات الطالب الجامعي:

إن الطالب الجامعي المثقل بالمشكلات لا يستطيع أن يؤدي دوره وتحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث إن هذه المشكلات تثقل كاهله وتعوق حركته ونشاطه الذهني والاجتماعي، وتعرقل تكيفه النفسي والدراسي والاجتماعي[١].

هذا وهناك عدد من الدراسات التي تناولت مشكلات الطالب الجامعي[*] وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن المشكلات الأكثر انتشارا بين الشباب

---

[١] انظر:

- علي راشد، **مرجع سابق**، ص ٤٢.
- أحمد شعبان عطية: " **مشكلات مرحلة الشباب الجامعي** "، مجلة التربية المعاصرة، العدد ١٣، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥١ –١٧٦.
- علي صالح جوهر: **بعض مشكلات الشباب الجامعي المصري**، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، العدد السابع، أغسطس ١٩٨٦، ص ص ١٦٣ – ٢٠٤.
- نادية محمود الشريف، ومحمد عودة محمد: **مشكلات الطالب الجامعي**، وحاجاته الإرشادية، جامعة الكويت، ١٩٨٦، ص ٦٣ – ١٣٩.

الجامعي هي المشكلات التي تمثل جانبا اجتماعيا وأسريا ونفسيا ودينيا، بالإضافة إلى المشكلات الدراسية والصحية. ومن أمثلة هذه المشكلات: قلة الروابط الأسرية، والصراع الدائم بين ما يعتقده الطلاب والقيم السائدة في المجتمع، وصعوبة مناقشة المشكلات الخاصة مع الوالدين، والقلق والتوتر، وفقدان الأمن النفسي والخوف من المجهول، وعدم وضوح بعض القضايا الدينية...، وغيرها من المشكلات الشائعة والمنتشرة بين طلاب الجامعة والتي ينبغي أن يكون المعلم الجامعي علي وعي تام بها وبكيفية التعامل معها، لكي يؤدي دوره كمعلم ومربي وقدوة في توجيه وإرشاد طلابه بفاعلية وكفاءة.

إن الطالب الجامعي في هذه المرحلة العمرية – مرحلة النضج والتفتح والرغبة في تحقيق الذات – يمثل أرضا خصبة وتربة صالحة لغرس الأفكار والقيم وبقدر نجاح المعلم الجامعي في تفهم طبيعة المرحلة العمرية وخصائصها يكون نجاحه في إعداد جيل من الشباب يتحمل المسئولية ويدين بالانتماء لوطنه، ويعتز بثقافته وقيمه.

وهنا تكون الثقة في شبابنا فكرا وسلوكا، ونتجنب بهذا حالات الجنوح والانحراف الدخيلة علي شبابنا والتي نشكو منها ونعاني[١] لفترة نرجو أن تقصُر.

وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة لابد أن يكون المعلم الجامعي علي وعي تام بها وهي قضية النشاط الطلابي في الجامعة، فالطالب الجامعي في بداية مرحلة الشباب وهي تمثل مرحلة الحيوية والنشاط والطاقة الكبيرة، والتي لابد من استغلالها بطريقة سليمة وفيما هو مفيد، ذلك أننا إذا لم نوجه الطالب الجامعي إلى استغلال طاقته ونشاطه فيما هو مفيد فإنه سيوجهها إلى

---

[١] أبو اليزيد أبو زيد العجمي، **مرجع سابق**، ٦٥٧.

أشياء وسلوكيات تضر نفسه ومجتمعه، وما أكثرها وما أسهلها في وقتنا الحالي.

إن المعلم الجامعي ينبغي أن يدرك أن النشاط الطلابي ليس ترفا أو مضيعة للوقت وإنما هو عملية تربوية لها أسسها ومبادئها التي تقوم عليها، وأهدافها التي تسعي لها، وأنه إذا أحسن استغلاله يصبح " وسيلة لإزالة الحواجز المصطنعة بين الطلاب وأساتذتهم، وإقامة العلاقات الوثيقة بينهم فتقام جسور الود والعطف بينهم وهي أمور هامة ليسود الجامعة المناخ التربوي السليم"[١].

المبحث الثاني: جودة العملية التعليمية

حظيت الجودة الشاملة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل بعض المفكرين يطلقون علي هذا العصر عصر الجودة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة التربوية الجديدة الذي تولد لمسايرة المتغيرات الهائلة علي كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والتكنولوجية خاصة، ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول إن الجودة الشاملة هي التحدي الحقيقي الذي ستواجهه الأمم في العقود المقبلة، وهذا لا يعني إغفال باقي الجوانب التي لابد وأن تواكب سرعة التطور الحاصل علي المجالات كلها[٢].

---

[١] علي راشد، **مرجع سابق**، ص ٢٨٠.

(2) http://ezbelksr-azhr.forumegypt.net/t8-topic

وقد ظهر مفهوم الجودة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينات القرن الماضي، لتزايد المنافسة العالمية علي الصعيد الاقتصادي واكتساح الصناعة اليابانية للعالم، خاصة في أسواق دول العالم الثالث[١].

وكلمة الجودة Quality: يقصد بها تحقيق رغبات وتوقعات المستهلكين والمستفيدين مما تقدمه المنظمة من سلع وخدمات بأعلى مستوى من تلك التوقعات.

وكلمة الشاملة Total: تعنى إدخال كل عناصر العمل بالمنظمة في التحديد والتعريف الدقيق لحاجات ورغبات المستهلك أو المستفيد من سلع وخدمات المنظمة وبذل جهد جماعي وفردي لتحقيق الغايات.

أما الجودة في التعليم العالي فهي تعني التطور المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي، لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالمياً.

وتسعى المؤسسات التعليمية "الجامعات" إلى تدريب وتأهيل موظفيها الإداريين وأعضاء هيئة التدريس لضبط وتجويد الأداء من خلال استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في العملية البحثية والتدريسية لضمان الجودة والاعتماد وفقاً للمعايير المعتمدة للجودة دولياً ومحلياً.

وإن جودة التعليم تعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم، وآخر يعرفها بأنها الملائمة للهدف، أي ملائمة مخرجات التعليم للهدف الذي حددته المؤسسة التعليمية، وآخر يرى بأنها تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم العالي.

---

(1) Ibid.

ومصطلح الجودة الشاملة يأخذ العديد من المعاني التي تحمل بين طياتها بعض الاعتبارات والتي تختلف باختلاف الجهة التي تستخدمها، فالجودة تعد شيئاً نسبياً يختلف باختلاف الجهة أو الفرد الذي يستعملها[١].

إن الهدف الأساسي من إدارة الجودة هو الانتقال من السيطرة الدفاعية) تشخيص الخطأ بعد حدوثه ومعالجته(إلى السيطرة الهجومية وتوجيه الموارد والجهود نحو إنتاج المنتج الصحيح منذ البدء وبما يتضمن ارتفاع مستوى الفاعلية من خلال زيادة المخرجات الصالحة للبيع وذات الجودة العالمية مع تخفيض نسبة العيوب، واستخدام المستشفيات المناسبة والكفاءات البشرية المدربة واعتماد إجراءات عمل متجددة ومرنة[٢].

فالجودة في خدمات التعليم العالي تعنى التطور المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها محلياً وعالمياً.

وجودة التعليم تعنى تحقيق مجموعة من الاتصالات الفعالة بالطلاب بهدف إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة "المنظمات" [٣].

وعلي ذلك فأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يعد حلاً جذرياً لكثير من المشكلات التي تعاني منها الجامعات في العالم كافة كتدني مستوى

---

[١] علوان، قاسم نايف: **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو9000 ISO** ، عمان،دار الثقافة، ٢٠٠٥.

[٢] الجبيوري، ميسر إبراهيم أحمد، **إدارة الجودة جوانب نظرية وتجارب واقعية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠١٠، ص١١.

[٣] حسين، سلامة عبدالعظيم، **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم**، الرياض الدار الصوتية،٢٠٠٥.

الخريجين، ومشكلات التمويل، وتقويم الأداء الجامعي، وأزمة البنية الأساسية الجامعية، إضافة إلى أزمة المباني والإنشاءات الجامعية، ومشكلات البحث العلمي، ومشكلة الأعداد الكبيرة في الكليات دون الحاجة إليها في أسواق العمل مما يؤدي إلى البطالة[١].

مفاهيم وتعريفات الجودة:

يوجد عدة تعاريف لإدارة الجودة الشاملة في التعليم نلخصها فيما يلي:

- إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفأ الأساليب وأقل التكاليف وأعلى الجودة الممكنة.
- إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي عملية إستراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة.
- إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب[٢].

وتعرفها المنظمة الدولية للمعايير "الأيزو" على أنها الخصائص الكلية لكيان، نشاط، أو عملية، أو السلعة، أو الخدمة، أو المنظمة، أو النظام، أو

---

[١] كنعان، أحمد علي، **مؤشرات الجودة في التعليم العالي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية:التحديات والأفاق المستقبلية،الرباط،٢٠٠٧م.

[٢] سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات: **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

فرد، أو مزيج منها التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية[١].

وحدد هارفي Harvey وجرين Green, 1993 خمسة مفاهيم للجودة:

المفهوم الأول أن الجودة تعني تحقيق الدقة والإتقان من خلال التحسين المستمر، باستخدام إدارة الجودة الشاملة، من أجل تكوين فلسفة عن العمل والناس والعلاقات الإنسانية في إطار قاسم مشترك من القيم.

المفهوم الثاني للجودة يكمن في اعتبار الجودة نوعاً من الأداء الفريد، يتحقق فقط في ظروف محدودة، وفي نوعية معينة من الطلاب وهذا المفهوم للجودة ينطبق أكثر على التعليم العالي الذي تقدمه بعض المؤسسات التعليمية الخاصة ذات الشهرة الكبيرة، مثل جامعة هارفاردHarvard وجامعة كمبريدج Cambridge حيث تكثر طلبات الالتحاق فيها، بينما الأماكن محدودة للأذكياء فقط.

المفهوم الثالث للجودة يرى أنها القدرة على تغيير الطلاب باستمرار، وإضافة قيم جديدة إلى معارفهم ونموهم الشخصي، وهذا المفهوم للجودة يتفق أكثر مع الاهتمام الحالي بتقديم التعليم العالي للعامة من الناس.

المفهوم الرابع للجودة فيرى أنها القدرة على تقدير قيمة المال، بحيث يكون مسئولية شعبية، وهذا المفهوم للجودة صار شائعاً منذ أن أصبحت الهيئات العامة وهيئات التمويل أقل قبولاً لمسئولية الجامعات، عن ضمان الجودة.

المفهوم الخامس والأخير للجودة يؤكد أنها شيء ما يناسب غرضاً منتجاً أو خدمة مطلوب تقديمها أو تحقيقها، خاصةً عندما يتحدد هذا الغرض

---

[١] المسعودي، حيدر علي، **إدارة تكاليف الجودة استراتيجياً**، عمان – اليازوري، ٢٠١٠، ص ٢٤.

أو المنتج. فإذا كان التعليم المقدم يفي بالغرض، فيقال إنه جيد بشرط أن يتوافق مع المستويات المقبولة للجودة والتكامل[١].

وتعرف إدارة الجودة في التعليم علي أنها إستراتيجية إدارية مستمرة التطوير تعتمد وفقاً لها المؤسسة التعليمية علي مجموعة معينة من المبادئ وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي أي الطالب بأعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية والجسدية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوباً بعد تخرجه في سوق العمل، وكذلك وإرضاء كافة مؤسسات المجتمع المستفيدة من الخريج[٢].

فوائد تطبيق الجودة في التعليم العالي:

- ضبط وتطوير النظام الإداري نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسئوليات.
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية، والاجتماعية،
- والنفسية، والروحية.
- ضبط شكاوي ومشكلات الطلاب وأولياء أمورهم والإقلال منها ووضع الحلول المناسبة لها.
- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والمعلمين العاملين.
- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع.

([1]) Juran, J.M., and Gryna, F.M. (1993): **Quality Planning Analysis**, Singapore: McGraw Hill

[٢] أحمد، إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٣م.

- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين.
- تمكين الإدارة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً.
- رفع مستوى الوعي لدي الطلاب وأولياء أمورهم تجاه الجامعة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.
- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والمعلمين والعمل عن طريق الفريق وبروح الفريق.
- تطبيق نظام الجودة بمنح الجامعة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي[١].

أهداف تطبيق إدارة الجودة في العملية التعليمية:

- تحسين أداء وإرضاء الطالب.
- زيادة الثقة لدي الطالب.
- تحسين مركز المدرسة وتعظيم دورها في المجتمع.
- تنمية الموارد البشرية.
- تخفيض القلق والمنازعات بين العاملين في المدرسة.
- الحفاظ علي القيم الأخلاقية.
- معالجة الأخطاء بطريقة علمية.
- زيادة فاعلية العملية التعليمية[١].

---

[١] محمد شحات الخطيب، **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، الرياض، مكتبة الملك فهد، ٢٠٠٣م.

مراحل الجودة:

تمر هذه العملية بمجموعة من المراحل التي تهدف إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي هي:

أولاً: التقييم الذاتي:

يتم في هذه المرحلة توفير المعلومات والشواهد والمؤشرات حول كل معيار من المعايير المتضمنة في قائمة معايير الاعتماد وضمان الجودة الخاصة ببرامج مؤسسات التعليم بالجامعات وينظر إلى هذه المرحلة علي أنها اختبار تربوي تجريه المؤسسة نفسها لمعرفة مدي تحقق وتوافر معايير الاعتماد وضمان الجودة بها وبالتالي اتخاذ القرارات الذاتية المتصلة بإعادة تصميم بيئة التعليم، والبرامج، وأساليب التعليم وتعديلها بشكل ينسجم مع معايير ضبط الجودة والاعتماد. وتعمل الجامعة علي تقديم ذلك ضمن وثيقة مدعمة بكل الأوراق المطلوبة.

ثانياً: مراجعة المختصين:(Peer - Review)

يتم من خلالها زيارة المؤسسة التعليمية لمراجعة الشواهد والمعلومات والبيانات التي تقدمت بها المؤسسة المعنية وتحليلها لاعتماد وضبط جودة برامجها، إذ إنها مرحلة فحص حاسمة للبرنامج الأكاديمي أو المؤسسة موضع الاهتمام، تتم من قبل فريق خارجي من المختصين للتأكد من أن معايير الاعتماد وضبط الجودة تم تحققها، وأن البيانات والشواهد المدعمة في التقرير الذاتي واقعية ويعمل بعدها الفريق علي تقديم تقرير بالمقترحات الملائمة حول تحسين الممارسات النوعية والمحافظة عليها. ويتضمن

---

(١) الأحمدي، حميد، محمد: **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية،جامعة الأزهر،١٤٢٧هـ، ٢٠٠٨م ص ٨٨.

التقرير كذلك أهم ملامح القوة والضعف في التقرير الذاتي المقدم من المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: اتخاذ القرار:(Decision - Making):

يقوم مجلس الهيئة بدراسة التقرير المقدم من قبل لجنة المحكمين الخارجيين، ودراسة البيانات والشواهد المتوافرة لدي الهيئة ودراسة تقرير الجامعة الذاتي ومن ثم اتخاذ القرار النهائي وإصدار الشهادة. وتعمل الهيئة علي نشر النتيجة فقط دون التفاصيل حفاظاً علي سرية المعلومات وخصوصيتها. وعادة ما تكون النتيجة أحد الاحتمالات التالية: معتمد، مؤجل لحين استكمال بعض النواقص، غير معتمد. فضلاً عن أن التقييم يشمل رصد علامة مئوية تمهيداً لمنح الحوافز المالية والمعنوية المترتبة علي عملية التقييم(١).

مبادئ الجودة:

إن مبادئ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لا تختلف كثير من المبادئ الأساسية للجودة في القطاع الصناعي، فقط التركيز هنا على المصفر البشري أي المدخلات، المخرجات، العملية التعليمية.

ويمكن تناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل كما يلي:

١- **المدخلات في العملية التعليمية أو التعليم العالي:** تعتبر المدخلات الأساس في تحسين جودة التعليم حيث أن الأساتذة الأكفاء والقاعات الدراسية المتكاملة من حيث تقنيات التعليم والمعامل المجهزة، بالإضافة إلى الطلاب الذين يملكون الدافعية والرغبة المالية في الدراسة تلعب كل هذه الأمور دوراً بارزاً في تحقيق الجودة العالية في مؤسسات التعليم

(1) https://www.uop.edu.jo/qa/heac.aspx?lang=ar

العالي. وكثيراً ما يفهم بأن الجودة في التعليم العالي تعنى جودة المدخلات.

٢- **العملية التعليمية:** إن تحسين جودة المدخلات تعادل في مضمونها تحسين جودة العملية التعليمية والتي تعتبر صناعة محدودة متمثلة في التعليم Learning والتدريب Teaching، واللذان يعتبران من الفعاليات المعقدة طالما أن هذا العمليات غير ملموسة ويصعب قياسه[١].

٣- **المخرجات:** تعود جودة مخرجات التعليم إلى المفاهيم التقليدية المعروفة والشائعة مثل معايير – التعليم والمهارات والتطور المعرفي، وتعد مخرجات التعليم من المفاهيم التي يمكن قياسه. والمقصود بالتعليم هُنا هو المخرجات والتي تعود إلى العلاقة النسبية ما بين الحالة الأولية Initial State، أي الحالة المعرفية لدى الطالب عند دخوله في البرنامج والحالة النهائية Late State أي عند إكمال الطالب لدراسته بالبرنامج[٢]، ويمكن تعريف نوعية خريج العملية التعليمية على أنها قاعدة المعرفة التي بإمكانه استخدامها في حل المسائل المتعلقة بمشاكل حقل العمل من خلال وظائف العملية الإدارية وهي التخطيط والتنظيم والمتابعة واتخاذ القرار[٣].

أما المبادئ التي ترتكز عليها فلسفة إدارة الجودة الشاملة:

---

[١] العلي، عبدالستار: **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة**، عمان دار المسرة، ٢٠٠٨، ص ٧١ – ٧٣.

[٢] خلف، عمر محمد: **تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، قراءات حول التعليم العالي** – اليونسكو العدد السادس، عمان، ١٩٩٣.

[٣] جورج ستيفن وارنولد ويمرزكيوت، **إدارة الجودة الشاملة الاستراتيجيات والآليات المجردة في أكبر الشركات الناجحة اليوم**، ترجمة حسين حسنين ط ١ .عمام، دار النشر، ١٩٩٨.

١- مشاركة جميع العاملين في التنظيم. أي أن جميع من يعمل في المنظمة مسئول مسؤولية كاملة عن جودة الخدمة، لان الجودة الشاملة تتطلب في المقام الأول الإدارة التشاركية.

٢- أداء العمل بطريقة صحيحة من أول خطوة، الأمر الذي يؤدي إلى تفادي العمل للكثير من العيوب.

٣- تكلفة الجودة وفقا للجودة الشاملة وهي عبارة عن تكاليف جميع الأعمال المتعلقة بالجودة

٤- قدرة الإدارة المستمرة على تقوية مركزها التنافسي، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير أفكار جديدة ومعلومات يعتمد عليها لتحقيق شهرة واسعة في السوق.

٥- وضع جميع العاملين في صورة مجموعات عمل، من أجل مشاركة تعاونية لإنجاز كافة العمليات الإنتاجية والإدارية.

٦- تنمية مفهوم الرقابة الذاتية[١].

أسباب الحاجة إلى ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي:

وتتمثل دواعي الحاجة إلى ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في:

١- الحفاظ على السمعة للجامعات في ضوء العملية التعليمية والمعايير الموضوعة.

٢- تحقيق درجة عالية من المحاسبية العامة، وخصوصاً لإشباع حاجات كل من الطالب والأفراد لعاملين.

٣- إعلام الطالب بأحقيته في عملية الاختيار وخاصة في ضوء تنوع مجالات الدراسة.

---

[١] حجي، إسماعيل: **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.

٤- تحسين جودة العمليات والمخرجات على مستوى المؤسسة الواحدة، وتحديد الممارسات الجيدة التي تحقق ذلك وتؤدي بالتالي إلى تحسين النظام ككل[١].

متطلبات تطبيق الجودة الشاملة:

هناك متطلبات لتطبيق الجودة الشاملة نذكر منها:

١- تغيير العادات القديمة.

٢- تغيير أسلوب التفكير.

٣- قدر من الصبر علي النتائج

٤- عدم الخوف من التغيير.

٥- معارف ومهارات جديدة.

٦- الاستعداد لمواجهة العمل الشاق.

٧- دعم وتأييد الإدارة العليا.

٨- تهيئة مناخ العمل والثقافة التنظيمية للمدرسة.

٩- الإدارة الفاعلة للموارد البشرية.

١٠- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.

١١- مشاركة جميع العاملين.

١٢- تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة الشاملة[٢].

١٣- تهيئة مناخ العمل وثقافة مؤسسية تنظيمية للمؤسسة التعليمية.

١٤- قياس الأداء للجودة.

---

[١] الهواشي، السيد عبدالعزيز، سعد بن الدميجي: **ضمان الجودة في التعليم العالي**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥.

[٢] النجار، فريد: **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، رؤى التنمية المتواصلة**، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ٧٩-٨٧.

١٥- إدارة فاعلة للموارد البشرية في الجهاز التعليمي الموجود داخل المنظمة.

١٦- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد العاملين.

١٧- تبني أنماط قيادية مناسبة لنظام إدارة الجودة الشامل.

١٨- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء.

١٩- تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة الشاملة[١].

معايير إدارة الجودة:

وفيما يلي توضيح لمعايير إدارة الجودة وضماناتها المقترح تطبيقها في الجامعات العربية في ضوء تقنيات التعلم الالكتروني:

أولاً: القيادة.

ثانياً: رؤية ورسالة الجامعة.

ثالثاً: الثقافة التنظيمية للجامعة.

رابعاً: أعضاء هيئة التدريس.

خامساً: البرامج والمناهج الدراسية.

سادساً: إدارة الموارد البشرية والمادية وتنميتها.

سابعاً: البحث العلمي.

ثامناً: خدمة المجتمع.

تاسعاً: الطلبة.

معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم:

إن أوضاع التعليم لا تزال كماً وكيفاً دون مستوى الطموحات وعاجزة عن مواجهة التحديات التي يموج بها الواقع بل إن أوضاع التعليم تتعرض

(1) http://ezbelksr-azhr.forumegypt.net/t8-topic

اليوم إلى كثير من النقد وعدم الاقتناع بنجاح الأجهزة المسئولة في مواجهة تحديات كثيرة، مثل:

١- الفجوة العلمية والتقنية بين دولنا والدول المتقدمة تمثل تحديا مهما لنظم التعليم. وتشكل المقياس الحقيقي لنجاح نظم التعليم وفشلها في بلوغ رسالتها. ومن المؤكد أن تحقيق أية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة لن يتم دون الوصول إلى سد هذه الفجوة.

٢- عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، وغياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.

٣- قصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالية المسّيرة لبرامج التعليم، بسبب ضعف جاذبية واستقطاب أنظمة التعليم لمثل هذه الكفاءات، وسيطرة المركزية في الإدارة.

٤- تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به المعلمون، وشيوع الظواهر السلبية لضعف الإعداد وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية، ومن المعلوم أن الكفاءات البشرية المواطنة المدربة والكفء هي الأقدر علي تفهم أهداف التعليم واحتياجات المجتمع الذي تعيش فيه[١].

وبإسقاط ما سبق في هذا الفصل من تجويد مرحلة التعليم الجامعي ينبغي أن نُقر أن إصلاحات التعليم العالي سوف تعزز أيضاً من الكفاءة والجودة:

حيث ينبغي أن تستغل منظومة التعليم العالي العام الموارد الحكومية المحدودة علي نحو يحقق الكفاءة والعدالة، إلا أن هذه المنظومة تعجز في الوقت الراهن عن تحقيق أي من هذين الهدفين. وهنا يمكن لعملية سحب

---

[١] ليلي محمد بن عبدالله الدبي: **مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام**، ورقة بحثية أعدت للقاء السنوي الرابع عشر بعنوان (الجودة في التعليم)، الجمعية السعودية للعلوم التربوية (جستن) بالقصيم في ٢٨ــ٢٩ربيع الآخر ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٨م.

الدعم من الفئات الميسورة والمتأصل في منظومة التعليم العالي المجاني المساعدة في معالجة مشكلات ضعف الكفاءة والجودة في التعليم العالي، وقد جاءت مصر مؤخراً في المرتبة ١٣٥ من بين ١٤٢ دولة علي صعيد جودة منظومة التعليم العالي. في حين احتلت المرتبة ١٢٨ من بين ١٣٤ دولة علي صعيد مدي كفاءة تأهيل التعليم العالي للشباب لسوق العمل. ويعتبر الإنفاق الحكومي علي التعليم في مصر منخفضاً مقارنة بالدول الأخرى وعلي الرغم من تحيز الإنفاق نحو التعليم العالي نجد أن التمويل الحالي غير كافي لضمان توفير منظومة تعليم عالي تنافسية، وفي حالة حسن الاستغلال يمكن أن تساعد الموارد المالية الإضافية المحققة من الرسوم والمصاريف في معالجة بعض المشكلات الملحة التي تواجه منظومة التعليم العالي مثل انخفاض رواتب أعضاء هيئات التدريس وازدحام الكليات بالطلاب، ويمكن أن يساعد تعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس في معالجة الارتفاع الشديد في عدد الطلاب، وإضافة إلى ما سبق قد يساعد الحد من الضغوط الواقعة علي أعضاء هيئة التدريس في دعم الإصلاحات الرامية لمعالجة مشكلات الجودة التي لا تعد نتيجة مباشرة لمحدودية موارد التمويل مثل الانتقال من المنهج التربوي القائم علي المحاضرات والصم إلى منهج أكثر اعتماداً علي إشراك الطلاب واستخدام مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.

ويمكن أن يؤدي تحصيل مصاريف ورسوم التعليم العالي أيضاً إلى استعادة ميزانية التعليم لتوازنها من أجل معاملة التعليم قبل الجامعي علي نحو أكثر إنصافاً فعلي الرغم من أن نصيب التعليم العالي من إجمالى عدد الطلاب في منظومة التعليم لا يتجاوز ١٢% يحصل التعليم العالي علي حوالي ٢٨% من الإنفاق العام علي التعليم ويزيد هذا بكثير عن المعايير الدولية، إذ تصل نسبة نصيب الطالب من الإنفاق في التعليم العالي إلى نسبة

نصيبه من الإنفاق في التعليم قبل الجامعي إلى ٣,٢ علماً بأن المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تستلزم المرحلة التالية استمرار العمل علي مواجهة مجموعة من التحديات الأساسية التي لا تزال منتشرة في منظومة التعليم العالي المصرية والتي تتأثر تأثراً كبيراً بالحالة الإنمائية للمجتمع والبيئة الاجتماعية الاقتصادية العامة في الدولة، وتتضمن هذه التحديات الحاجة إلى تحسين القدرة التنافسية لمصر في الاقتصاد العالمي القائم علي المعرفة، وتحويل الزيادة السكانية التي تستغرق أية موارد إضافية يتم تحقيقها من الإصلاحات علي مستوى المنظومة من مصدر لإضاعة الموارد إلى مكسب في رأس المال البشري، والاستمرار في ترشيد التمويل الحكومي لتوفير المزيد من الموارد وتغيير عقلية الأفراد الذين يقاومون التغيير، وحث المجتمع علي مراعاة المسئولية والالتزام الاجتماعيين من أجل دعم منظومة التعليم، وعلي الرغم من أن تأثير مبادرات إصلاح التعليم العالي بدأ يتضح جلياً ومهماً في تطوير مخرجات العملية التعليمية والكفاءة وارتباط التعليم العالي بالواقع إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الخطوات اللازمة، كما أن الدروس المستفادة والانجازات المحققة حتى تاريخه تشكل بيانات الحالة الأساسية من أجل المراحل التالية من الإصلاح مع مراعاة أن التحديات المذكورة سوف تفرض قيودا علي عملية الإصلاح المستقبلية التي سيتم تطبيقها علي نحو اختياري واستراتيجي لتلبية الطلب المتزايد علي خدمات التعليم العالي، إلا أن نجاح جميع هذه الجهود سوف يتأثر سلبا بالأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية المتقلبة التي تعيشها مصر حالياً خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو والتي يلزم التعاون معها بدقة متناهية وعلي مستوى الدولة.

الخاتمة

نتائج وتوصيات ومقترحات البحث

أولاً: نتائج البحث

في ختام هذا البحث أن يخرج بمجموعة من النتائج وذلك من خلال استعراضه للدراسات السابقة والإطلاع علي الإطار النظري للبحث..

تمثلت أهم النتائج فيما يلي:

١- إن الجودة تعني التحسين والتطوير المستمر في المدخلات يؤدي إلى جودة المخرجات للحصول على الاعتمادية.

٢- تأكيد عينات بعض الدراسات علي عدد متوفر لإمكانيات المتمثلة في:

٣- القاعات الدراسية الكافية،والمعامل المجهزة،والمكتبة المتخصصة، وبيئة جامعية ممتازة تساعد على الإبداع والابتكار.

٤- معظم أعضاء هيئة التدريس يؤكدون أهمية العمل الجماعي وتبادل الآراء والأفكار.

٥- هناك نقص وقصور في استخدام الأساليب الحديثة في التقويم وقياس الأداء.

٦- إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة تؤدي إلى تطوير وتحسين الأداء والمخرجات والحصول على الاعتمادية.

٧- تدني تمويل البحث العلمي في الجامعات.

٨- إصلاحات التعليم العالي سوف تعزز أيضاً من الكفاءة والجودة.

٩- يمكن أن يؤدي تحصيل مصاريف ورسوم التعليم العالي أيضاً إلى استعادة ميزانية التعليم لتوازنها من أجل معاملة التعليم قبل الجامعي علي نحو أكثر إنصافاً فعلي الرغم من أن نصيب التعليم العالي من إجمالى عدد الطلاب في منظومة التعليم لا يتجاوز ١٢% يحصل التعليم

العالي علي حوالي ٢٨% من الإنفاق العام علي التعليم ويزيد هذا بكثير عن المعايير الدولية، إذ تصل نسبة نصيب الطالب من الإنفاق في التعليم العالي إلى نسبة نصيبه من الإنفاق في التعليم قبل الجامعي إلى ٣,٢ علماً بأن المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١,١ ويتسبب هذا التحيز في الإنفاق إلى تفاقم مشكلات الجودة في مراحل التعليم قبل الجامعي التي تشهد قدر كبير من عدم المساواة وتشهد توجيه الطلاب الأفقر إلى مسارات لا تؤدي إلى التعليم الجامعي.

١٠- بدء مسار العدالة في التعليم العالي: إن مجانية التعليم العالي إنما هي سياسة مصممة لتحقيق تكافؤ في فرص الالتحاق بالتعليم العالي وبدلاً من تحقيق الهدف المقصود منها أدت هذه السياسة إلى عدم تكافؤ شديد في الفرص وضعف معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين الفقراء، ونظراً لعدم تكافؤ الفرص الشديد في منظومة التعليم قبل الجامعي.

ثانياً: توصيات البحث

تستلزم المرحلة التالية استمرار العمل علي مواجهة مجموعة من التحديات الأساسية التي لا تزال منتشرة في منظومة التعليم العالي المصرية والتي تتأثر تأثراً كبيراً بالحالة الإنمائية للمجتمع والبيئة الاجتماعية الاقتصادية العامة في الدولة، وتتضمن هذه التحديات الحاجة إلى تحسين القدرة التنافسية لمصر في الاقتصاد العالمي القائم علي المعرفة، تحويل الزيادة السكانية التي تستغرق أية موارد إضافية يتم تحقيقها من الإصلاحات علي مستوى المنظومة من مصدر لإضاعة الموارد إلى مكسب في رأس المال البشري، والاستمرار في ترشيد التمويل الحكومي لتوفير المزيد من الموارد وتغيير عقلية الأفراد الذين يقاومون التغيير، وحث المجتمع علي مراعاة المسئولية والالتزام الاجتماعيين من أجل دعم منظومة التعليم، وعلي

الرغم من أن تأثير مبادرات إصلاح التعليم العالي بدأ يتضح جلياً ومهماً في تطوير مخرجات العملية التعليمية والكفاءة وارتباط التعليم العالي بالواقع إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الخطوات اللازمة، كما أن الدروس المستفادة والانجازات المحققة حتى تاريخه تشكل بيانات الحالة الأساسية من أجل المراحل التالية من الإصلاح مع مراعاة أن التحديات المذكورة سوف تفرض قيودا علي عملية الإصلاح المستقبلية التي سيتم تطبيقها علي نحو اختياري واستراتيجي لتلبية الطلب المتزايد علي خدمات التعليم العالي، إلا أن نجاح جميع هذه الجهود سوف يتأثر سلبا بالأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية والأمنية المتقلبة التي تعيشها مصر حالياً بعد الثورة والتي يلزم التعاون معها جذرياً وعلي مستوى الدولة.

بناء عليه يوصى بما يلي:

١- زيادة موازنة التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس وإبعاد وزارة المالية عن الوحدات والمراكز البحثية بالجامعات وعدم خصم أي أموال منها.

٢- الاهتمام بتحقيق٠زيادة حقيقية في موازنة التعليم العالي والبحث العلمي، موضحا أن الدستور ينص علي ألا تقل مخصصات التعليم العالي عن ٢% من الناتج القومي الإجمالى وأن يحصل البحث العلمي على ١% من الناتج القومي الإجمالي، ومجموع هذين النسبتين يعادل حوالي ٦٠ مليار جنيه بالأرقام الحالية، لكن الدستور أمهل الحكومة ثلاث سنوات تتدرج فيها لتصل لهذا الرقم.

واقترح أن يعمل الوزير علي ألا يقل إنفاق الدولة علي التعليم العالي في الموازنة الجديدة عن ٣٢ مليار جنيه والإنفاق علي البحث العلمي عن ١٢ مليار جنيه، وذلك بزيادة ٨ مليارات للتعليم العالي وحوالي ٥ مليارات

للبحث العلمي، مع الوضع في الاعتبار عدم الخلط بين " الموازنة " والتي تتضمن إنفاق الحكومة مضافا إليه ما تحصل عليه المؤسسات من حصيلة بيع خدماتها، و"إنفاق الدولة ".

٣- اعتقد أنه آن الأوان لزيادة أخري غير كبيرة في رواتب أعضاء هيئة التدريس والبحوث، علي أن تكون هذه الزيادة في صورة زيادة ٣٣% في بداية مربوط الدرجات لينعكس أثرها علي المعاشات والأمل أن يتم مضاعفة مربوط الدرجات خلال مهلة السنوات الثلاث.

٤- زيادة المعاشات ليست أمرا فئويا بل إنه مطلب لتحسين حالة الجامعات وذلك لأن غياب المحاسبة في الجامعات ومراكز البحوث راجع لاستحالة محاسبة الأساتذة الكبار في السن غير القادرين علي أداء العمل بنفس القدر الذي كانوا يؤدون به من قبل وغير القادرين علي التقاعد رسميا لضآلة المعاشات وطالما هناك من يستحيل محاسبتهم فإن عدم المحاسبة يسري علي الجميع ومن ضمن الوسائل التي اقترحت من قبل لزيادة المعاشات بشكل سريع تكوين صندوق خاص لمعاشات أعضاء هيئة التدريس تساهم الدولة في بداية تمويله.

٥- أن زيادة موازنة البحث العلمي يجب أن تقسم لجزئيين: الأول يوجه كموازنة بحث علمي مخصصة في الموازنة لكل قسم ووحدة بحثية (وليس عاما في الجامعات ولا حتى الكليات) والثاني يوضع لدعم صندوق العلوم والتكنولوجيا الذي يقدم تمويلا للمشاريع البحثية علي أسس تنافسية، مع العمل علي وضع نظم واضحة تمنع التلاعب والتربيطات في تلك المنح.

يُرى بعد إجراء التحليل العلمي للمعلومات المتعلقة بالجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي وبعد التعرف على المعوقات العامة لتطبيق إدارة

الجودة الشاملة في الجامعات والتعرف على المعايير الدولية والاتجاهات الحديثة في المؤسسات الأكاديمية، أنه يمكن وضع تصور واضح لعدد من التوصيات للارتقاء بكفاءة ونظام التعليم العالي التي يعتقد أن يكون لها مردوداً ايجابياً في دعم وتحسين التمويل اللازم للبحث العلمي في الجامعات المصرية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدعم الحكومي:

- رفع معدل الدعم المالي الحكومي للجامعات ولاسيما في مجال البحث العلمي.
- العمل على إنشاء صندوق وطني لدعم وتوسيع قاعدة البحث العلمي في الجامعات.
- حث الوزارات والقطاعات الحكومية على توجيه الدراسات الاستشارية والبحوث التي تحتاجها الجامعات كبيوت خبرة وطنية، ومراكز استشارية لها الأولوية في هذا المجال.
- العمل على سن نظام يدفع مؤسسات القطاع الخاص بتخصيص جزء من صافي الأرباح السنوية لتمويل البحث العلمي في الجامعات، وذلك معمول به في كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول العربية كالكويت.

ثانياً: تفعيل دور الجامعات:

- تفعيل مفهوم الجامعة الرائدة المنتجة Entrepreneurial University وبالطرائق التالية:

١- تحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار.

٢- توجيه الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية إلى بحوث تطبيقية متخصصة مقابل دعمها وتمويلها من مؤسسات القطاع الإنتاجي الحكومي والخاص.

٣- إنشاء إدارات للنشر في الجامعات تعمل على أساس تجاري.

٤- إنشاء هيئة لتسويق الاختراعات، والابتكارات، والأبحاث العلمية في ظل توفير إعلام علمي عن إمكانات الجامعات.

ثالثاً: تشجيع القطاع الخاص:

١- دعوة رجال الأعمال للإسهام في بناء معامل وورش البحث العلمي الجامعي والتجهيزات وإطلاق أسمائهم عليها.

٢- عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض القطاعات الخاصة المنتجة للإسهام في تمويلها، والعمل على تطوير تلك البحوث، وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص مما يعزز روح التعاون بين القطاع الخاص والجامعات.

٣- تبادل الخبراء والاختصاصيين بين الجامعات، والقطاع الخاص.

٤- السماح لأساتذة الجامعات للعمل كاستشاريين غير متفرغين في الشركات والمؤسسات الخاصة.

رابعاً: المنح والوصايا والأوقاف:

١- إشهار قبول الجامعات للتبرعات العينية والمادية.

٢- تبني برامج توعوية لأفراد المجتمع تحثهم على التبرع، ووضع خطة عملية لتوطيد العلاقة مع المتبرعين.

٣- دعم عمادات البحث العلمي بمستشارين شرعيين، واقتصاديين لتنمية أموال التبرعات والهبات والعمل على استثمارها.

٤- العمل على تكريم المتبرعين عبر صفحة الجامعة ووسائلها الإعلامية.

٥- تخصيص جزء من الأوقاف الحكومية لصالح تمويل البحث العلمي في الجامعات.

٦- العمل على تشجيع الموسرين، والموصين من أبناء المجتمع ذكوراً وإناثاً بتخصيص جزء من وصاياهم للجامعات وتمويل البحث العلمي.

خامساً: توعية المجتمع بدعم البحث العلمي:

المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية مادياً، ومعنوياً، ولا تبخل عليها. ولتعزيز هذا الدعم يرى الباحث التالي:

١- العمل على الاستمرار في الحملات الإعلامية لتوعية وإقناع المجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحوث وجدواها ودور الجامعات في إنتاجها.

٢- العمل على ربط مسار الأبحاث العلمية في الجامعات بمشكلات، واحتياجات المجتمع مما يعزز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية.

٣- تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة من خلال التركيز على تجنب نقاط الضعف في هذا النظام، وهنا يؤكد الباحث على ما يأتي:

أ- ضرورة إنشاء وحدة تنظيمية مستقلة تكون مهمتها الأساسية ضمان جودة التعليم الجامعي، وتعمل من خلال وصف وظيفي واضح، ويقترح الباحث أن تكون هذه الوحدة ضمن هيئة مجالس الجامعة- الأمانة العامة.

ب- وضع آلية فاعلة توضح سير جميع الأعمال والأنشطة في الجامعة.

ج- التحديث الدوري للوصف الوظيفي في ضوء المستجدات وعمليات التطوير والتطور.

د- عقد دورات وندوات متخصصة بصورة دورية بهدف زيادة كفاءة وفاعلية الكادر الأكاديمي والإداري.

ه- اعتماد معايير ومؤشرات واضحة لتقويم جودة التعليم الجامعي، وأن توضع هذه المعايير والمؤشرات باعتماد أسلوب المقارنة المرجعية مع المؤسسات التعليمية الرائدة.

و- توفير شبكات معلومات تربط الجامعة مع الجامعات الأخرى داخليا وخارجيا.

ز- الالتزام بإجراءات موثقة تعتمد في عمليات التوظيف، مع ضرورة المقارنة الموضوعية بين المتقدمين للوظائف، والتأكيد على إجراء مقابلات شخصية فاحصة مع هؤلاء المتقدمين..

٤- استكمال نظام جودة التعليم الجامعي من خلال التركيز على جودة التحصيل وجودة المخرجات، وهنا يؤكد الباحث على ما يأتي:

أ- المحافظة على علاقات واتصالات مع الخريجين، واستضافتهم في كليات الجامعة بصورة دورية، واستطلاع آراء المؤسسات وأرباب العمل في مستوى جودة الخريجين.

ب- الاستطلاع الدوري لآراء الخريجين وآراء الطلبة بالمستويات المتقدمة (سنة ثالثة فأعلى) والاسترشاد بآرائهم حول مستوى جودة كامل النظام التعليمي بالجامعة.

ج- التحليل الدوري لجدوى المساقات المطروحة في ضوء التطور في الاختصاص واحتياجات أسواق العمل، وهذا يتبعه تطوير وتعديل المقررات والخطط الدراسية أينما وكلما لزم الأمر.

د- التأهيل الكافي للطلبة للخروج إلى أسواق العمل، وهذا يجري عبر تصميم البرامج التدريبية اللازمة واستضافة مديرين ومتخصصين من المؤسسات وأسواق العمل، وتعزيز وترسيخ علاقات الطلبة مع هذه المؤسسات وهذه الأسواق قبل التخرج.

٥- إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تتولى تقويم وضبط الجودة والنوعية في المؤسسات التعليمية، وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

٦- وضع توصيف وظيفي وفق النظام الإداري للمسئولين عن ا المؤسسات التعليمية.

٧- وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في المؤسسات التعليمية خدمية، إنتاجية، إدارية، مالية

٨- تدريب العاملين بالمؤسسات التعليمية لتطبيق إدارة الجودة بها.

٩- إجراء التقويم المستمر لجميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية.

١٠- حل المشاكل بشكل متواصل ومستمر وبطريقة علمية سليمة.

١١- الاهتمام بنوعية الجودة العالية للخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية للفرد والمجتمع وفقاً لمعايير الجودة الشاملة.

١٢- ضمان أن الأنشطة العلمية والبرامج الدراسية المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات التخصص في مجالات التعليم المختلفة وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.

١٣- العمل على تفعيل فكرة إنشاء وحدة الجودة الشاملة وتطوير الأداء بكليات الجامعة في ضوء المعايير الدولية.

ثالثاً: مقترحات البحث

مداخل مقترحة لتطوير تمويل التعليم العالي

إن تقدير التمويل الإضافي اللازم لتطوير التعليم العالي في مصر في السنوات العشر القادمة ليكون تنافسياً في المنطقة وأيضاً زيادة الإتاحة والمساواة في فرصه أمام المواطنين، يبلغ ١٠٠ مليار جنيه إضافية أي بزيادة قدرها ١٠مليارات جنيه كل سنة.

في ظل هذا المفهوم يمكن إبداء المقترحات الآتية:

١- علي الدولة الالتزام بتوجيه نسبة محددة من الناتج المحلي الإجمالى للتعليم العالي تساوي – أو علي الأقل تقارب – تلك النسبة المحددة في باقي الدول، بالإضافة إلى التزام المجتمع المدني بالمساهمة والتزام أفراد المجتمع بالمشاركة الفعالة في التكلفة ورقابة الإنفاق العام.

٢- لابد من تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم العالي وتأسيسها علي البرامج والأداء، حيث يجب ربط الاعتمادات المالية بالخطط الإستراتيجية المعتمدة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي حتى يمكن ربط الإنفاق بالأهداف ومن ناحية أخري لابد من الاتفاق علي صيغة للتمويل Funding Formula بين وزارة المالية ومؤسسات التعليم العالي مبنية علي متغيرات تُحفز المؤسسات علي الجودة والتميز مثل عدد الطلاب وكمية البحث العلمي وجودته ومساهمة المؤسسة التعليمية في خدمة البيئة المحيطة وحل مشكلاتها والحفاظ علي التراث المصري.

٣- منح الجامعات الاستقلال الكامل مالياً لإدارة أموالها واستثمارها في مجالات ملائمة وذات عائد مناسب. فالميزانية الحالية مخصصة للجامعة تصدر موزعة علي أبواب وبنود للصرف يصعب علي مجالس الجامعات بل يستحيل- تعديلها، لتعقد إجراءات موافقة وزارة المالية ووزارة التخطيط ومن هنا لا تستطيع الجامعة إدارة أموالها وإعادة تخصيصها طبقا للأولويات.

٤- تشجيع استخدام أساليب جديدة للاستثمار في التعليم مثل أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص مما يخفف العبء علي التمويل الحكومي.

٥- الاهتمام بجذب الطلاب الوافدين بتقديم خدمة أكاديمية وإعاشية متميزة، والارتقاء بمستوى البرامج التعليمية وفتح برامج جديدة تستجيب لاحتياجات الدول المحيطة والاستفادة كذلك من موقع مصر ومناخها في جذب الطلاب من الدول الأجنبية للدراسة في الفصل الصيفي والسياحة في نفس الوقت.

٦- التوسع في استثمار موارد الجامعات من الخبرات والاستشارات بزيادة الوحدات ذات الطابع الخاص وتنشيطها والوحدات الإنتاجية الخاصة وتحفيزها بزيادة الأنشطة والخدمات التي تقدمها للمجتمع والتي تدر دخلاً يمكن استخدامه في تدعيم التعليم والبحث العلمي، وعدم تحصيل أي مبالغ من دخل خدماتها لحساب وزارة المالية، والسماح لها باستثمار أموالها تحت رقابة الأجهزة العاملة بالدولة ومن الضروري وضع نظام حوافز لإدارة هذه الوحدات والعاملين فيها ترتبط بالإيرادات التي تحققها.

٧- دراسة التوسع في مشاركة الطلاب وأولياء الأمور في التكلفة بقواعد محددة ودون المساس بحق الطالب القادر علمياً وغير القادر مالياً علي الحصول علي الفرصة الكاملة في التعليم، وتشجيع مساهمات الأفراد والمؤسسات في تمويل التعليم، فما زال الكثيرون يدفعون مبالغ طائلة فيما يسمي بالدروس الخصوصية لأبنائهم الملتحقين بالجامعات ويرون أن ذلك من مسئولياتهم ويترددون في المساهمة بها مباشرة لمؤسسات التعليم حيث يرون أن تمويل مؤسسات التعليم مسئولية الدولة.

٨- تطوير دور الإعلام في تحفيز الأفراد والمؤسسات علي تمويل التعليم العالي بوصفه أحد الالتزامات القومية المهمة التي تؤكد الانتماء للمجتمع والمساهمة في تطويره. ويدخل في ذلك دور المؤسسات الدينية

في تشجيع توجيه جزء من أموال الزكاة في توفير فرص التعليم.استنادا لسهم في سبيل الله إعمالاً لمنطوق الآية رقم ٦٠من سورة التوبة.

٩- دراسة إمكانية تطبيق بعض الأفكار المقترحة لتمويل التعليم العالي كالآتي:

أ- الوديعة الدوارة

ويقضي هذا النظام بأن يودع الطالب عند قبوله بالكلية لأول مرة مبلغاً معيناً بدون فوائد ويسترده علي أقساط (٤ أقساط أو ٥) بعد تخرجه. ويكون الاسترداد من المبالغ التي يودعها الطلاب الجدد في كل عام بحيث يتكون لدي المؤسسة التعليمية رصيد دوار تستخدمه في تدعيم طاقاتها وتسدده من مواردها السنوية.

ب- بنك التعليم العالي

هذا البنك تنشئه مؤسسات التعليم العالي وتساهم فيه وتدعمه الدولة والمنح الخارجية، ويقوم بتقديم القروض إلى مؤسسات التعليم العالي بشروط ميسرة وفائدة قليلة ويساعد في تمويل كثير من مشروعات التعليم والبحث العلمي.

ج- سياسة التأجير التمويلي في المنشآت والمعدات

إن سماح الدولة للمؤسسات التعليمية باستخدام سياسة التأجير التمويلي يساعد تلك المؤسسات علي الحصول علي الأجهزة والمعدات بل والمنشآت مرتفعة الثمن علي أساس إيجار سنوي طويل المدة تؤول في نهايته ملكية الأصل للجامعة أو المؤسسة. وهذا النظام يحقق هدفين في وقت واحد:

الأول: تخفيف عبء الميزانية حيث توزع الاعتمادات الاستثمارية علي عدد من السنوات.

والثاني: زيادة التراكم الرأس المالي لأصول المؤسسات التعليمية بشكل منتظم ودون إرهاق ميزانيتها

مُقترحات لتوفير بدائل أخرى للتمويل:

هناك رؤى يمكن أن تفيد في توفير بدائل جيدة من أجل التعاون في الإنفاق السخي على التعليم ذي الجودة العالية – في ضوء الخبرات الدولية المعاصرة – منها:

١- تسليم النظم التعليمية بعض خدماتها إلى القطاع الخاص ويتحدد دور هذه النظم في الإنفاق على هذه الخدمات دون أن تقوم هي بإنجازها، إنما تترك هذه الخدمات إلى تنافس شركات القطاع الخاص في مقابل كلفة مالية تدفع لها. ومن أمثلة هذه الخدمات التي ينبغي تركها لمنافسات القطاع الخاص: الترميمات والصيانة الدورية للأثاث والتجهيزات والمعدات في مجال تكنولوجيا التعليم وضرورة وجود ضوابط حاكمة تضمن الجودة.

٢- يمكن أن تدبر الكلفة المالية الإضافية لتجويد التعليم – من خلال طرح أفكار السماح بالإعلانات التجارية عن السلع التي يحتاجها طلاب الجامعة داخل الحرم الجامعي في مقابل مادي مرتفع. ومن خلال السماح بالإعلانات التجارية عن بعض السلع الحياتية مثل أنواع المياه الغازية والحاسبات الآلية والمأكولات وغيرها داخل الحرم الجامعي في مقابل المردود المالي الذي يدفع من أصحاب هذه الشركات المنتجة، ومن ثم يمكن تدبير المصادر المالية للإنفاق على الكلفة المالية التي تدفع للقطاع الخاص ويلزم أن تشارك الجمعيات الأهلية مع المؤسسات التعليمية في بعض الأمور المتصلة بالإنفاق علي التعليم، وتكثف المؤسسات التعليمية جهودها للحصول علي المساهمات المالية التطوعية من الجمعيات الأهلية في أغلب المجتمعات الإنسانية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أثارت مجموعة من المقترحات لبعض الدراسات التي يرى الباحث ضرورة إجرائها لتحسين جودة الإنتاج العلمي في الجامعات المصرية والارتقاء بها وهي كما يلي:

١- إجراء دراسات علمية لواقع البحث العلمي في مصر.

٢- إجراء دراسات علمية لكيفية تطبيق نتائج البحوث من أجل تنمية المجتمع.

٣- إجراء دراسات علمية لمعوقات البحث العلمي التقني في الجامعات خاصة في جامعة الأزهر.

٤- إجراء دراسات علمية لأثر نقص تمويل التعليم الجامعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أ.د/ حسين كامل بهاء الدين: **وثيقة مبارك والتعليم**، وزارة التربية والتعليم ١٩٩٢.

٢- أحمد الشيخ محمد: **اتجاهات البحث العلمي التربوي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الخرطوم، ١٩٩٩.

٣- أحمد شعبان عطية: " **مشكلات مرحلة الشباب الجامعي** "، مجلة التربية المعاصرة، العدد ١٣، أكتوبر ١٩٨٩.

٤- أحمد، إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية، دار الوفاء، ٢٠٠٣م.

٥- الأحمدي، حميد، محمد: **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية،جامعة الأزهر،١٤٢٧هـ، ٢٠٠٨م.

٦- إدريس أحمد عبدالله: **مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الخرطوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠١.

٧- الأغا، صالح اسعد: **تمويل التعليم الجامعي وأثرة علي الإدارة الجامعية في فلسطين** -ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العلمي المنعقد بجامعة القدس المفتوحة بغزة، ٢٠٠٦/١١/٢٩م.

٨- الجبيوري، ميسر إبراهيم أحمد، **إدارة الجودة جوانب نظرية وتجارب واقعية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠١٠.

٩- جورج ستيفن وارنولد ويمرزكيوت، **إدارة الجودة الشاملة الاستراتيجيات والآليات المجردة في أكبر الشركات الناجحة اليوم**، ترجمة حسين حسنين ط ا .عمام، دار النشر، ١٩٩٨.

١٠- حجي، إسماعيل: **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨.

١١- حسين، سلامة عبدالعظيم، **ضمان الجودة والاعتماد في التعليم**، الرياض الدار الصوتية، ٢٠٠٥.

١٢- خلف، عمر محمد: **تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، قراءات حول التعليم العالي** – اليونسكو العدد السادس، عمان، ١٩٩٣.

١٣- د/ حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي،المفاهيم والمؤشرات**، مكتبة الاتحاد المصرية، ١٩٩٢.

١٤- د/ حمدية زهران، **مشكلات تمويل التنمية في البلاد المتخلفة، دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة**، دار النهضة العربية،١٩٧١م.

١٥- د/ صليب روفائيل، **المفهوم المعاصر لكفلة التعليم تقديرها**، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث، العدد الأول ١٩٨٣م.

١٦- د/ عبدالله عبدالدائم: **التربية في البلاد العربية**، دار العلم للملاين.

١٧- د/ علي لطفي، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٩/٨٨.

١٨- د/ علية علي علي فرج: **تاريخ التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية "، دراسة في تاريخ التعليم مقرر علي طلبة كلية التربية، جامعة الإسكندرية**، ١٩٧٩م.

١٩- د/ فؤاد أحمد حلمي، **تمويل التعليم الأساسي في مصر، رؤية مستقبلية**، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة ١٩٩٠.

٢٠- د/ محمد سيف الدين فهمي: **تخطيط التعليم**، مكتبة الأنجلوا المصرية،القاهرة،١٩٨٤.

٢١- د/ محمد محروس إسماعيل: **اقتصاديات التعليم**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٢٢- د/ محمد منير مرسي: **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها** ، عالم الكتاب،القاهرة ١٩٨٨م.

٢٣- د/ مصطفي كمال حلمي، **مجانية التعليم وإبعادها**، القاهرة – وزارة التربية والتعليم، يوليو ١٩٨٣م.

٢٤- دراسة راندا السيد المحلاوي: **متطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي المفتوح عن بعد في مصر رؤية مستقبلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠١٢.

٢٥- الرافعي: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تأليف العالم العلامة " أحمد بن محمد علي الفيومي المقري، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان طبعة ١٤١٤م "

٢٦- رحمة، أنطوان – **كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية.**

٢٧- سليمان حسين المزين، وسامية إسماعيل سكيك: **مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في ضوء بعض المتغيرات**، بحث غير منشور، المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي – آفاق مستقبلية، ٢٠١٢.

٢٨- سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات: **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

٢٩- السيد محمود البحيري، **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.

٣٠- صابر صبحي عبدربه: **التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في كل من تركيا واستراليا وكيفية الإفادة منها في مصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة بنها.٢٠١٢.

٣١- طه النمر: **تمويل التعليم في المراحل المختلفة**، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ٢٢ الدورة التدريبية الرابعة ١٩٦١.

٣٢- عبدالله عبدالعزيز الهلاوي، **الاتجاهات حول الإنفاق علي التعليم العالي والحوار المطلوب، المجلة التربوية**، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع ٥٦، سنة ٢٠٠٠.

٣٣- عزيزة شرير: **واقع الإنفاق علي التعليم العام في مديريات تعليم غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

٣٤- عطية محمود هنا: **خصائص الطالب الجامعي مشكلاته، وإرشاده النفسي** ، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو ١٩٩٣.

٣٥- علاء الدين كفافي:**علم النفس الارتقائي، سيكولوجية الطفولة والمراهقة**، القاهرة: مؤسسة الأصالة، ١٩٩٧.

٣٦- علوان، قاسم نايف: **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو ISO 9000**، عمان،دار الثقافة، ٢٠٠٥.

٣٧- علي راشد: **الجامعة والتدريس الجامعي**، الطبعة الأولي، جدة: دار الشروق، ١٩٨٨.

٣٨- علي صالح جوهر: **بعض مشكلات الشباب الجامعي المصري**، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، العدد السابع، أغسطس ١٩٨٦.

٣٩- العلي، عبدالستار: **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة**، عمان دار المسرة، ٢٠٠٨.

٤٠- فايز مراد مينا، **التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.

٤١- فتحي درويش عيشيبة: **الجودة الشاملة، وإمكانية تطبقها في التعليم الجامعي المصري**، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي السنوي السادس عشر " الجودة الشاملة في إعداد المعلم في الوطن العربي، جامعة حلوان، كلية التربية،٢٠٠٣.

٤٢- الفيروز بادي، " مجد الدين أبو يعقوب " " القاموس المحيط "، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٤٣- كنعان، أحمد علي، **مؤشرات الجودة في التعليم العالي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية:التحديات والأفاق المستقبلية،الرباط،٢٠٠٧م.

٤٤- لسان العرب، **المصباح المنير مادة أجر** " مرجع سابق.

٤٥- ليلي محمد بن عبدالله الدبي: **مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العام**، ورقة بحثية أعدت للقاء السنوي الرابع عشر بعنوان (الجودة في

التعليم)، الجمعية السعودية للعلوم التربوية (جستن) بالقصيم في ٢٨ــ٢٩ربيع الآخر ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

٤٦- لينا زياد صبيح: **واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية في الفترة من٨- ١٠ مايو ٢٠٠٥.

٤٧- لينا صبيح: **صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

٤٨- محمد إبراهيم عطوة مجاهد، **التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز علي أزمة كليات التربية،المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة،** التعليم وعالم العمل في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، ٣-٤ أبريل، سنة ٢٠٠١.

٤٩- محمد السيد محمد إسماعيل: **متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في مصر جامعة سوهاج نموذجا،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، كلية التربية،قسم أصول التربية، ٢٠١٢.

٥٠- محمد شحات الخطيب، **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم،** الرياض، مكتبة الملك فهد، ٢٠٠٣م.

٥١- محمد شفيق السكري: **الإنفاق العام علي التعليم** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٩٧.

٥٢- محمود عبدالله الخوالدة: **تقييم مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية من وجهة نظر المستخدمين – دراسة**

حالة لمكتبات جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول،ص٥٠١ – ص٥٣٣ يناير ٢٠١٣.

٥٣- المسعودي، حيدر علي، **إدارة تكاليف الجودة استراتيجياً**، عمان – اليازوري، ٢٠١٠.

٥٤- منصور القحطاني: **الإنفاق علي البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول**، ورقة عمل مقدمة لطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله آل سعود جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٥.

٥٥- المنيع، محمد بن عبدالله، **تمويل التعليم**، جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية.

٥٦- نادية محمود الشريف، ومحمد عودة محمد: **مشكلات الطالب الجامعي**، وحاجاته الإرشادية، جامعة الكويت، ١٩٨٦.

٥٧- النجار، فريد: **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، رؤى التنمية المتواصلة**، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٥٨- هالة عبدالقادر صبري: **جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (٤)، ٢٠٠٩.

٥٩- الهواشي، السيد عبدالعزيز، سعد بن الدميجي: **ضمان الجودة في التعليم العالي**، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥.

٦٠- وزارة التخطيط ج م ع الخطة الخمسية لإصلاح التعليم في مصر، ١٩٨٢ /١٩٨٧، ص ١٤٦ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/١٩٩٣، ١٩٩٦/٩٦. المجلد الأول، أبريل ص ٢٦٨.الخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠١٢).

٦١- يسرية مغازي شعير، **العائد الاقتصادي للتعليم الجامعي**، رسالة ماجستير غي منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

62- Dension E.F: **Mediating the contribution of Education to Economic Growth**, the economics of Education. Vol., v.(1986).

63- Donald, Janet (1998): **The Problems American Indian Students Confront in Minnesota Colleges**, Minnesota University, Askreic.Org

64- Erin Rhodes Dunlop: **The impact of financial aid and college quality on educational attainment**, ph. d., university of Virginia, 2012.

65- Flores-Molina, Jose Carlos: **A total quality management methodology for universities,** ph. d., Florida international university, united states, Florida, 2011.

66- Glenn, Nancy Gentry: **Leveraging quality improvement to achieve student learning assessment success in higher education**, D. Mgt., University of Maryland University College, United States, - Maryland, 2009.

67- Guclu, Nezahat (1994): **A study to identify and analyze international graduate student adjustment problems at the university of pittsburg (pennsylvania),** dissertation abstract international, vol.55.no.5,1995.

68- Joanna Maria Jezierska: **Quality Assurance Policies in the European Higher Education Area: A**

Comparative Case Study, Ph.D., University of Nevada, College of Education, Las Vegas, 2009.

69- Juran, J.M., and Gryna, F.M. (1993): **Quality Planning Analysis**, Singapore: McGraw Hill

70- Kim Lien The Ngo: **promoting high quality education at small private universities: leadership challenges and strategies**, ph. d., alliant international university, faculty of the hufstedler school of education, California, 2010.

71- Nada Saad: **Students' perceptions of higher education quality at notre dame university-louaize in Lebanon**, ph. d., faculty of saint Louis university, 2013.

72- Sen. A.K: **Economic Approach to Education and power planning**, the Indian Economic review. VOL. I. New Delhihi sept. April.1996.

73- Wang, Kai: **A plan to improve the quality of college education, M.S.,** California State University, Dominguez Hills, United States, California, 2009.

ثالثا: المراجع الالكترونية:

74- www.faculty.ksu.edu.sa/3283/doclib، 2007

75- http://ezbelksr-azhr.forumegypt.net/t8-topic

76- https://www.uop.edu.jo/qa/heac.aspx?lang=ar

77- http://uqu.edu.sa/page/ar/157185